

جامعة مولود معمري تيزي - وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



محورية الرهان الامني و السياسي في إتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

• اشراف الاستاذ:

- بولودان عبد الرزاق

• من اعداد الطلبة:

- أشرار مناد

- مسعودان مسينيسا

لجنة المناقشة :

- الأستاذ : بولودان عبد الرزاق
- الأستاذة: عطيش يمينة
- الأستاذ: حدرياش عبد الوهاب

.....مشرفا

.....رئيسا

.....ممتحنا

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة والعافية وأدار دروبنا
بالسبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع. وعملاً بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر
الناس لم يشكر الله"

وبعد نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف الرسالة الأستاذة "عمرون محمد"
(الذي قبل مواصلة الأشراف على مذكرتنا بعد الظروف القاهرة التي تعرض إليها
المشرف السابق على الرسالة بولودان) الذي قدم لنا الكثير من وقته وجهده وكأنته
إرشاداته وتوجيهاته الأثر الكبير في دعم وتوجيه الرسالة بهذه الصورة وإثراء موضوع
الرسالة .

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين
اقتطعوا من وقتهم الثمين لقراءة الرسالة .

شكراً

الإهداء

إلى والدي العزيزين اللذان رباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله
وتعالى في إكمال مشواري الدراسي .

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل العائلة والأقارب من قريب ومن بعيد.

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني: دمية، لويضة، وردة، يوسف
ياسين، مناد، أنجيلاس

إلى من شاركني في إنجاز "مسينيسا" وعائلته المحترمة.

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، خاصة
عطيش يمينة.

مناد

الإهداء

إلى والداي العزيزين اللذان رباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله

تعالى في إكمال مشواري الدراسي

إلى أخي: يوغرطة

إلى من شاركني في إنجازه "مناد" وعائلته المحترمة.

إلى زملائي وزميلاتي الذين ساعدوني: مناد، يوسف، ياسين، أنغلاس

ديهة، لويضة، وردة، كاهنة

مسينيسا

الخطوة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: ماهية الأمن.

- المطلب الأول: مفهوم الأمن في إطار النظريات التقليدية.

- المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة للأمن.

المبحث الثاني : الأهمية الاستراتيجية للمتوسط.

- المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للمتوسط.

- المطلب الثاني: أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثالث: الإطار النظري للشراكة.

- المطلب الأول: مفهوم الشراكة والمصطلحات المشابهة.

- المطلب الثاني: نظريات التكامل.

الفصل الثاني: تطور الرهانات الأمنية والسياسية في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط.

- المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

- المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الثاني: الرهانات السياسية في المتوسط.

- المطلب الأول: التحدي الديمقراطي (حركات التغيير السياسي، الثورات العربية).

- المطلب الثاني: انتهاك حقوق الإنسان.

الفصل الثالث: السلة الأمنية والسياسية في ظل الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الأول : مشروع الشراكة الأورو متوسطية.

- المطلب الأول: تطور و دوافع قيام المشروع.
 - المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو متوسطية.
- ### المبحث الثاني :الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة في اتفاقيات الشراكة.

- المطلب الأول: حوار خمسة زائد خمسة(5+5).
- المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي.
- المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الثالث: تقييم الشراكة السياسية والأمنية الأورو متوسطية.

- المطلب الأول: سيناريو النجاح.
- المطلب الثاني: سيناريو الفشل.
- المطلب الثالث: سيناريو البقاء على الوضع القائم.

خاتمة

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة و بروز النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت بتغيرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، و ثقافية وكذلك نجد أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد الذي يقوم عليه النظام الدولي، بل امتدت لتشمل فواعل أخرى المنظمات الحكومية و غير الحكومية، شركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقليمية... وهذا راجع إلى تنوع المواضيع و القضايا التي تدرج تحته قضية الأمن.

فالمنظور التقليدي يرى أن الأمن كان يقوم على أساس مواجهة التهديدات العسكرية و لكن الوضع تغير اليوم حين اتسع نطاق مفهوم الأمن بحيث برز على الساحة الدولية مجموعة من التهديدات غير العسكرية الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الديني...

ان التغيرات التي جاءت مع النظام العالمي الجديد في بعده الجيوسياسي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الاقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية السلطة السياسية و الأمنية التي اتت بها اتفاقيات الأورو متوسطية.

و تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، منطقة ذات موقع استراتيجي هام و متميز إذ يعتبر مفترق للقاء و تفاعل بين الشمال و الجنوب، فضاء مركزيا للهجرات الدولية، جسرا بين أوروبا و شمال إفريقيا حيث كانت و لا تزال مكان الحضارات و الأديان.

من هنا لها أهمية استراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث شكل دور المد و الجزر على المستوى الاقتصادي و السياسي لكلا الضفتين، فهي ذات بعد جيواستراتيجي و سياسي في نفس الوقت فهي منطقة للمواجهة و النقاش حول قضية الأمن في منطقة المتوسط، حيث أصبحت البنية السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، لدول جنوب المتوسط مصدرا لعدم استقرار الجماعة الشمالية للمتوسط بفعل التهديدات التي افرزتها البيئة الأمنية و المتمثلة في الاستقرار السياسي، اللاتوازن الاقتصادي و الاختلال الاجتماعي و ما ينتج عنها من تطرف أصولي، الارهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، التجارة بالمخدرات

انتهاك حقوق الانسان، عدم احترام الحريات الأساسية والعنصرية فهي أخطار يواجهها أمن اليوم، استقرار شعوب صفتي المتوسط.

و يعد انعدام عدو معين مسبق بعد نهاية الحرب الباردة على تركيز الاهتمام بالبحر الابيض المتوسط و الذي ادى الى ظهور وتعدد المبادرات للاستجابة للتحديات الامنية في المنطقة. ومن اجل الحد من هذه المخاطر و التهديدات انتهجت الدول الاوروبية ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر اللأمن بعد ادراكها، انها منطقة مسرح لنمو التهديدات الأمنية التي قد تؤثر على أمنها.

وبالتالي اتخذت الدول الأوروبية تدابير اقتصادية اتجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وضاعفت فضاءات للنقاش من مسار برشلونة، حوار 5+5، سياسة الجوار، واتحاد من أجل المتوسط من خلال تكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتبني مقاربة تعاونية شاملة المرتبطة بأمن واستقرار منطقة المتوسط ككل.

❖ أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على الرهانات السياسية و الأمنية في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، فمحورية الرهان السياسي والأمني في المنطقة (المتوسط)، يعتبر عن واقع المنطقة وذلك تظهر من خلال اختلاف التهديدات الأمنية التي يعرضها الحوض طرفي الضفتين الشمالية والجنوبية بحيث، نجد مصادر هذه التهديدات التي تتصاعد من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية ذات طبيعة مختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وهذا بسبب التباين الموجود بين الضفتين هو مصدر للهجرة غير الشرعية، تدهور الأوضاع المعيشية وغياب المؤسسات الديمقراطية والحكم الراشد مصادر لظهور وتطور الخلايا الإرهابية والإجرامية في المنطقة.

وعلى إثر تداعيات هذه التهديدات الأمنية على العالم وخاصة الضفة الشمالية لحوض البحر المتوسط تحاول الهيمنة والسيطرة على دول الضفة الجنوبية، تحت شعارات الشراكة الأورو متوسطية التي تحمل ادعاءات القضاء ومكافحة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية ونشر الديمقراطية.

❖ أهداف الدراسة:

- الأهداف العلمية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- من الناحية العلمية تهدف هذه الدراسة الى محاولة توضيح المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة.
- تحديد الاطار النظري والمفاهيمي المناسب لفهم موضوع الدراسة من خلال معرفة مفهوم الأمن و النظريات المفسرة للأمن وتحديد ابعاده و مستوياته المختلفة.

- الأهداف العملية:

تساهم هذه الدراسة في نظر الباحث والمهتمين لموضوع محورية الرهان السياسي و الأمني في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، وذلك من خلال رصد تطورات الاتفاقيات التي جاءت بها الضفة الشمالية

المتجددة التي تتدد بالقضاء و مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة التي تشكل تهديدا على أمنها الداخلي.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع "محورية الرهان السياسي و الأمني في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية يرجع الى الاعتبارات التالية:

أ- الاعتبارات الذاتية:

لعلّى احدى الدوافع الذاتية وراء اختيار الموضوع هو اعتباره يدور حول منطقة تنتمي اليها،(منطقة جنوب المتوسط) بالإضافة الى اننا نتأثر بكل ما يحدث فيها في ظل تعدد التهديدات الأمنية الجديدة التي تشكل عائق على أمن دول المنطقتين بما فيها الجنوبية و الضفة الشمالية خاصة بحيث تشكل لها تهديدا على أمنها و استقرارها و تتميتها، وذلك فضلا على التخصص الذي ندرس فيه دراسات متوسطية.

ب- الاعتبارات الموضوعية:

بعد نهاية الحرب الباردة عرف العالم تطورات و تغيرات على جميع الاصعدة، خاصة الاهتمام بمنطقة البحر الابيض المتوسط كمطقة استراتيجية من خلال تعدد المبادرات في المنطقة، مسار برشلونة و حوار 5+5، اتحاد من اجل المتوسط، كما أن حوض بحر الابيض المتوسط يواجه مشاكل أمنية خطيرة خاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط و على رأسها الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالأسلحة و المخدرات الناتجة أساسا عن الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تعيشها المنطقة وكذلك التباين الشديد بين هذه الدول والدول الشمالية لحوض بحر الابيض المتوسط.

❖ إشكالية الدراسة:

- هل يمكن اعتبار محورية الرهان السياسي والأمني في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ترتيبات

أمنية تساهم في تحقيق وبناء أمن كل الطرفين؟

❖ التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الأمن ومستوياته وماهي أهم المنطلقات النظرية التي قامت بالدراسات الأمنية؟
- ماهي أبرز التحديات السياسية الأمنية في منطقة المتوسط التي تشكل تهديدا للأمن القومي لكل طرف؟

- هل ساهمت اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية في ظل اختلافها في بلورة وصياغة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة لكل ضفة؟

❖ الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة يتم طرح الفرضيات التالية:

- تتماثل معالم المفاهيم المرتبطة بالأمن لدول منطقة المتوسط عبر أبعاده ومستوياته لتوافق التهديدات الأمنية المشتركة.
- تنامي التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة التوسط أدى الى ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي.
- استراتيجيات الاتفاقيات الاورو متوسطية في المتوسط تعتبر كمحور هام لهندسة أمنية سياسية و إرساء قواعد لبناء الأمن و الاستقرار في هذه المنطقة .

❖ حدود الدراسة:

- الإطار الزمني:

باعتبار أن التهديدات الأمنية مثل الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة التي ظهرت في المنطقة في بداية التسعينات من القرن العشرين ثم امتدت فيما بعد، بحيث المجال الزمني سيكون بعد نهاية الحرب الباردة وذلك مع تزامن ظهور اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية.

- الإطار المكاني:

تشمل الدراسات على وجه الخصوص صفتي البحر الأبيض المتوسط الضفة الجنوبية للمتوسط والضفة الشمالية للمتوسط باعتبارها منطقة تواصل مشتركة بحيث التهديدات الأمنية في منطقة الجنوب للمتوسط تمثل تهديدا للشمال(للضفة الشمالية للمتوسط) والتي لها انعكاسات على أمنها واستقرارها.

❖ أدبيات الدراسة:

يعد موضوع محورية الرهان السياسي والأمني في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية من المواضيع المهمة حالية في الواقع المعاش في منطقة المتوسط على إثر تنامي التهديدات، ولهذا تناول الكثير والعديد من الباحثين مواضيع تتعلق معظمها في تطور الرهانات الأمنية والسياسية في منطقة بحر الأبيض المتوسط ولعل أبرز الكتب حول هذا الموضوع هو كتاب مصطفى بخوش الذي صدر عام 2006 حول حوض بحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، بحيث ركز على علاقات الشراكة الأورو متوسطية في بعدها الاقتصادي، وكذلك كتاب تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط الصادر 2011 من طرف الأستاذة ليندة عكروم وهذا الكتاب يتمحور حول التهديدات الأمنية الجديدة التي تؤثر على العلاقات بين الضفتين للمتوسط.

❖ الإطار النظري و المنهجي للدراسة:

- الإطار النظري للدراسة:

• النظرية الواقعية:

تندرج الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، بحيث تقوم على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعى دائما لتحقيقه وترتكز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى ومن أبرز رواد هذه المقاربة نجد ريمون أرون كينت والتز، بحيث يرى أرون أن الأمن هو الهدف الأول لكل فرد وبقاء الدولة القومية، أما كينت والتز فهو بني التصور الواقعي للأمن على مسلمة الحالة الفوضوية للنظام الدولي (الحرب).

• النظرية التبعية:

لقد استخدمنا هذه النظرية التي وجدناها ملائمة لهذه الاتفاقيات التي جاءت بها الضفة الشمالية اتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط ما جعلها تحت سيطر وهيمنة الدولة الشمالية وتبعيتها لها ويعتبرها سمير أمين شكل من أشكال الهيمنة والاستغلال، فدول المركز الشمالية تستغل دول المحيط الجنوبية لعدم وجود المتكافئ.

❖ الاطار المنهجي:

• المنهج المقارن:

إن خصوصية الموضوع فرضت علينا الاعتماد على المنهج المقارن لتحديد طبيعة التهديدات الأمنية في المتوسط وواقع كل من دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط وكما قارنا أيضا بين منظور دول كل ضفة للتهديدات الأمنية والتي تعكس على سياستها اتجاه هذه الأخيرة.

• المنهج التاريخي:

يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية في محاولة تحليل مختلف السياقات التي تشكل من خلال مفهوم الأمن، وكذلك تتبع الإطار التاريخي التي ظهرت فيه مختلف التهديدات واضفاء الاتفاقيات المختلفة تحت إطار الشراكة الأورو متوسطية.

❖ تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث مكون من مطلبين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للأمن من خلال النظريات المفسرة له التقليدية والجديدة الى جانب تحديد أبعاده ومستوياته وتعرضنا إلى ابراز الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة المتوسط وكذلك قمنا بتحديد مفهوم الشراكة ومختلف المفاهيم المشابهة والمرتبطة لها.

اما الفصل الثاني بعنوان تطور الرهانات الأمنية والسياسية في منطقة المتوسط فقد تناول اهم التهديدات الأمنية في المتوسط(الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية انتشار أسلحة الدمار الشامل) اضافة الى الرهانات السياسية في المتوسط و المتمثلة في حركات التغيير السياسي (الثورات العربية) الى جانب انتهاك حقوق الانسان.

اما الفصل الثالث تطرقنا الى السلة الأمنية في ظل الشراكة الأوروبية حيث تناول تطور ودوافع قيام مشروع الشراكة الأوروبية وأبعادها وابرار الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة في اتفاقيات الشراكة من خلال

السياسات التي جاءت بها، وقمنا بوضع مجموعة من السيناريوهات التي هي عبارة عن نظرة استشرافية للشراكة الأورو متوسطية التي تقف على النجاح والفشل أو البقاء على الوضع القائم.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

تمهيد:

بعد بروز النظام الدولي الجديد الذي جاء بمجموعة من التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية ومن أبرز ذلك نجد إحداث تغيرات على عدت مفاهيم التي عرفت توسعا على عدت مجالات مثل مفهوم الأمن، بحيث يعتبر من القضايا المركزية في حقل العلوم السياسية بالشكل العام والخاص، بحيث حظي هذا المفهوم اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والدارسين الذين يعيدون النظر في مناهج وأطر تفكيرهم ونظرياتهم وافترضااتهم المتعلقة بهذا المفهوم وذلك بإعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الأمن، بحيث الانطلاق من المفهوم الضيق إلى المفهوم الأوسع و الأشمل، ليشمل موضوعات أخرى غير العسكرية والاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، بحيث نجد العديد من النظريات أو المقاربات الأمنية لهذه الدراسة تشمل كل من المقاربات التقليدية و الحديثة للتعرف في هذه الدراسة على التطورات الأمنية بفعل تعدد التهديدات الأمنية الجديدة للإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية لا سيما التي تتواجد في منطقة جنوب المتوسط والتي تشكل تهديدا على أمن الضفة الشمالية للمتوسط.

المبحث الأول: ماهية الأمن.

تعتبر الدراسات الأمنية من الحقول التنظيرية المهمة في تفسير الواقع الدولي بشكل عام والواقع الأمني بشكل خاص فهذه الدراسات الأمنية تتطور بفعل التطورات الدولية ومن خلال هذه التطورات سنتعرف على أهم المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة التي فسرت مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن في إطار النظريات التقليدية.

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة، نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها، وتأكيد عناصره وإثبات قوانينه، بحيث مازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر، ويتسع مفهومه أو يضاف له بظهور حالات جديدة على الساحة الدولية، إضافة إلى أن الباحثين الأكاديميين لا زالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه.

مفهوم الأمن في الإسلام يعتبر، سنة إلهية من سنن الخالق وأنه حالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس به، وهو اطمئنان من عدم حدوث مكروه في الزمن الآتي كما لا ينفصل الأمن لا على الزمان ولا على المكان والكثير من الآيات التي وردت بها كلمة "الأمن" منها:

- قول الله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾¹ سورة قريش.
- وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾² (83) سورة النساء.
- وقوله أيضا: ﴿وَكَيْفَ أَخَافَ مَا أَسْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ¹ (82) سورة الأنعام.

¹ الآية (4) من سورة قريش، القرآن الكريم.

² الآية (83) من سورة النساء، القرآن الكريم.

ومفهوم الأمن في الإسلام دفع الفقهاء والعلماء إلى تقديم تفسيرات للنهج الواجب إتباعه لتحقيق أهداف الأمن الداخلي على الأسس الإسلامية الصحيحة، وما يبقى غامضا هو ما يتصل بالأمن الخارجي الذي يتصل بالتهديدات الخارجية التي تواجهها العلاقات الخارجية للدول الإسلامية وذلك وفقا للتحويلات الدولية وهذا ما فتح الصراع الفكري بين الغرب والإسلام في القضايا المتعلقة بالجهاد والإرهاب. وانطلاقا من هنا فالمفهوم العام للأمن في الإسلام، يعني الطمأنينة والسكينة في النفس وسائر شؤون الحياة².

الأمن من الناحية اللغوية:

هو نقيض الخوف وهي تعني السلامة، وكلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن وأمانا وأمنة: أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال: أمن من الشر أي سلم منه، وكذلك يقال: أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا وعليه، وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر³.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها زوال الخوف الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

الأمن اصطلاحا:

تعددت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية إلا أنه أخذ أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض بعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة بحيث عرفت دائرة المعارف البريطانية

¹ الآية (81)، (82) من سورة الأنعام، القرآن الكريم.

² ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الجزائر: دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع، 2011، 17

³ هایل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ب، س، ن.

الأمن بأنه حماية الدولة الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية¹.

وكذا عرفه باري بوزان **Barry Buzzan** وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية ويعرف الأمن ببساطة على أنه: غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع² بحيث يعتبر تعريف بوزان من أحدث تعريفات الأمن و الأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية و يراه أيضاً أنه: العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرت الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوطني ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن. فالدولة والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحياناً أخرى.

فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضاً حملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بالعمل على التحرر من التهديدات وتحيده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أبداً أن يكون مطلقاً.

كما عرفه أيضاً: والتر ليبمان **Walter lippmann** بأن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه .

- بوث وويلر **Booth Wheeler**: لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا

امتنعوا عن حرمان الآخرين منه و تحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر³.

- جاكبسون **Jakobson** يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من

التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية .

¹ منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته، المتوفر على الرابط التالي:

<http://www.achr.nu/art381.htm> 17/03/2017، 11:30

² تباري وهيب، الأمن المتوسطي في استراتيجيات الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص20.

³ قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص18.

- هنري كيسنجر Henry Kissinger يعرفه بأنه أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه تحقيق حقه في البقاء¹.

لقد عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشا عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن، وهذا يعود الى عجز المقتربات والأطر التحليلية في تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكيات والديناميكيات الأمنية المعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بحيث هناك من الداعين الى ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن من جهة ومن جهة أخرى هناك آخرون يدعون الى ضرورة توسيع مفهوم الأمن، وتطوير حقل الدراسات الأمنية.

• الواقعية:

تعرضت النظرية الواقعية التقليدية لمفهوم الأمن من حيث بعده العسكري، حيث ركزت دراساتها على القوة العسكرية كعامل محدد في تحقيق مصلحة الدولة، فالأمن العسكري والمسائل الاستراتيجية تصنف دائما ضمن مجال السياسة العليا في حين تمثل المسائل الاقتصادية والاجتماعية مسائل أو مواضيع للسياسة الدنيا نظرا لأهميتها الثانوية مقارنة بالأمن الوطني². كما أن سياسة الدولة تمتد الى حيث يمتد أمنها القومي فالسياسة الدولية حسب هانس مورغن تو HANS MORGENTHAU هي جهد مستمر للحفاظ على قوة أي دولة وزيادة على الحد من قوة الدول الأخرى والإقلال منه أيضا وقوة الدول تعتمد بشكل كبير على ضخامة المؤسسات العسكرية³.

ولقد وقع الواقعيون تصورهم الخاص للأمن بما يتوافق والطبيعة الصراعية والفوضوية للسياسة الدولية بحيث اقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد

¹ المرجع نفسه، ص19.

² ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص 26.

³ نفس المرجع، ص26.

أي تهديد عسكري خارجي يهدد أو يمس إحدى مصالحها وفي سبيل تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية تعد أداة أساسية لتحقيق الأمن وتتحول بذلك للعلاقة بالآخرين المباراة صفرية¹.

ويمكن تلخيص الأفكار والمرتكزات العامة للواقعية والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن في

النقاط التالية:

1- الدولة: هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية

في نفس الوقت، وهي وحدة التحليل الأساسية وهو ما يعتبر تضيق لمساحة التفاعل الدولي،

وحصره في إطار دولتي وبهذا فالفواعل الأخرى منظمات دولية هي فواعل ثانوية.

2- البقاء: هو الهدف الأسمى لهذه الدول، وأولوية تسبق كل الأهداف، وبهذا تعتبر القضايا

الاستراتيجية ومنها الأمن العسكري من قضايا السياسة العليا بينما تندرج القضايا الاقتصادية

والاجتماعية في إطار السياسة الدنيا وهي أقل أهمية.

3- الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية: يدفع غياب سلطة عليا مركزية تكبح هذه الفوضاوية الدول

إلى التنافس من أجل الحصول على زيادة حجم قوتها في سبيل تحقيق أمنها².

4- التهديد العسكري الخارجي: التهديد يحصر في صورة واحدة ألا وهو التهديد المادي الخارجي

والمتمثل من طرف الدول الأخرى.

5- الإعتماد الذاتي: يعتبر الأداة الأفضل لتحقيق هذا الهدف، البقاء والأمن القومي في ظل

الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية، وعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام

الدول لتحقيق أهدافها على غرار التعاون الدولي.

• **المثالية:**

¹ خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2010/2011، ص14.

² خالد بشكيط، المرجع نفسه، ص13.

ظهرت المدرسة المثالية في بداية القرن العشرين مع إنشاء عصبة الأمم ومبادئ "ولسن" الأربعة عشر، وحسب مفكري المثالية فإن الأمن يحدده مدى انسجام مصالح الدول لذلك تجميع وحدات أو فواعل نظام في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف، ومنه فهو إطار لتحقيق الأمن ويخرجه من إطار الدائرة القومية الدولية إلى إطار دولي عالمي، ومن مبادئ المدرسة المثالية للعلاقات الدولية يكمن مصدرها في القانون الدولي، فالمثالية تجمع بين المبادئ الربانية و المبادئ الوضعية. فهذه المبادئ إن احترمت من طرف الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى تطبيق النظرة المعيارية للعلاقات الدولية ففي مقال له بعنوان الصراع بين الأخلاق والبرغماتية في العلاقات الدولية، يلخص "كلود" مبادئ المثالية في ثلاثة وهي:

- مبدأ عدم الاعتماد، مبدأ عدم التدخل ومبدأ المساواة وهي المبادئ نفسها التي تنص عليها المنظمات الدولية والإقليمية على حد سواء، وخاصة منها المبدأين الأولين، أما مبدأ عدم الاعتداء « the non agressions » فيمثل المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم، ويقضي بضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية كانت أو ضعيفة، إذ أنه تقوم على ضمانات الأمن الجماعي والسلامة المستقرة للنظام الدولي ككل¹.

كما يعتبر مبدأ عدم التدخل « the non-intervention principale » حجر الأساس بالنسبة للنظام العالمي بحيث يعد من أهم المبادئ المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة، وقد تم اختراق هذا المبدأ من قبل أكبر دولة في العالم ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية ونجد التدخل الأمريكي العسكري في بنما في ديسمبر 1989 والذي يرى فيه جورج بوش الأب « **George Bush** » بأنه قد حقق فيه كل الأهداف المتمثلة في حماية حياة المواطنين الأمريكيين، مساعدة إعادة تكريس الديمقراطية، حماية معاهدات قنوات بنما وإحالة الجنرال مانويل نوريغا **Manuel Noriega** على العدالة.

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكتونية، الجزائر: دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007، ص - ص 122، 123.

أما مبدأ المساواة فهو سلاح في يد الدول الصغرى في محاولاتها مواجهة ضغوطات الدول الغنية أو الدول القوية التي تعتبر نفسها على أنها فوق القانون، بيد أن هذا المبدأ يتعارض ومصالح الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة و التي تتخذ أكبر القرارات وأكثرها أهمية وضرورة لمجلس الأمن وبما يتماشى مع مصالحها، الأمر الذي يجعل هذا المبدأ صعب التحقيق¹.

ومن أهداف المثالية تسوية النزاعات والصراعات الدولية بطرق سلمية وقانونية، فإنها تطمح إلى تحقيق ثالث غائي، يتشكل من الهدف المتعلق بتحقيق حكومة عالمية، الهدف الخاص بتكريس نضام للأمن الجماعي والهدف المتصل بالسلام العالمي بواسطة القانون الدولي.

أما هدف المثالية المتعلق بتحقيق حكومة عالمية world governomment، فإن دراسة سيوم براون Seyowne Brown في كتابه بعنوان: العلاقات الدولية في نظام شامل متغير Inter national relations in changing global system، تركز على هذا الهدف معتبرة أن نظام الدولة الوطنية نظام فرعي، للحكومة العالمية التي هي بدورها نظام فرعي للنظام الدولي.

ففي هذا الإطار يرى براون أن ما يحدث في النظام الدولي ينعكس بالضرورة وبطريقة آلية على الحكومة العالمية، وما يحدث على مستويات متنوعة للحكومة العالمية يؤثر في نظام الدول الوطنية كنظام فرعي للحكومة العالمية فهو يعرف الحكومة العالمية بأنها ذلك النموذج العالمي للبنى والعمليات الخاصة بتوجيه وحل الصراعات ووضع القوانين وتطبيقها²، فدعت المدرسة المثالية وعلى وجه التحديد أنصار ما يسمى بنظرية الحكومة العالمية Theory of world governmment، حاولوا الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية تتعلق بمسائل الفوضى، التعاون، الحرب، الثورة والفقير، البيئة وحقوق الإنسان، فهم يعتقدون أن الإجابة الصريحة و الموضوعية عن هذه المسائل تقتضي الابتعاد عن التحليل الواقعي للعلاقات الدولية والاعتماد على الفرضية التي مفادها أن الحكومة العالمية هي نظام لسيادة الدول.

¹ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ذكره، ص 124، 125.

² خالد بشكيط، المرجع السابق ذكره، ص 15.

فالحكومة العالمية هي الكفيلة في نظر براون وغيره بالقضاء على فوضى النظام الدولي، تحقيق التعاون بين الدول، نبذ الحروب، القضاء على الفقر، الاعتناء على البيئة واحترام حقوق الإنسان، وخاصة منها حق عدم التدخل وعدم الاعتداء.

• النظرية الليبرالية:

ركز الليبراليون أفكارهم حول الأمن على فكرة السلام الديمقراطي بين الدول كون هذه الدول لا تتناقض فيما بينها، وذلك وفق المبادئ الأربعة عشرة التي جاء بها ويلسون لعدم الوقوع في حرب عالمية وهذا ما أدى إلى ظهور الأمن الجماعي، وينظرون إلى النظام العالمي بنظرة إيجابية لتقليل من شدة التغيرات و الخلافات بين الدول بفضل انسجام الديمقراطية والمصالح لأنها أفضل عملية لبناء السلام و الأمن فيما بينها¹. فالحرب لدى الواقعية كانت اتجاها طبيعيا في تصوراتها للأمن أما بالنسبة لليبرالية يعتبرون هذا خطأ يجب إيقافها والحد منها عن طريق الاتفاقات والمنظمات الدولية فالمدرسة الليبرالية انطلقت من مبدأ أن السياسات العالمية، غير مهتمة بالأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية المتمثلة في الأمن والشؤون العسكرية، بل تهتم خاصة بالمشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية بدرجة أولى ومن بين هذه المشاكل احترام حقوق الانسان، مكافحة الارهاب² ، وهذا ما تقصده النظرية الليبرالية بالسلام الديمقراطي من أهم مبادئ الليبرالية أفكار إيمانويل كانت الذي اقترح بإنشاء، فيدرالية تضم جميع دول العالم، تتوجد فيما بينها لمعاقبة أي دولة تتعدى على دولة أخرى، أي تتعاون هذه الدول ببعضها البعض ضد أي دولة تهدف الى تحقيق مصالحها، ومن المبادئ التي جاء بها كانت حول مشروع السلام الديمقراطي تتمثل فيما يلي:

- أن يكون الدستور المدني لكل دولة، دستورا جمهوريا.

- أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام اجتماعي بين دول حرة.

¹ جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للدراسات والأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004 ص428.

² تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاع، على الرابط:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>, 04/05/2017 :13 :00

- أن يكون الحق العالمي محدود بشروط الضيافة العالمية.

أكدت المدرسة الليبرالية على التعاون فيما بين الدول بإقامة هيئات ومنظمات تقوم على تحقيق الأمن والتعاون والحد من التهديدات¹.

المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة للأمن.

• الليبرالية الجديدة:

تقوم أساسا على فكرة المؤسسات وتلعب دورا هاما في تحقيق الأمن وتحاول تجاوز المفهوم البسيط لسيادة الوطنية للوصول إلى القيام بتعاون دولي يشمل دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، التي أصبحت دورها يزداد بشكل كبير وقد اتسع مفهوم الليبرالية الجديدة بعد نجاح وتوسيع بعض المؤسسات والمنظمات في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وخصوصا لمساهمتها في تطوير النظم الأمنية المستقرة بدعم الديمقراطيات الناشئة في دول أوروبا خاصة الشرقية و الوسطى مما يساعد في تطوير مجال الآليات الأطلسية في إدارة الأزمات في المنطقة التي يمكن أن تكون الاضطرابات أمرا واردا.

وتعتبر كل من صندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الذرية من المؤسسات الدولية التي تستطيع التغلب على النزعة الأنانية للدول، بتشجيعها على التخلي للمصالح والمنافع الذاتية والأنانية لفائدة التعاون الدولي الدائم. وتطور التعاون المؤسسي بين الدول يفسح المجال للأمن أمام المؤسسات الاقتصادية في عالم تتحكم فيه العولمة وحركة الاعتماد المتبادل، كما يمكنها حل الخلافات الأمنية المتمثلة في نقص المعلومات حول أهداف ومصالح الدول، وذلك بتشجيع وتعزيز الديمقراطية والاعتماد المتبادل.

¹ تاكا يوكي ياما مورا، المرجع نفسه

تركز الليبرالية الجديدة على مهام المؤسسات في تحقيق الأمن لكنها لم تستبعد الدول في كونها هي الفاعل العقلاني و الأساسي في السياسة الدولية¹.

• الواقعية الجديدة:

حاولت الواقعية الجديدة تجاوز النقص الذي شاب الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للأمن لما بعد الحرب الباردة وحسب إقون بار **Icone Barr** ركز على القوة في عالم تتحكم فيه حركة الاعتماد المتبادل بين الدول وتبلور أصناف أخرى من التهديدات التي تشكل خطراً على الدول ذات الطبيعة اقتصادية وبيئية التي لها نفس الخطر كالقوة العسكرية ولهذا تعددت محاولة صياغة مفهوم الأمن التقليدي لدى العديد من الباحثين ومن بينهم ريتشارد ألمان **Richard olmane** في كتابه **Redefinig security international** الذي أكد على النظرة الخاطئة للواقعية لكونها تم تركيز الدول على الجوانب العسكرية وقد أهملت الجوانب الأخرى، أما بالنسبة لدافيد بالدوين **David Baldwin** يرى أن نهاية الحرب الباردة تستدعي إعادة صياغة المفهوم التقليدي للأمن. لذا لا يمكن حل المشاكل و المخاطر التي خلفتها نهاية الحرب الباردة من طرف الجانب العسكري مثل التضخم و الأزمات الاقتصادية، كما أكد أيضاً كل من داندودني وستيفن والت **Dandudny** و **Stephen walt** بأن التحديات والتهديدات التي تشكل خطراً على الأمن لا تكمن فقط على الجانب العسكري بل تشمل كل المخاطر الأخرى، ومن جهة أخرى يرى كينيث والتز **Kinnth waltz** من أبرز مفكري الواقعية أن الأمن هو الغاية الأسمى في نظام فوضوي، بمعنى أدق وجود حالة من الفوضى تسيطر على العالم لعدم وجود حكومة مركزية عليا، ويركز التصور الأمني للواقعية الجديدة على:

- الأمن الإقتصادي والأمن العسكري.

¹ جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق ذكره، ص427.

- النظام الدولي فاعل جديد مستقل ومميزته هي توجيه سلوكيات الدول فالقوضى هي السبب في ظهور بيئة صراعية.

رغم هذا فإن الواقعية الجديدة ابقت على مركزية الدولة القومية في العلاقات الدولية رغم وجود فواعل أخرى بالإضافة إلى إبقائها الأمن محصوراً في مستوى بقاء الدولة أي أن الذي يجب أن يأمن هو الدولة¹.

انطلق باري بوزان في أفكاره ونظرياته من المسلمات الواقعية العديدة مثل الأمن والمصلحة القومية الفوضوية ومركزية الدولة والكثير من المختصين يعتبرونه نيو واقعي مثل كينيث والتز لاشتراكهما في الأفكار والتوجيهات التي بدأوا منها.

بدأ باري بوزان نظريته الأمنية بتعريف أوسع وجديد للأمن وانه التحرر من التهديد، أما الأمن النظام الدولي يعني قدرة وحفاظ الدول والمجتمعات على سيادتها وتجانسها ضد التغيرات الخارجية، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة متحدة لتحقيق أمنها وبقائها، بحيث لا يمكن تحقيق هذا في ظل النظام الدولي الذي يسوده الفوضى والتهديد، ويرى باري بوزان أن الأمن القومي هو تمكن الدول والمجتمعات على الحفاظ على شخصيتها ووحدتها الوطنية، فالمطالبة بالسيادة ينكر تلقائياً الاعتراف بأي سلطة سياسية عليا فإن نظام الدول ذات السيادة مهكل سياسياً كفوضوي، وهو ما يفرض المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه. وهذا ما أدى إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن بحيث الباحثون وصناع سياسة يتعدون عن المقاربة التقليدية التي تركز على الدولة الى فهم أكثر اتساعاً لمفهوم الأمن، ليشمل جوانب متعددة ولهذا يرى بوزان أن أمن الجماعة الانسانية له خمسة أبعاد أخرى وهي²:

1- البعد العسكري: يخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات

الدول لنوايا أو مقاصد بعضها اتجاه البعض الآخر.

¹ Jean François Thibault, « représenter, et connaitre les relation internationales : alexandre vendt et le paradigme constructiviste » « http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7_html. » 13/08/2010, 04/052017, 17 : 45.

² قويدر شاكري، المرجع السابق ذكره، ص20.

2- **البعد السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيته.

3- **البعد الاقتصادي:** ويخص الوصول إلى الموارد و الأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهية، ويقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

4- **البعد المجتمعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء¹.

5- **البعد البيئي:** معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة للتخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن .

ويرى باري بوزان أن هذه القطاعات الخمس لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها متجمعة في إطار ضيق، لأن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من غيره وهذا نتيجة امتلاك الدول لقدرات كافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح، بعد إعادة النظر، ويتفق الكثير من الدارسين والكتاب أن هناك أربع مستويات للأمن.

أ- الأمن الوطني (القومي):

مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدول في الدول في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدءاً من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها، يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق

¹ علي محمد عباس، الأمن والتنمية، دراسة حالة العراق: (2007/1970)، العراق: مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى ، 2013، ص22.

الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه أن يآثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة¹، فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن الوطني (القومي) على أنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

ب-الأمن الإقليمي:

يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما يتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام². ويمكن تحديد النطاق الإقليمي للأمن من خلال ثلاث معايير:

1- المعيار الجغرافي:

بحيث يتضمن عنصر الجوار وما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجد من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابيا وسلبيا.

2- المعيار السياسي والإيديولوجي:

الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، وما تصبو إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة، وبما توجد من ارتباطات وانتماءات.

3- معيار قوة الدولة:

هناك علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، إذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبالتالي اتسع مجال أمنها، واتجهت إلى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي.

¹ لندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص18.

² المرجع نفسه، ص19.

ج- الأمن الفردي:

ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس إيجاباً على أمنها.

د- الأمن الجماعي:

ويقصد به ضمان سلامة وأمن ووحدت أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دولة، ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي وبذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذو فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية¹.

• مدرسة كوبنهاغن:

نشأت مدرسة كوبنهاغن في مرحلة النهضة في الدراسات الأمنية، ووطرت برنامج بحث يهدف إلى صياغة مفاهيم قديمة وأخرى جديدة من خلال استخدام تقنيات إمبريقية تجريبية تكون مبنية على الملاحظة والتجربة، اهتمت بمفهوم الأمن والمسار المرتبط باستخدامه وتبنت شكلاً من البنائية الاجتماعية بجذور تعود إلى الواقعية.

ومن أهم مؤسسي هذه المدرسة نجد باري بوزان جابد ويلد و أول ويفر Japde wilde et

Ole Weaver وقام كتاب هذه المدرسة بطرح التساؤل: ما يعني مفهوم الأمن؟ في رأيهم للأمن جذور عميقة في التقاليد السياسية للقوة، الأمن أولاً وكل شيء قضية استمرار، لكن اتخذ موقفاً معاكساً للتقليديين لأنهم اعتبروا أن الأمن ليس موضوعياً ولكنه ذاتي لأنه محدد من قبل فواعل، كما أن الأمن يخضع إلى تداخلات أي أنه لكي يصبح رهان موضوع للأمن يجب أن يتم الاتفاق على أن الشيء المهدد يجب أن

¹ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديدهاته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص24، 25.

يبقى في الوجود¹. بالتالي لا يكمن الأمن مثل كل السياسات في الفواعل بل في المواضيع لأنه ممارسة اجتماعية دقيقة وليس مسألة موضوعية بالنسبة للتهديدات.

وبالتالي نتكلم عن الأمن عندما يكون رهان ما تهديدا مصيريا، أي شيء نعتبره مهدد بالانقراض وله حق شرعي في البقاء، لذلك يؤكد كل من ويلد و ويفر وبوزان أن طبيعة التهديدات الأمنية تبرر استخدام إجراءات خاصة لمعالجتها، وعندما يتحدث ممثل الدولة عن الأمن هذا يعني أن حالة الطوارئ تعطي له الحق في استخدام كل الوسائل التي يراها ضرورية لا يقف تطور التهديدات، يحدد هذا المسار الذي يشرح الأمن بمصطلح مركزي وهو الأمانة التي هي خيار وفعل سياسي يعتبر الأمن فعل لغوي Acte Speech.

La sécurisation est l'établissement intersubjectif d'une menace

existentielle qui est suffisamment importante pour avoir des effets

politiques substantiels².

اقترح كتاب مدرسة كوبنهاغن أن يقتصر حقل الدراسات الأمنية على دراسة التهديدات التي تتوفر على الشروط التالية:

- الترتيبات المتعلقة بإدارة التهديدات هي وسائل استثنائية استخدام القوة، والصلاحيات الخاصة وفرض قيود في التمتع بالحقوق والحريات الفردية، التجنيد الإجباري.
- إن التهديدات وجودية فهي تهدف الى بقاء الأشياء المرجعية الدولة والمجتمع والأمة.
- فيما يتعلق بمستويات التحليل، تم تحديدها كما يلي:
- النظام الدولي.
- النظم الفرعية حلف الشمال الأطلسي مثلا.

¹ أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص 64، 67.

² نفس المرجع، ص 69، 68.

- وحدات مثل الدول والأمم والشركات المتعددة الجنسيات.
 - الوحدات الفرعية مثل البيروقراطية واللوبيات...
 - الأفراد.
- السؤال الآخر الذي طرحه رواد المدرسة الأمن لمن؟ ولماذا؟ للإجابة عليه قررت توسيع مصطلح الأمن عن طريق استخدام خمسة قطاعات للتحليل: العسكري، السياسي، الاقتصادي الاجتماعي، والبيئي كما تم تحديد القطاعات المعنية في الدراسات الأمنية انطلاقاً من نوع الأنشطة الانسانية التي تنتهجها:
- يستخدم الجيش (القطاع العسكري) الاكراه أساسا.
 - يرتبط القطاع السياسي بعلاقات السلطة، الاعتراف بالدولة والحكومات.
 - القطاع الاقتصادي ذو الصلة بالإنتاج، التجارة والمالية.
 - إن القطاع البيئي يشير الى الأنشطة البشرية وأثرها على المحيط الحيوي.
- كما ترتبط المواضيع المرجعية للأمن بكل قطاع:
- الدولة (القوات المسلحة بالخصوص) أو الكيانات السياسية الأخرى هي المواضيع المرجعية للقطاع العسكري.
 - فيما يخص القطاع السياسي، يمكن أن تكون السيادة أو الإيديولوجية التي تدافع عنها الدولة مواضيع مرجعية.
 - في القطاع السياسي يمكن أن تكون مسألة توفير المواد الأولية موضوعاً مرجعياً للأمن.
 - كما يمكن أن تكون الهوية من جماعية لأمة أو هوية أقلية موضوعاً مرجعياً للأمن.
- إن المقربة بالقطاعات تحافظ على الارتباط مع التقليديين من خلال المحافظة على الصفات الأساسية طارئ ومصيري للمصطلح المركزي ويتقادي إظهار الجانب العسكري للأمن، من هنا نستنتج أن مدرسة كوبنهاغن حاولت أن تحافظ على التفاعل المتبادل بين المقاربة القديمة والجديدة من خلال التأكيد

على أهمية الخيار السياسي، أما فيما يتعلق بالقطاعات فكل قطاع له فواعل خاصة به، الأهداف متعلقة بها حركيتها وتناقضاتها التي يجب فهمها.

• النظرية النقدية:

بعد الحرب الباردة برز نظاما دوليا جديد مع العديد من التغيرات والتحولات خاصة في مجال الثورة التكنولوجية والاتصالية، ساهمت في تقليص الحدود بين الدول تزامنا مع هذه التحولات ظهرت تهديدات جديدة تأثرت على الأمن، ومع تنامي ظواهر العولمة وتحول طبيعة الصراعات ذاتها فأغلبها صارت نزاعات داخلية بين الأفراد والجماعات وليس بين الدول، مثل النزاعات المسلحة في افريقيا كالصومال، روندا التي لعبت فيها عوامل الفقر والعرق والدين والأقليات، والسياسات الداخلية عاملا مهما¹، فبغض النظر عن اسهامات باري بوزان (المدرسة الواقعية) أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعية إلى مجال الدراسات الأمنية.

أما الاسهامات المدرسة النقدية تمثلت في تحليلات أحد أبرز روادها ويفر، وذلك لتطويره لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية بإعطائه مرجعية جديدة للأمن بحيث نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد والمشكلين للبشرية ككل، وهي تعتبر من أبرز التحولات المفهومية للأمن وفق هذه النظرية التي تقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب والهدف الأساسي في العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية، هو البحث عن أطر واستراتيجيات لضمان الأمن البشري والأمن العالمي الشامل وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية، وبما يتعلق بمفهوم الأمن البشري فسببه يعود إلى تراجع دور الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أظهرتها مسارات العولمة

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص13.

المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة إلى الدول المتطورة التي تؤدي عادة إلى خلق توترات اجتماعية¹. أما بالنسبة لمفهوم الأمن العالمي للأمن العالمي يمثل التصدي لجميع التهديدات التي تضع حد لحرية الإنسان، كالحرب الفقر، والاضطهاد السياسي، ونقص الموارد الطبيعية كتهديد ضد أمن البشر أو الفرد على المستوى العالمي، وتسعى المدرسة النقدية إلى دعم السلم وتقوية المنظمات للدفاع على حقوق الإنسان والتنمية بإعادة النظرة في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة وتحديد وضع الفرد، كون هذه التهديدات ضد حرية أو دخوله في قلب السياسات الأمنية من جهة ثانية، وهدف المدرسة النقدية هو الاهتمام بالعلاقات عبر المجتمعية نتيجة الاتجاه الفكر الغربي المختلفة والعديدة وهدفها هو تفكيك نمط الحياة في المجتمع الدولي وذلك بالتركيز على الإنسان وحرية كآساس في التحليل والدراسة واطهار كل الأشكال البارزة والغامضة من الظلم والهيمنة التي تقيد حرية الإنسان².

فحسب آراء المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الوحشية والعقلانية ومعضلة الأمن والحروب الدولية، هي من بناءات اجتماعية وتاريخية، فالتهديدات التي تواجه العالم ينبغي دراستها كبناء اجتماعي باستخدام التاريخ، الثقافة، الاتصالات والعلاقات والإيديولوجيات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله ولمعرفة كيفية صياغة مفهوم الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول هذه التهديدات، والخطاب المسيطر والمقبول عن التهديدات يعكس بناء سياسيا، وذلك بالاستجابة للمصالح و القيم الممثلة لهوية الجهة التي لديها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذلك تحديد العدو، كما أكدت النظرية النقدية أن التهديدات تشمل أفكار مختلفة وكثيرا عبر المجتمعات والزمان التي تعكس هوية معينة بالإشارة إلى حدود الدولة والنظام الدولي في ضمان أمن الأفراد³.

¹ منير بلعيد، مقال غير منشور، "الديناميكية الإقليمية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم السياسية، يومي 30/29 أبريل 2008، ص4.

² Richard devetak , « Critical theory », in Scott Burch ill and others, the theories of the international relation.3red ed. New york : plgrave macmillan,2005,p137.

³ Hélène Viau, « la théorie critique, et le concept de sécurité en relation internationales, » available at 1,http://www.er.upama/nobel/ccpes/note8.htm ,01/05/2017,15 :40.

ومن أهم النقاط التي ركزة عليها النظرية النقدية في دراستها للعلاقات الدولية، الطبقات الاجتماعية الهيمنة المادية التاريخية، أما العنصرين الأساسيين التي تميزت بهما النظرية النقدية هما:

- **الأمن:** ترى أن أمن الانسان أولى من أمن الدولة، أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الأفراد.

- **الانعتاق:** هو التحرر من سيطرة الإنسان الآخر .

ويمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات المدرسة النقدية في النقاط التالية:

1- هناك قوى اجتماعية اقتصادية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي وليس الدول بشكل مطلق.

2- الرهانات غير عسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن منها الكوارث البيئية، الأزمات الاقتصادية، وازمات الهوية وكل ما يهدد أمن الإنسان.

3- اعتبار الفرد الإنساني موضوعا مرجعيا أساسيا والدولة وسيلة لضمان أمن هذا الأخير وتحقيق رفاهه وبهذا لا تكون الدولة معنية بالأمن.

4- رفض الربط بين الامن والحرب بل لابد من الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية¹.

المدرسة النقدية أولت الأمن الإنساني كمرجعية جديدة في الدراسات الأمنية كونها تعمل على التصدي لجميع التهديدات التي تمس حقوق الإنسان فالمدرسة تعمل على ضمان أمن الانسان وبما فيها الدولة.

¹ Hélène Viau, la (Ré) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique, quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de la sécurité globale, Montréal : centre d'études des séances politiques et étrangères de sécurité, 2000.p110.

• النظرية البنائية:

تعود بروز المقاربة البنائية إلى فشل النظرية الواقعية والليبرالية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، والتي وصلت إلى تفسير لنهاية الحرب الباردة خاصة ما تعلق بالثورة أحداثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجي السوفياتية باعتناقه أكار جديدة كالأمن المشترك.

في مقابل هذا القصور المنهجي للمقاربات التقليدية نجد تحولات ما بعد الحرب الباردة وما تلاه من بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العلمية خاصة صعود القضايا المرتبطة بالهوية وتنامي دور البعد الثقافي القيمي¹.

ونجد تفسيرات البنائية في تحليلات واسهامات ألكسندر واندت alexander wendt الذي عبر عن المضامين النظرية للبنائية خاصة في دراسته الصادرة عام 1992 الفوضى هي ما تصفه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة وقبله نجد البنائية في كتابات نيكولاس أنوف².

وترتكز أساسا على سبل نشوء الأفكار والهويات التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، كما تتفاعل المصلحة والهوية عن طريق عمليات اجتماعية وتاريخية وتعطي أهمية كبير للخطابات السائدة في المجتمع، لأن هذه الأخيرة تعكس وتمثل في الوقت نفسه المعتقدات و المصالح، وأيضا تهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول رغم هذا فإنها لا تستبعد متغير القوة³.

تحاول البنائية من خلال المنطلقات المرتكزات تبني تصورا أكثر اجتماعي للمفاهيم والمتغيرات عكس المفاهيم المادية والاحتمية للتصورات الوضعية من خلال ربط البنى والفاعلين وإدراكاتهم وترى بأن الأمن يحمل معاني اجتماعية وهو يتعلق أكثر بعنصر أساسي وهو عنصر الإدراك من طرف صانع القرار.

¹ ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة زغاع عادل وزيدان زيان،

http://www.geocities.com/adel_zeggagh/polreview.html 08/11/2009, p15, 12.

² عبد الناصر جندلي، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة لنيل

شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2004-2005، ص445.

³ ستيف والت، المرجع السابق ذكره، ص16.

فمسألة الأمن ليست حتمية لكنها مسألة إدراك، وصناع القرار هم الذين يكونون هذا الإدراك، وحسب هذا الطرح المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تصور عقلي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم بدلا من المصلحة الضيقة ومنه فإن الأمن حسب واندت هو ما تبغي الدولة تحقيقه والقيام به¹. ويمكن تلخيص مرتكزات النظرية البنائية حول الأمن في أربعة نقاط أساسية وهي:

- الفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية أي هي نتيجة وليست سببا، وبهذا فالدول هي التي تبني محيطها لإدراكاتها فالفوضى ليست شيء موضوعي ولكنه توين وبناء ذاتي أدمجته الدول منث معاهدة واستقاليا في سلوكياتها.
- القوة لا تتمحور بالقوة العسكرية والاقتصادية فقط، بل ليست الشروط المادية هي المحدد الوحيد وإنما تتميز بمحددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية.
- التهديد أساسا مرتبط بالأفكار المسبقة عنه بالفهم الجماعي لقوته أيا كان شكل التهديد ومستواه ومصدره.
- يتحقق الأمن والاستقرار إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار².

¹ Alexander wendt, « anarchy is wath state make of it :the sociale construction of power politics », international organisation, vol. 46,no.2."spring, 1992", pp391-425.

² Jean jaques roches, théories des relation internationales, 5^{eme} edition entièrement refonduc Montchrestien, paris2004, p105 .

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمتوسط:

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط ذو ميزة خاصة كونه يتوسط القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا) ومن ناحية أخرى لتعدد أهميته الاستراتيجية الجيو سياسية والأمنية، الحضارية والاقتصادية وهذا ما أدى إلى تزايد اهتمام كبير من طرف العديد من القوى الكبرى نحو هذه البقعة من العالم.

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للمتوسط.

البحر الأبيض المتوسط له مساحة مائية تبلغ 96100 ميل مربع، بينما تبلغ مساحة المياه التي تغطي الأرض بـ: 139670000 ميل مربع بحيث أن هذا الفضاء المتوسطي يتوسط القارات الثلاثة (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وبمعنى أدق أنه يتوسط الأرض، وكلمة المتوسط مشتقة من كلمتين لاتينيتين: **Meduis** أي المتوسط و **terra** تعني الأرض، وفي الفترة الممتدة بين القرن 18 و 19 أطلق عليه الأوروبيون اسم **La méditerranée** على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم **La mer méditerranée**¹.

البحر الأبيض المتوسط يحتوي على 22 دولة وهذه الدول من القارات الثلاثة (آسيا، أوروبا، إفريقيا) أولا في آسيا نجد فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا وفي أوروبا نجد إسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغوسلافيا، مالطا، ألبانيا، اليونان، أما في إفريقيا نجد مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب كما يتميز بجزر منها: جزر كدول: قبرص، مالطا أما جزر منها: كريت، صقلية، سردينيا، البليار، مليلة.

كما ينقسم هذا الفضاء المتوسطي إلى قسم شمالي المتمثل في أوروبا، وقسم جنوبي المتمثل في الدول العربية، ومن جهة أخرى يتميز هذا الحوض على تعدد الأقاليم المناخية (البارد والممطر شتاء

¹ يمينه عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص35.

والحار صيفا)، ويحتوي على عدة منافذ¹ ومضايق مثل: مضيق جبل طارق غربا وقناة السويس شرقا ومضيق باب المندب جنوبا ومضيق هرمز، ومن هنا نفهم أن بالرغم من شساعة هذه المنطقة وتوسعها لكن بفضل هذه المضائق التي ساهمت في جعل هذا الأخير ذو ديناميكية خاصة سواء على وسائل المواصلات ومختلف التبادلات التجارية بين دول هذه المنطقة ومع دول العالم. وكل هذا ما جعلها مهد للحضارات السابقة والثقافات المختلفة، بحيث عرفت العديد من الصراعات والأزمات التي شهدتها البشرية. وعليه يمكن القول أن منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات ميزة خاصة، كما قال الباحث الجيوبوليتيكي "ماكندر" في مقولته الشهيرة من يسيطر على قلب العالم (روسيا) يسيطر على الجزيرة العالمية التي وهي (منطقة البحر الأبيض المتوسط)، من هنا تكمن الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية والحضارية لهذه المنطقة.

أ- الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

تعتبر الأهمية الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط في اعتقاد علماء الجغرافيا الطبيعية بأنه يمثل وحدة حقيقية وأن الضفة الشمالية تتكامل مع الضفة الجنوبية بحيث تبلغ مساحة البحر المتوسط 969100 ميل مربع، ويحتوي على 22 دولة. أما طول سواحل المتوسط فتقدر بـ 3700 كم كما يشكل البحر المتوسط فضاءا بين شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، ويتفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق وهو مقفل تماما بالأرض عند نهايته الشرقية بجزء من جنوب غرب آسيا، إضافة إلى الممرات المائية كالبسفور والدرنيل وبحر مرمرة وقناة السويس².

كما تتصف هذه المنطقة بتواصل العلاقات بين الأمم والشعوب في هذه القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، كما سميت بالجزيرة العالمية ومن هنا تتطلق كل التحركات والتغيرات على كافة المحاور والاتجاهات مما جعلها معبرا مهما في مجال التجارة الدولية، وذو أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية.

¹ إيف لاکوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة: الدكتورة زهيدة درويش، للطبعة الأولى: 2010، ص25.

² ليندة عكروم، مرجع سابق الذكر، ص30.

كما يرى الباحث كينث بوث Both الخبير البريطاني في الاستراتيجية البحرية بأن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف منها: عسكرية، دبلوماسية وسياسية.

فالوظيفة العسكرية قد تتحقق عن طريق تحكم الأساطير البحرية العسكرية في أهم المنافذ البحر الأبيض المتوسط عن طريق الردع والدفاع في أعلي البحار أما الوظيفة الدبلوماسية تتمحور في تمكين الدول من التفاوض من مركز قوة واستخدام المناورة¹.

أما الوظيفة السياسية فتتمثل في حماية السواحل وبناء الأمة وتحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى.

تمكن أهمية البحر المتوسط من الناحية الاستراتيجية، بالأخذ بعين الاعتبار التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، بحيث أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة، بالإضافة إلى ما تعرفه المنطقة المتوسطية من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بالمتوسط كمنطقة جيو استراتيجية كونها تتمركز فيها الكثير من المصالح والاستراتيجيات. مما تقدم يتضح أن الأهمية الجيو استراتيجية التي يكتسبها حوض البحر الأبيض المتوسط حركت البحر المتوسطي إلى مسرح للوجود العسكري الدائم، والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت بعد الحرب العالمية الثانية إلى دعم وجودها العسكري في الحوض المتوسطي عملت بنظريات البحرية الاستراتيجية التي جاء بها ماكيندر، إذا أنها استطاعت من خلال مراقبتها أهم المضائق البحر السابقة الذكر أن تراقب المنطقة الأوروبية والمنطقة المتوسطية والمنطقة الآسيوية وجزءا من شمال إفريقيا. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تطوق الاتحاد السوفياتي في المنطقة، إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يغير من سياستها العسكرية لأنها تعتقد أن المراقبة العسكرية لا تنحصر في مراقبة روسيا التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق، بل إن المراقبة تمتد إلى الدول الأوروبية التي ترغب في أن تكون

¹ليندة عكروم، مرجع سابق الذكر، ص36، 37.

لها هي الأخرى حتى المراقبة والإشراف الأمني والعسكري على النقاط الاستراتيجية للحوض المتوسطي¹

ب- الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

اكتسب البحر الأبيض المتوسط موقعا جغرافيا على باقي البحار الأخرى ما زاد من أهميته الاقتصادية، فالثروات الاقتصادية الاستراتيجية التي يحتوي عليها والتي تعد شريان اقتصاد القوى الكبرى سواء فيما يخص عبور سفنها إلى الأسواق العالمية لتصريف بضائعها أو استيراد المادة التي هي في حاجة إليها، مما دفع بالقوى الكبرى إلى بسط نفوذها على الثروات هذه المنطقة وهذا ما أكسب الحوض أهمية في التجارة الدولية منذ التاريخ القديم.

وفي النصف الثاني من القرن 19 و 20 بعد فتح قناة السويس واختراع السفن البخارية وزيادة وسائل النقل البحرية زادت أهميته في التجارة الدولية بسبب النشاط التجاري الحيوي العالمي وازداد حجم السفن في مسطحات مياهه ومنذ اكتشاف النفط في المنطقة في الصف الثاني من القرن 19 (خاصة في منطقة الشرق الأوسط)،....القوى الكبرى إلى نقل شراكاتها الهامة إلى المنطقة للبحث عن النفط، ولهذا أصبح البحر الأبيض المتوسط مركزا رئيسا لنشاط هذه الشركات: كشركة Exxon وشركة Shell وشراكة Mobil. عرفت هذه المنطقة في النشاط التجاري الدولي بأنها مخزن للموارد الرئيسية التي هي شريان اقتصاديات القوى الكبرى، إضافة إلى مصادر الطاقة الموجودة في الشرق الأوسط، هناك موارد أخرى كانت سببها في تطور اقتصاديات الدول الأوروبية والتي تستورد النفط والغاز والفسفات والحديد من المغرب والجزائر وليبيا².

نعلم أن السوق الأوروبية المشتركة تعد إحدى أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، علما أن أهمية البحر الأبيض المتوسط كطريقة بحري حيوي تتضاءل أهميته جزئيا بإغلاق قناة السويس. ويؤدي إغلاق القناة

¹ العايب خير الدين، المنافسة الأمريكية-الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط انعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص24.

² العايب خير الدين، نفس المرجع، ص26.

إلى ارتفاع تكاليف الشحن، وبتزايد اعتماد أوروبا على نفط الخليج العربي ازدادت أهمية القناة وخاصة اقتصاد أوروبا لا يمكنه أن يؤدي وظيفته أكثر من شهرين بدون نفط الخليج العربي وحيث لا تزيد خطط الطوارئ عن هذه المدة، وهذا يبين أهمية النفط العربي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى أوروبا.

كما لا يمكن إبعاد أهمية البحر الأبيض المتوسط لتجارة الدول العربية المتوسطية سواء المصدرة منها للنفط والغاز أو المعادن، أو المستوردة لاحتياجاتها من الغذاء أو المعادن أو الأسلحة أو لممارسة أنشطة اقتصادية فيه كصيد السمك وغيرها.

ج- الأهمية الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منذ فجو التاريخ مهدا لحضارات امتدت قرونا من الزمن على ضفتي الحوض (الشمالية، الجنوبية) كالحضارة الهيروغليفية، الحضارة الفرعونية، حضارة ما بين النهرين، والحضارة الفينيقية، الحضارة الإفريقية والحضارة البيزنطية، والحضارة العربية الإسلامية، الحضارة الأوروبية المعاصرة، وشكلت هذه الحضارات نسيجاً تاريخياً طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة تأرجحت بين الإيجابية والسلبية، ومن التراث الديني الذي عرفته المنطقة هو الجمع بين الديانات السماوية الثلاثة (الإسلام، المسيحية، اليهودية)¹.

وحوض المتوسط بهذا المنظر هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم، هما الحضارة الأوروبية في شماله وغربه والحضارة العربية الإسلامية في جنوبه وشرقه.

ساهمت الحضارات والأجناس البشرية التي مرت من هذه المنطقة بإنجازات فنية وعلمية، وأدبية، مشكلة وسيلة اتصال بين المعارف الإنسانية، كما أدت إلى تقارب وتبادل في الأفكار بين شعوب هذه الحضارات

¹ ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص40.

من ثقافة، فن، سياسة..... إلخ وفي الأخير سمحت بظهور مفهوم يحدد حضارة المنطقة، بأنه حضارة منطقة البحر الأبيض المتوسط.¹

وأعظم تأثير ارتبط به بتاريخ البحر الأبيض المتوسط الحضاري، وظل حيا مستمرا إلى اليوم، هو تأثير العرب المسلمين، إذ استطاعوا تحت راية الإسلام أن يكونوا ما سماه ماكيندر، الإمبراطورية العالمية الأولى في التاريخ، فأصبح الساحل الجنوبي أول مرة هو صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من الساحل الشمالي كما هو الحال في جنوب إيطاليا وكل جزر البحر وشبه جزيرة إيبيريا (الأندلس). وبذلك سقطت نظرية ووحدة البحر الأبيض المتوسط بمفهومها اللاتيني، وتحول البحر الأبيض المتوسطي إلى بحيرة عربية شبه خالصة.²

المبحث الثالث: الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية.

قبل الغوص في مفهوم الشراكة الأورو متوسطية، ينبغي أن نوضح مفهوم الشراكة التي تعتبر وسيلة لقيام العلاقات و اتفاقيات بين الدول من أجل تحقيق الاهداف المنشودة، بحيث توجد العديد من المفاهيم المرتبطة بمصطلح الشراكة الاورو متوسطية ومن بين هذه المفاهيم: التعاون، الشراكة، التبعية، التكامل، الاقتصاد المتبادل.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة والمصطلحات المشابهة.

1- الشراكة:

هي تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق عقد اتفاقيات دولية تخص مختلف التبادلات (تجارية، اقتصادية، ثقافية، علمية...) وهي تهدف الى تنفيذ سياسات الأطراف لتحقيق

¹ العايب خير الدين، المرجع السابق ذكره، ص27.

² العايب خير الدين، المرجع نفسه، ص28.

درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، كذلك تهدف الى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذلك تحقيق أهداف مشتركة فيما بينها.¹

2- الأورو متوسطية:

هي كلمة تحتوي على شطرين، الشطر الأول يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه اسم الأورو، أما الشطر الثاني المتوسطية، المتمثلة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يدل على وجود مشروع شراكة قائم بين الضفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي) مع الضفة الجنوبية (الدول العربية).

3- تعريف الشراكة الأورو متوسطية:

الشراكة الأورو متوسطية هي إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول من خلال استغلالها المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة فيما بينها، وهي من أبرز الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وبالنسبة لاوروبا الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وكذلك لتوسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة الى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي.² أما بالنسبة للدول الجنوبية فتعني لهم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هي تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات و تغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وعليه فالشراكة بين الطرفين تبني على التقارب والتعاون في جميع المجالات دون استثناء، اضافة الى تحديد المصالح والاهداف لكل الاطراف المشاركة بشكل واضح.

وتمت هذه الشراكة أي ما يسمى بإعلان برشلونة 1995 جميع الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهة و 12 دولة متوسطية من جهة أخرى، بحيث تم فيها الاتفاق على خلق آلية تهدف الى

¹ أمينة حلال، المرجع السابق ذكره، ص 265.

² جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 19، 2014، ص 2.

متابعة دفع هذا المسار الى الأمام، فالمشروع الأورو متوسطي هو مشروع أوروبي بالأساس يتجه الى اعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع الدول المجاورة لها والمتمثلة في الدول،¹ المتوسطية وذلك في ظل المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة التي تبلورت عقب نهاية الثنائية القطبية، وكذا سقوط جدار برلين تعتبر نقطة بداية انطلاق هذا المشروع الأورو متوسطي. ومن بين المصطلحات المشابهة لمفهوم الشراكة هي:

أ- **التعاون:** يعتبر التعاون من أكبر المفاهيم المستخدمة والموظفة في علم العلاقات الدولية وذلك من أجل وصف حالة الاتصال الاقتصادي والتجاري والاجتماعي أو السياسي.

- **فمن الناحية اللغوية:** مصطلح التعاون عرف على أنه تلك السياسة الشاملة التي تتبعها دول متقدمة ما في ميدان الاقتصادي، الفني، العلمي، التقاضي لمساعدة دول أخرى أقل تقدماً.²

- **أما من الناحية الاصطلاحية:** يعرف التعاون في المبدان الاقتصادي على أنه ذلك الاتفاق المشترك بين دولتين أو طرفين أو أكثر.

فالتعاون يتمثل في تلك العلاقات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية القائمة بين دولتين أو أكثر في مختلف النشاطات الانتاجي أو الاستخراجي أو الخدماتي، مثل: ذلك التعاون بين الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية خاصة في الجانب الاقتصادي، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

ب- **التكامل:** تعد كلمة التكامل ذات أصل لاتيني استعملت لأول مرة في قاموس أو كسفورد الإنجليزي عام 1620، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتتكون منها كل واحد. وهناك اتجاهين رئيسيين في تعرف التكامل:

¹ مصطفى بخوش، حوض لبحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 93.
² سعيد سائل، التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، 2010، 2011، ص 19.

- الاتجاه الأول: هو اتجاه عام يرى أن التكامل يفي أي شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها.

- الاتجاه الثاني: التكامل اتجاه أكثر تحديدا ويعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا الى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

التكامل هو مسار أو عملية بمقتضاها تحول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها و نشاطاتها السياسية والاجتماعية، الاقتصادية الى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف الى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية.

ج- التبعية: يعرف على أنه اعتماد متبادل غير متكافئ، لا يهدف الى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلاله يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطا بتطور وتوسع دولة أخرى¹.

المطلب الثاني: نظريات التكامل.

• المدرسة الوظيفية التقليدية:

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية الى فشل المدارس الفكرية التي ركزت على قضايا الحرب والسلام في العالم، فقد وضحت أفكار توازن القوى والتحالفات الدولية التي أقرت بالتسليم المطلق بالحقوق السياسية للدول القومية لا تستطيع تحقيق السلم والأمن الدوليين بطريقة تلقائية، بحيث أثبتت عصبية الأمم بفشل الأفكار المتعلقة بالأمن الجماعي لانعدام الثقة بين المنظمات التي تسيطر عليها الطابع السياسي،

¹ عبد اللطيف بروبلي، العلاقات الأوروبية-المغربية بعد عام 2001 : تعاون بلا شراكة، أستاذ محاضر، ورئيس المجلس العلمي في جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية الجزائر، ص 96.

وهذا ما شغل الكثير في البحث عن وسيلة تتجاوز مجال الدولة القومية والالتفاف حول فكرة السيادة التي تعد سببا لاندلاع الحروب ونشر الدمار في العلم.

لكن ظهرت المدرسة الوظيفية التقليدية لتحقيق الأمن والسلام في العالم من طرف مؤسسها دافيد ميتراني، وهذا ما ضمنه في كتابه الذي أصدر في سنة 1943 بعنوان عمل لنظام السلام

working peace system¹

وترتكز الوظيفية التقليدية على مجموعة من الأسس التي يمكن اجمالها فيما يلي:

- ينطلق التعاون الدولي من قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية والتقنية والتي يمكن فصلها عن السياسة العليا كالشؤون السياسية ومسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الادبيولوجية والقيمية².
- يؤكد ميتراني على مبدأ الانتشار أو التعميم الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد يؤدي الى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة³
- الصراع سببه الدول ولهذا وجب خلق شبكة من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية وليس عن طريق الموائيق والاتفاقيات
- رضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي الى تحويل الولاء آليا ولا يكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية.
- تركز الوظيفية على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الاقليمي.
- فالمدرسة الوظيفية التقليدية تعرضت لعدة انتقادات منها:
- لا تهدف لحل المشكلات على المستوى الأعلى بل اكتفت بالمشكلات الفنية والتقنية .

¹ Reginald j Harrison, Europe in question : theories of regional international integration. London : George Allen and unwin ltd, 1974, p27.

² ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 277.

³ حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، الجزائر: دار هومة، 2008، ص 54.

- الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية على رغم من التعاون.
- تحقيق تكامل على المستوى الواقعي دون وجود ارادة سياسية، أمر مستحيل.
- فصل القضايا السياسية والأمنية على التعاون الدول والقضايا الاقتصادية مسألة غير واقعية.

• المدرسة الوظيفية الجديدة:

- ظهرت المدرسة الوظيفية الجديدة نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية التقليدية بوضع اطار جديد يقوم على أساس تكتلات اقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي، ومن أهم مرتكزات الوظيفية الجديدة نجد:
- البدئ في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.
 - أداء المنظمات وتحقيقها لا هداف الأفراد هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة ويتم هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.
 - أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.
 - ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي¹.

تتجسد الوظيفة الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين وتركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل وانطلق معظم الباحثين من نماذج واقعية وعملوا على مقارنتها ببعضها البعض. ومن أمثال هؤلاء الباحثين نجد ارنست هاس من مؤسسي الوظيفية الجديدة الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها فيما يلي:

¹ صالح عمر فلاح، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآتية والأفاق المستقبلية، في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية د ب م ن، دار الهدى، 2005، ص 59.

- مبدأ التعميم أو الانتشار و الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي الى التكامل في بقية القطاعات الأخرى.

- التيسير التدريجي من خلال الانتقال من المسائل التقنية الفنية الى المسائل السياسية.

- عنصر الولاء للتنظيم الدولي اقليميا كان أو دوليا لا نشاء العملية التكاملية¹.

أما كارل دويتش ركز على الاتصال بين الشعوب والنخب والدول والتقارب الجغرافي كلها من شأنها توطيد أوامر التكامل². أما بالنسبة لـ أمتياس إيتزيوني فقد ركز على دور النخب الخارجية ودفعها للنخب الداخلية وتوجيهها نحو التكامل³.

كما يعرف جوزيف ناي الوظيفة الجديدة ماهي الا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو وبوسائل وظيفية، بحيث تعرضت الوظيفة الجديدة الى الانتقادات التي تتمثل فيما يلي:

- اهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.
- غموض في بعض المفاهيم وتحديد البيئة الدولية.
- تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة في ميزان القوى السياسية في أي دولة باتجاه مضاد مما يؤدي الى بداية موجة من الانحسار في العملية التكاملية⁴

• النظرية الإقليمية:

ارتبط الفكر التكاملي بالتوجهات التي سادت بعض الأقاليم نحو توثيق العلاقات فيما بينها والتي استهدف بعضها إحداث اندماج ووحدة سياسية كبيرة كالتوجه الأوروبي الذي يعتبر الرائد في هذا المجال بحيث

¹ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ذكره، ص 252.

² عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص 260.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق ذكره، ص 72.

⁴ عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص 89 90.

بدأت حركة كبيرة بالتوجه نحو التكامل الإقليمي وقد عرف هذا التكامل مرحلتين أساسيتين في تطوره، المرحلة الأولى عرفت بالإقليمية القديمة والمرحلة الثانية عرفت بالإقليمية الجديدة.

أولاً- الإقليمية القديمة:

المتتمثلة في تلك الموجة التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، فهذه المرحلة وصفت بعصر التكامل الاقليمي، و هذه الموجة جاءت متأثرة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1951 وهذا التقدم الذي حدث على صعيد الاندماج الأوروبي أدى بالعديد من الاقتصاديين والقادة السياسيين في العالم الى تبنى هذه الفكرة وأهم ما يميز هذه الإقليمية:

- يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية بين دول متقدمة شمال-شمال أو بين بعض الدول النامية جنوب-جنوب الا أن واقع التكتلات الإقليمية، بين الدول النامية لم تصل الى النجاح المرغوب.
- تأكيد التقارب الاجتماعي والثقافي لتمكين الوحدة كهدف نهائي.
- يقوم على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي.
- تنسيق السياسات تدريجياً مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.
- الدافع للتكامل هو تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.
- الهدف من التكامل هو الوصول الى وحدة اقتصادية على أمل الوصول الى وحدة سياسية.¹ وهذه المرحلة استمرت حتى نهاية الحرب الباردة أين برزت مرحلة جديدة للتكامل الإقليمي.

¹عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية-متوسطة حالة دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر: قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004، ص80.

ثانياً - الإقليمية الجديدة:

منذ بداية التسعينات شهدت حركة التكامل على المستوى العالمي وجهة جديدة عرفت بالإقليمية الجديدة التي حملت معها خصائص وسمات تميزها عن الإقليمية القديمة، ووصفها بالجديدة مفاده انشاء تجمعات إقليمية تركز على الأسس الاقتصادية دون الإيديولوجية التي عرفت تراجعاً بعد الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي تبلور وقت تفكك الاتحاد السوفياتي ومن العوامل التي ساهمت في ظهور هذا النوع من الإقليمية هي:

1- انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الرأسمالية في ذلك الوقت أدى الى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية الى حدوث، حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول في مختلف مناطق العالم، بإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات الاقتصاد الحر.

2- التحول في سياسة الولايات المتحدة المناوئة للتكتلات الإقليمية عقب شعورها بالإحباط من فشل المفاوضات متعددة الأطراف في تحرير التجارة، بحيث تم الاعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا وفيما بعد تحولت الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا بانضمام المكسيك إليها عام 1994.¹

ومن أهم ملامح هذه الإقليمية الجديدة:

- تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العلمي.
- تعتمد على قوى السوق وحرية دخول الاستثمار الأجنبي في تحفيز الموارد.
- تكوين تجمعات إقليمية جديدة مع محاولة احياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة.

¹ عابد شريط، المرجع السابق ذكره، ص80.

- اعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة للقوميات والأعضاء.
- الدافع هو دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية وكل عوامل التذمر والكراهية ازاء الدول المتقدمة وهدف الإقليمية الجديدة هو تحرير التجارة وحركة رأسمال في العالم.¹

• النظرية الاتصالية:

يعتبر كارل دويتش من بين المنظرين الأوئل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي، بحيث ركز في أعماله على ارتكازين حقيقيين هما:

أ- تأثيره الكبير بنظريتي الاتصال والنظم مستفيدا من دراسات وأبحاث نوبرت وينر وتالكوت بارسونز في المجال السيسولوجي كون أن هذه الدراسات تتعامل مع التكتلات الاجتماعية كمنظمات لا كمجتمع لأفراد، بحيث عنصر الاتصال هو الرابطة التي تنشئ هذه المنظمات الاجتماعية.

ب- الارتكاز على دراسة منظمة شمال الأطلسي.

كانت انطلاقة دويتش من التركيز على عامل الاتصال ويعتقد أن هذا العامل هو العنصر الأساسي لتحقيق التكامل بين التجمعات السياسية.²

يرى أن الدول ليست الا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتتفصل عن بعضها بأراضي قليلة السكان أو خالية الى حد ما والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها.

كما يربط دويتش عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت هذه العلاقات بالود والتعاون كلما أدى ذلك الى تفعيل قنوات الاتصال فهذه العلاقات الودية تعمل على تمتين الروابط والأواصر بين الدول وتزيد من رغبة والحاح الأطراف نحو التكامل بحيث نكون

¹ المرجع نفسه، ص 84.

² عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ذكره، ص 260.

الوحدات السياسية المتجاورة أوفر حظا في مسألة تدفق الاتصالات والمعلومات فيما بينها من تلك التي تقع في مساحات جغرافية متباعدة عن بعضها البعض، وهنا يظهر الدور الفعال للعامل الجغرافي في تحقيق التكامل بين هذه الوحدات من خلال عنصر الاتصال.¹

إضافة الى مساهمته في تطوير نظرية الاتصال بنظرية جديدة وهي نظرية المبادلات التي تهتم بمجالات التداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، ففي رأيه أن وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكامل فبالنسبة له فإن توفر عامل الاتصال والمبادلات بين مجموعة من الدول سوف يسهل من عملية التكامل بينها.

فالتكامل في نظر دويتش عبارة عن تحقيق وبلوغ الشعور بالانتماء الى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة وبواسطة مؤسسات وتصرفات علمية، كفيلة لضمان الأمد البعيد الاعتماد الجماعي المتبادل والتحول الاجتماعي السلمي، وهذا الشعور بالانتماء الجماعي لهذه الجماعة السياسية الجديدة يعني إقناع القادة والشعوب بالجماعة واعتقادهم بأن كل مشاكلهم يجب أن تحل عن طريق التحول السلمي داخل هذه الجماعة.²

فغاية التكامل عند دويتش هو تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة.

¹ المرجع نفسه، ص 262.

² حسين بوقارة، المرجع السابق ذكره، ص ص 63 64.

خلاصة الفصل:

مفهوم الأمن يعتبر من المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية وذلك بامتياز به بالغموض وانعدام الاجماع بين الباحثين السياسيين والمختصين حول مفهومه، بحيث كانت المقاربة التقليدية تسيطر على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، وبعد بروز النظام العالم الجديد الذي جاء بعدة تغيرات على الساحة الدولية، بحيث تولى مجموعة من الباحثين مهمة إعادة صياغة مفهوم الأمن واخراجه من المفهوم الضيق، إلى أبعاد جديدة من خلال اسهامات مدرسة كوينهاغن للدراسات الأمنية التي قدمت صياغة جديدة للأمن على أساس تصور موسع وأشمل بقطاعات عديدة ومختلفة منها السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية فهذه الصياغة الجديدة ساعدة في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري في ظهور مقاربات ومفاهيم كالأمن الانساني، الأمن الشامل، الأمن القومي.

ومازال هذا الجدل قائما إلى حد اليوم خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 بحيث اشتد النقاش بين التصورات التقليدية الساعية بالحفاظ على المفهوم الضيق للأمن وتكيفه مع التحديات الراهنة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة. وبين تصورات النظرية الجديدة الساعية بضرورة توسيع مفهوم الأمن.

ولقد شكلت منطقة المتوسط عبر التاريخ محطة اهتمام لدى القوى الكبرى بما تتمتع به من مقاومات اقتصادية وجيو سياسية، إضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، بحيث ساهمت البيئة الأمنية الجديدة في المتوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة في الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة، حيث تبنى كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة أمنية تعاونية تستند على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن، والتي تركز بصفة عامة على التعاون والحوار والشراكة مع الدول المتوسطة دون الإنقاص من دور العامل العسكري.

الفصل الثاني

الرهانات الأمنية والسياسية في منطقة
المتوسط

تمهيد

أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول الأمن والتهديد من حيث المفهوم، المصدر والطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا.

تحول مضمون الأمن من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين، ويعكس هذا التحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول وبحيث ظهرت وهي الأخرى بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة مع تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، اشتد التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المتوسطية وموجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010، كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط.

تعتبر منطقة المتوسط من أهم المناطق في العالم لموقعها الجيو استراتيجي الهام إلا أن هذا الحوض عرف عدة تحولات وتغيرات ما أدى إلى بروز تهديدات أمنية عديدة كالإرهاب، الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل... إلخ وهذا ما شكل خطرا كبيرا على أمن واستقرار المنطقة.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

1- ظاهرة الإرهاب:

شاع مصطلح الإرهاب على نحو أكثر استعمالا من ذي قبل بوصفها لسياسي بعد أحداث سبتمبر 2001 إثر هجمات واشنطن، ونيويورك. فقد عرف العالم أكثر من نشاط عنفي استهدف حياة السياسيين ورجال الأعمال، وعامة الشعب، مارسه منظمات غربية، وغير غربية ذات أهداف مختلفة، من خلال اغتالات سياسية، واختطافات مركبات جوية، وأحيانا برية وجوية، واحتجاز رهائن، وتفجير منشآت. تعددت تعارف وآراء حول مفهوم الإرهاب لدى كثير من الباحثين والمحليين السياسيين ولذا ما أدى إلى فقدان العالم رؤية مشتركة في تحديد مفهوم الإرهاب تحديدا جامعا، ومن ثم صار لكل تعريفه الخاص به.

الإرهاب: أ- لغة: مصطلح الإرهاب في مفهومه اللغوي مصدر الفعل (أرهب) وبآتي بمعنى خوف.

من قولهم: "رهب، بالكسر، يرهب رهبة ورهبا، بالضم، ورهبا بالتحريك، أي خاف ورهب الشيء رهبا ورهبا ورهبة: خافه والاسم الرهب والرهبى والرهبوت، والرهبوتي، ورجل رهبوت. يقال رهبوت خير من رحموت، أي لأن ترهب خير من أن ترحم".

إن مدلول مصطلح الإرهاب اللغوي، يدور حول الإخافة، الإفزاع، أو الارعاب. وفي الثقافة الغربية تتكون كلمة الإرهاب في اللغة الإنجليزية بإضافة اللاحقة Ism إلى الاسم Terror بمعنى فزع، ورعب وهول، كما يستعمل منها الفعل Terrorize بمعنى يرهب ويفزع.¹

كما وردت كلمة رهب في القرآن الكريم:

﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون ﴾ الآية (40) سورة البقرة.²

﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون ﴾ الآية (31) سورة التوبة.³

ب- اصطلاحاً:

تعددت تعارف الإرهاب حسب المشارب السياسية، والاتجاهات الفكرية، والتخصصات العلمية ويعرف مصطلح الإرهاب دولياً أول من طرف عصبة الأمم 1937 بأنه: عمل إجرامي يهدف بطبيعته إلى إثارة الرعب والخوف، موجه لأشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو للعموم.

ويعرف معجم روبر الصغير الفرنسي بأنه: تيار يتخذ الإجراءات الاستثنائية العنيفة بانتظام، للوصول إلى أهداف سياسية. كما يعتبر مجموعة من الأعمال العنيفة الاعتداء، التدمير... التي ينفذها تنظيم سياسي لتخوف الناس وخلق جو من الرعب و الإرهابي هو كل عضو في منظمة من هذا النوع.⁴

ويعرفه معجم لاروس الفرنسي بأنه عبارة عن جملة أعمال العنف، التي ترتكبها منظمة من أجل خلق جو من الرعب أو من أجل قلب نظام الحكم.

¹ محمد صلاح جمال الدين، الإرهاب الفكري أشكاله وممارساته، الرياض: 2008، ص20.

² الآية 40، من سورة البقرة، القرآن الكريم.

³ الآية 31، من سورة التوبة، القرآن الكريم.

⁴ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الطبعة الأولى، 2007، ص26.

إن تعريف لاروس على اختصاره يشتمل على عناصر تكوين الجريمة:

- قيام بأعمال عنيفة فعلا.
 - أن يكون القائم بها منظمة.
 - وهذا يتعلق بالهدف وهو أحد أمرين إما أن يكون لخلق جو من الرعب ونشل الذعر بين الناس أو أن يكون الهدف قلب النظام الحكم.
- وقد عرفته الموسوعة السياسية على أنه استخدام العنف الغير القانون أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال.¹
- فالإرهاب عند علماء الاجتماع يعني بث الرعب الذي يثير الخوف والفرع، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة، أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف.
- وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان.²

وعرفه المجمع الفقهي الاسلامي بأنه عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو دول على الإنسان(دينه، دمه، عقله، ماله، وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى التهديد، والقتل بغير حق وما يتصل بصورة الحراية وإخافة السبيل وقطع الطريق وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف الى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم باذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة والخاصة وتعريض أحد

¹ إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب بين التحديات المخاطر وواقع المقاربات الانفرادية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002، ص38.

² محمد صالح جمال الدين، المرجع السابق ذكره، ص33.

الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها¹.

وعلى ضوء هذه التعريفات الاصطلاحية المتعددة نخرج بأن الإرهاب ممارسة مجرمة قانونا على المستوى الوطني، الإقليمي، والدولي لكنها تمس أمن المجتمعات البشرية بمختلف أعراقها معتقداتها، منطلقا من تحقيق أهداف غير شرعية دينيا، عرفا وقانونا مدفوعا بمعتقدات دينية خاطئة وأخرى فلسفية شاذة في نظرتها للعلاقات الاجتماعية.

أنواع الإرهاب: تعدد مظاهر الإرهاب وصوره في عالمنا المعاصر، فالإرهاب له أنواع وأشكال مختلفة ومن هنا نتطرق إلى بعض من هذه الأنواع حتى نفرق بين كل شكل أو صورة من أنواع الإرهاب.

أولاً: الإرهاب بالفردى: وهو الإرهاب الذي يقوم به الشخص أو أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منطقة ويوجد هذا الإرهاب ضد النظام أو دولة معينة ويطلق عليه الإرهاب بالأبيض، أو يصوفه البعض بأنه الإرهاب من تحت الأرض ويضم هذا المظهر من مظاهر الإرهاب كافة الحركات و الأنشطة الإرهابية من جماعات الفوضويين وأرهاب المجموعات الانفصالية والإرهابية الراديكالية الثورية والمجموعات المحافظة.²

ثانياً: إرهاب الدولة: وهو إرهاب تقوم به الدولة أو تقوده من خلال عدة مجموعات إرهابية تابعين لها أو تمولهم بالسلاح والعتاد.

ومن مظاهر أن تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات الإرهابية ضد دولة أو ضد منطقة معينة أو ضد جماعات معينة يعملون في غير صالح النظام السياسي.

ومن أهم النماذج الموجودة نجد إسرائيل التي كانت توصف بالعنصرية وتحاول دوما اتخاذ أسلوب إرهاب الدولة لترهب به كل فلسطين في داخل فلسطين أو خارجها، وتمارس عمليات القتل الجماعي والمذابح

¹ محمد صالح جمال الدين، المرجع السابق ذكره، ص 34.

² إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربه في العالم المعاصر، ص 88، 89.

البشرية والتصفية الجسدية، مثل أحداث مارس وأفريل 2002 في معظم المدن الفلسطينية وهذا ما يؤكد استمرار إرهاب إسرائيل ضد كل ما هو فلسطيني إلى يومنا هذا تحت نظر وبصر العالم أجمع.

ثالثا: الإرهاب الدولي: وهو مظهر الإرهاب الواسع النطاق الذي يأخذ بعدا دوليا أو طابعا إقليميا واسع النطاق، فالإرهاب يشمل الأفعال المادية الموجودة ضد الفرد والجمعات أو المؤسسات. ويمكن التعرف على الإرهاب الدولي من خلال النقاط التالية:

- وقوع العمل الإرهابي في أكثر من دولة كما يحدث حاليا في أوروبا وفي جنوب المتوسط كظاهرة الإرهاب في فرنسا وفي السويد حاليا وكذلك إنجلترا وألمانيا وبلجيكا... وفي جنوب المتوسط مثل ما حدث في مصر (تفجير قنبلتين في كنيسة من المدن المصرية).

رابعا: الإرهاب المحلي: هذا النوع من الإرهاب يتم ممارسته بالكامل داخل الدولة بانتماء منفذيه إلى جنسية الدولة وتقع أحداث الإرهاب على أرض تلك الدولة ولا يتم التعارض للأجانب المقيمين بها، كما أن إعداد تخطيط العمل الإرهابي يتم داخل الدولة أو في نطاق سيادتها القانونية والإقليمية وألا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي من خارج الدولة وهو إرهاب داخلي محظر.¹

• ظاهرة الإرهاب في المتوسط:

عرفت منطقة المتوسط تهديدات وتحديات فرضت نفسها على الساحة الدولية كظاهرة الإرهاب التي تعتبر من أهم التهديدات التي تواجه أمن المتوسط بحيث كانت الدول الجنوبية الأكثر تضررا من هذه الظاهرة إلا أنه أصبح تهديدا لكل الدول المتوسطية بما فيها دول الضفة الشمالية.

عرفت هذه الظاهرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتشارا واسعا ومثيرا للتساؤلات الأمر الذي زاد من تعقيد طبيعة التهديدات وتنوعها وعدم القابلية للتنبؤ بمكان ووقت حدوثها وهوية الفاعلين وتوجهاتهم.² وبالنظر إلى هذه الظاهرة في منطقة المتوسط أو على المستوى الأوروبي بشكل خاص نجد معظم سكان أوروبا

¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع نفسه، ص 94.

² Ali bin faiz al jahni, « terrorism : concept and reality, » Riyadh, stadies and reserches center, 2002.p10.

يعتبرون الإرهاب مصدر خوفهم الأساسي، زيادة على أن الأعمال الإرهابية التي شهدتها أوروبا في الآونة الأخيرة أظهرت حجم الخسائر البشرية والآثار المادية والمعنوية التي تم إحداثها من طرف الاعتداءات الإرهابية، فأوروبا تشكل هدفا وفي نفس الوقت قاعدة للعمليات الإرهابية.

على الرغم من قدم هذه الظاهرة فتطورها في الفكر الأوروبي زاد انطلاقا مع انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان ما سبب انتشار الظاهرة وعودة المتطوعين إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية والتي حظية بدعم خارجي من منظمات دولية إسلامية ما يجعلها متطورة لتشكيل تهديد حقيقي للأمن الأوروبي في منطقة المتوسط. بالنظر إلى الإرهاب كتهديد لأمن دول المتوسط ينجر عنه نوع من النظرة النمطية القيمية والتي يصعب تفسيرها، حيث تمنع الدول الأوروبية في تشريعاتها ما يسمى التفاوض مع الجماعات الإرهابية إذا كان الأمر متعلقا بخطر حقيقي تواجهه دول من الدول الأوروبية وعلى العكس تماما نجدها تتعامل مع قضايا اختطاف الرهائن و التي تعتبر قضايا غامضة للغاية ما يدفعها لدفع أموالا كثيرة كغدية لإطلاق صراح رعاياها في دول المتوسط،¹ مثلما حدث في الكثير من الدول الجنوبية كالجائر وموريتانيا وليبيا... وهذه الأموال هي الممول الرئيسي للجماعات الإرهابية. فالنظرة الأوروبية للإرهاب كتهديد جديد وجدي للأمن في منطقة المتوسط ينبثق من كون الظاهرة ترتبط بأفكار معينة وأشخاص محددين تختلف هوياتهم ومصالحهم وكيفية التعاطي معهم واستغلال نشاطاتهم في حفظ الأمن الأوروبي بغض النظر عن إمكانية تصدير هذه الأعمال من الجنوب إلى الشمال، كون هذه العملية لها استراتيجية خاصة في التعامل معها، هو ما يعرف بحفظ الذات الأوروبية وهويتها من خطر الإرهاب القادم من جنوب المتوسط.

كما يعتبر حوض المتوسط من أكثر أقاليم العالم تأثرا بنمو العنف وهو ما يؤثر بشكل سلبي على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول حوض المتوسط ومنها العمالة المهاجرة. وبمثل التطرف الإسلامي

¹ عميور دعاس صالح، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، عن أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص73.

أو أحيانا مجرد الدعوة للدين السلامي في دول رئيسية جنوب المتوسط هاجسا ملحا مقلقا لدى دول شمال المتوسط، خاصة يثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الاسلامي والديمقراطية والاستقرار.¹

يبرز التهديد بشدة بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية، والجزائر هو أحسن مثال على ذلك، فعدم استقرار دولة الجزائر وموقعها المركزي في المتوسط يؤدي إلى اتساع مجال اللااستقرار من انتشار المد الأصولي كظاهرة ليست فقط مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب خارجية و أخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي واستقرارها مثل: تفجيرات الجماعات الاسلامية المسلحة في ميترى باريس، مدريد، لندن... فاستلاء الحركات الاسلامية المتطرفة على السلطة في دول جنوب وشرق المتوسط قد يؤثر على الضفة الشمالية المتوسط وقمع حكومات جنوب وشرق المتوسط لهذه الحركات قد يدفع بها إلى تبني عمليات إرهابية تطال أوروبا.

فمنطقة المتوسط من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية بحيث توجد في هذه المنطقة العديد من المنظمات المتطرفة كالماسونية وهي منظمة يهودية سرية تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى وذلك لقيام الكيان الإسرائيلي كما نجد منظمة ITA وهي منظمة تطالب باستقلال الباسك في اسبانيا، ومنظمة IRA التي تطالب باستقلال أيرلندا الشمالية عن بريطانيا إضافة إلى منظمة الألوية الحمراء في إيطاليا.² كما تعتبر الضفة الجنوبية مصدر الظاهرة الإرهابية خاصة دول المغرب العربي بامتلاكه حركات إرهابية:

• الحركات الإرهابية في الجزائر:

عرفت الجزائر حركتان أساسيتان هما الجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال وكل واحدة منها تتميز بأهدافها الخاصة فالأولى ذات بعد محلي والثانية ذات بعد خارجي، ما يجعلها على علاقة

¹ مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ص21.

² ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص85.

وثيقة بتنظيم القاعدة التي أنشأت سنة 1998 بحيث عاشت الجزائر عشرية من العنف المسلح من طرف هذه الجماعات، ولهذا تعتبر الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية أخطر من الجماعة المسلحة حين غيرت اسمها من السلفية للدعوة والقتال الى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.¹

• الحركات الإرهابية في المغرب:

تتمثل هذه الحركات في جماعتين هما السلفية للجهاد أو السلفية الجهادية والجماعة المقاتلة الاسلامية المغربية ومن أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد عبد العزيز أبو البراء قائد الجماعة المقاتلة الاسلامية، ويعتبر عزيز الشكاني وعبد العالي الشاري هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب.

• الحركات الارهابية في ليبيا:

تم انضمام الجماعة الاسلامية المقاتلة لجماعة القاعدة سنة 2007 من طرف أيمن الظواهري كما اندمجت هذه الجماعة بصورة تامة مع القاعدة من طرف أبو الليث الليبي أحد أبرز قادة الجماعة، وعملت تحت ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الاسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري كون ليبيا جزء لا يتجزأ من المنطقة المغاربية، وتمكنت هذه الجماعة من تحقيق أهداف القاعدة في المغرب الاسلامي والمتمثلة في محاربة الأنظمة السياسية السائدة وتهديد المصالح الغربية في هذه المنطقة.²

ويعود تطور انتشار ظاهرة الارهاب الى عدة أسباب وعوامل تتمثل في:

- الأسباب السياسية:

العلاقة بين انعدام الديمقراطية وبين ظاهرة الارهاب لأن الديمقراطية تسمح بالتعبير عن الاختلاف في الصحافة الحرة، الا أنها تهئ منبرا للإرهابيين لكن لا تسمح للأقليات بالوصول الى حقوقها، وتتمثل أيضا

¹ريما صالح، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، 27 أبريل 2017، 16:33 المتحصل عليه:

www.almarbiya.net

² أيمن حسن، الجماعة الاسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة، وتقدم الوثيقة لنبد العنف 26 أبريل 2017، 15:05 في الموقع.

http://www.musl.net.

في عدم وصول الطبقة الحاكمة والجماعات الضاغطة على ايجاد الحلول للخلافات السائدة داخل المجتمع، كما نجد غياب مبادئ الديمقراطية بموجبها انتشار طغيان واستبداد الطبقة الحاكمة.¹

- الأسباب الاقتصادية:

يعود السبب الى التوزيع غير العادل للثروة بين الطبقات الاجتماعية فالاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف، واستغلال الطبقة المسيطرة على أدوات الانتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة العمل هو سبب حدوث ثورة عارمة نتيجة وعي الطبقات الاجتماعية استغلالهم من طرف الطبقة المسيطرة، كذلك الفجوة الطبقيّة الضخمة التي تعاني منها غالبية الدول النامية تزيد يوما بعد يوم من غنى الأغنياء وفقير الفقراء وزيادة عدد المهمشين وانعدام الحد الأدنى للحيات الكريمة عند نسبة كبيرة من السكان.²

- الأسباب الاجتماعية:

إن الحرمان الذي تعاني منه فئات المجتمع يشعرها بالعزلة والاعتزاب من جهة ومن جهة أخرى فرض أوضاع جديدة عليها الأمر الذي يدفع بهم الى تشكيل جماعات ارهابية من أجل تغيير الأوضاع السائدة.³ كما اختلفت وجهات نظر كل من الدول الشمالية والجنوبية لمنظور الإرهاب الدولي بحيث نجد الدول الشمالية تسرح في خطاباتها بأن المسلمين هم إرهابيين أما بالنسبة للدول الجنوبية خاصة الدول المغاربية لا تتفق مع الدول الأوروبية في نظرتها للإرهاب الدولي، لكنها تتفق في رفض كل ما يؤدي في زعزعة الأمن والاستقرار مهما كانت طبيعة الفاعل واديولوجيته، ومن ناحية أخرى ترفض معظم دول المغرب العربي تواجد حلف شمال الأطلسي بالتواجد في سواحلها، لأنها تعتبرها تهديدا لأمنها، خاصة في ظل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لنشر قواتها في بحر المتوسط في اطار حربها على الرهاب.⁴

¹ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، المرجع السابق ذكره، ص 41.

² محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسته في البرامج الوطنية واسر اتيجيات مكافحته، الرياض: الطبعة الأولى، 2011، ص 68.

³ قويدر شاكري، المرجع السابق ذكره، ص 172.

⁴ ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص 88.

1- الهجرة غير الشرعية:

قبل التطرق الى تعريف الهجرة غير الشرعية لا بد من تحديد تعريف الهجرة الشرعية أولا ثم نتطرق الى الهجرة غير الشرعية.

أ- الهجرة الشرعية:

الهجرة تعددت تعاريفها وهذا لتعدد جوانبها واختلاف أغراضها.

- **الهجرة لغة:** في لسان العرب هي الخروج من أرض الى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب

خروج البدوي من باديته الى المدن والمعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول، معنوية

ولا طبيعية فيقال هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته.

- **الهجرة اصطلاحا:** هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها الى إقليم دولة أخرى بنية

الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة.¹

أما الموسوعة الحرة wikipedia تعرفها بأنها ترك شخص أو جماعة من الناس مكان اقامتهم لينتقلوا

للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفرة.

وحسب الأستاذ M. Tribalat فان الهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآتي في الانتقال

الى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير

دولتهم.²

¹ غربي محمد، وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 20.

² سمير محمد عياد، الهجرة في المجال الأورو متوسطي: "العوامل والسياسات"، في: الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص 220.

أ- الهجرة غير الشرعية:

1- تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدول أخرى بطريقة غير مشروعة، كما قد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحوّل فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية وكما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يعرف عند الشباب بالحراقة والذي يقصد به الركود السري والهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية، للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية أو الإدارية أو كحل وحيد للتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية¹، وبمعنى آخر الهجرة غير الشرعية تتم بطريقة غير قانونية، حيث يقوم المهام بدخول دول آخر دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية².

فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو دون إذن للدخول المسبق أو اللاحق، ويستخدم المهاجرون غير الشرعيين أساليب عديدة للوصول إلى الدول الصناعية التي تتوفر فيه فرص العمل³.

وتعرفها النظرية النيوكلاسيكية بأنها تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض إيجابي يأتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع في البلد المضيف، مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل⁴.

¹ غربي محمد وآخرون، المرجع السابق ذكره، ص23.

² لبندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص90.

³ فائزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011، ص35.

⁴ عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"، في الموقع:

<http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar 7.5.doc>

1- أنواع الهجرة غير الشرعية:

هناك نوعان من الهجرة غير الشرعية، لدينا الهجرة السرية داخل البلاد والثانية إلى خارج البلاد.

أ- الهجرة غير الشرعية إلى داخل البلاد:

يطلق هذا النوع على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلية للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها باتخاذها كمركز عبور للذهاب إلى جهة أخرى وأحسن مثال على ذلك نجد الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم بالدرجة الأولى بمدينة تمنراست وبدرجة أقل بالجزائر العاصمة.

ب- الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد:

يطلق على هذا النوع من الهجرة غير الشرعية على جملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلدانهم باتجاه دول أخرى لتوفر على فرص أرحب للعيش وبدخل في هذه الطائفة المواطنون الجزائريون الأفارقة العرب، والمسلمون، للإشارة أنه ليس من تكون وجهته أوروبا يستقر نهائيا بها، حيث أنه يوجد من يأخذ وجهة أخرى أكثر رخاء مثل إنجلترا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.¹

وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية فهناك دول مصدرة تمثل في إفريقيا ودول العالم الثالث وعموما توجد دول عبور مثل الجزائر، ودول المغرب العربي وكذا دول أخرى مستهدفة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا أو دول العالم المتطورة.

• ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط:

الهجرة هي أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورو متوسطي وتستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فمنطقة جنوب المتوسط كانت من اهتمامات الجانب الأوروبي بعد بروز ظواهر غير قومية كالإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية وهذا يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار ومنها الهجرة غير الشرعية، كما جاءت كنتيجة لحالة اللأمن في نظر الأوروبيين

¹ غربي محمد وآخرون، المرجع السابق ذكره، صص 23-24.

والتخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال وهذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات تعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تحد أسباب الهجرة حسب الأوروبيين.¹

ففي فترة التسعينات إلى يومنا هذا تحولت دول منطقة المتوسط إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا، خاصة إلى إسبانيا وإيطاليا واستمرار الهجرة التقليدية لدول منطقة جنوب المتوسط إلى فرنسا وإسبانيا وباقي الدول الأوروبية.

ومن ناحية أخرى نجد المهاجرين الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء إلى أوروبا يمرون عبر بلدان المغرب العربي خاصة ليبيا، المغرب والجزائر كما أصبحت هذه الأخيرة تضم أنواعا مختلفة ومتداخلة من الهجرة غير الشرعية والشرعية كما تشمل أيضا جنسيات متعددة ومتنوعة من أبناء المغرب العربي نفسه. ومن الأفارقة الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويستقرون مؤقتا في الضفة الجنوبية للمتوسط، ويهاجرون إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط وذلك عن طريق شبكات تهريب محترفة في مختلف النشاطات غير المشروعة. وخلال السنوات الأخيرة تزايدت الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا خاصة عبر مضيق جبل طارق بالرغم من تشديد الإجراءات عبر هذا المعبر حول معظم المهاجرين إلى مجرى ليبيا وجزر الكناري ففي سنة 2006 وصل عدد المهاجرين الذين اعتقلتهم السلطات الإسبانية 28 ألف مهاجر وكما اعتقلت السلطات الإيطالية 16 ألف مهاجر في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية.

وتعد دول جنوب المتوسط من المعايير الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى دول القوس اللاتيني، وهذا ما أكدته منظمة الهجرة الدولية في بياناتها أن تدفق الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي وصل إلى 1.5 مليون شخص ومعظمهم من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخلال عام 2006 توجه أكثر من 27000 شخص لاجئ إلى جزر الكناري عن طرق قوارب قديمة غير مؤهلة

¹ ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص ص 92-93.

للرحلات البحرية، ووصل من هؤلاء 14500 إلى الأراضي الإيطالية، بينما وصل أكثر من 1600 شخص إلى أراضي جزيرة مالطا، كما لقي بعضهم حتفهم غرقا حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.¹

فالهجرة في منطقة المتوسط كانت تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب، في شكل حركات استعمار ومع مرور الوقت أخذت اتجاها معاكسا، للجوء الدول الأوروبية للعمالمة الموجودة في مستعمراتها السابقة غير أن هذه الظاهرة زادت وتيرتها من بداية التسعينات القرن الماضي، واتخذت أبعاد أخطر في الآونة الأخيرة ولذا أصبحت منطقة عبور إلى الدول الأوروبية للأفارقة والقادمين من آسيا وأمريكا اللاتينية، ومن جهة أخرى يعتبر منطقة جنوب المتوسط منطقة للهجرة غير الشرعية في حد ذاتها.²

تبقى قضية الهجرة في المجال المتوسطي نقطة غامضة خاصة من الجانب الأوروبي في كيفية التعاطي معها فالتعامل مع الهجرة غير الشرعية بأخذ أبعاد أمنية إذا ما تعلق الأمر بمساعي تعميم فكرة كراهية الأجانب والمهاجرين من المجتمعات الأوروبية والخطر إليهم كتهديد حقيقي وشامل للهوية الأوروبية، سواء على الصعيد الاجتماعي والسياسي باعتبار دول الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة دول المغرب العربي دولا إسلامية، بحيث أن أي إجراء يحدث في الضفة الشمالية الدول الأوروبية (أحداث ميترولندن وقطارات مدريد باريس، تفجير الطائرات البريطانية) تعود إلى تدبير الإسلاميين المتشددين وهذا ما تعتبره الدول الأوروبية تهديدا لأمنها القومي.³

ومن الأسباب المؤدية إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص95.

² ناجي عيد النور، الأبعاد غير عسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، عن أشغال الملتقي الدولي حول "الجزائر الأمن في المتوسط: واقع وأفاق"، قسنطينة، كلية العلوم السياسية، ص119.

³ ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص96.

- الأسباب السياسية:

تعاني أغلبية دول الضفة الجنوبية للمتوسط، في عدم الاستقرار السياسي وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد فعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية أو دول حركة الاضطهاد بسبب الانتماءات العرقية والدينية والسياسية تعتبر من الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، وكذلك لانعدام وجود ثقة المواطن بحكومته، بالتالي يدفعه إلى التفكير في مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة.¹

ويمكن القول أن منطقة جنوب المتوسط تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، في المملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر إسبانيا بحيث هناك سنويا حوالي 100 زوارق تعبر جبل طارق، وقد سجل بين سنتين 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق، والجزائر، تونس وليبيا. تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث بدأت الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.²

- الأسباب الاقتصادية:

ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، حيث تزامنت هذه الأوضاع مع محدودية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول وتساعد الهوة بينها وبين الدول الشمالية وبالتالي تكون الهجرة إلى الشمال هي الحل في ظل هذه الظروف وعدم وجود وصفات لحلول جائزة.³

كما يفسر الدكتور أحمد وهران هذه الحالة بقوله: إن الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من اليأس و اللأمن الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة. فيحدث انفصال وانقطاع بين العاقل والمجتمع، وتشير الإحصائيات أنه يوجد في جنوب المتوسط أعلى معدلات البطالة في العالم، فحسب

¹ خديجة بنتق، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، جامعة بيسكرة: قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص39.

² محمد غربي آخرون، الملاجع السابق ذكره، ص 394-395.

³ قويدر شاكري، المرجع السابق ذكره، ص89.

تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية الصادر عام 2004 قدرت كسب البطالة في الدول العربية ما بين 15 و20 بالمائة وتزايد سنويا بمعدلات 1.3 ومثال آخر عن الجزائر الذي بلغ فيها معدل البطالة 29.9% سنة 2006 نتيجة تراجع النمو الاقتصادي.¹

- الأسباب الاجتماعية:

ارتفاع معدلات الزيادة في الدول الجنوبية للمتوسط بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي وذلك مع ما يؤدي إلى إصدارهم على البحث عن مستويات معيشية أفضل.

فالدافع الأساسي للأفراد في الهجرة يتمثل في بحثهم عن الحاجة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بسبب البطالة والفقر، وهم قابلون للهجرة مهما كانت الخطورة التي يتعرضون إليها، ويقبلون أعمال بسيطة مهما كانت سعيا واردا تحقيق أحلامهم الذاتية وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة ولو كانت في صورتها غير المشروعة.²

ومن إحصائيات وأرقام عن الهجرة غير الشرعية في المتوسط وفقا لتقديرات إحصائيات غربية، فقد بلغ عدد الذين وصلوا إلى شواطئ القارة الأوروبية من الدول العربية 140 ألفا منذ بدايات عام 2011 وحتى منتصف عام 2014.

ففي تونس، بلغ عدد الشباب الذين شاركوا في عمليات الهجرة غير الشرعية ما يقرب من 60 ألف شخص، ينتمي 80% منهم إلى المناطق الفقيرة، 18% من هؤلاء من حاملي الشهادات الجامعية، و10% من الفتيات.

كما تعاني مصر من انتشار الهجرة غير الشرعية بحيث ينصرفون إلى الدول الأوروبية، خاصة إيطاليا اليونان، انطلاقا من السواحل الشمالية، لاسيما من الإسكندرية، بحيث تؤدي غالبية الرحلات إلى غرق هؤلاء المهاجرين مما يخلف أعدادا كبيرة من القتلى والمفقودين.

¹ عبد الحق عباس، الهجرة غير الشرعية ماهي؟ وسبب نشأتها؟ تاريخ 03 تصفح: 11، 2007/ سا 16:17 على الرابط:

<http://chihab.net/moduls.php?name=newskfile=print&sid=1251>

² محمد بن شعبان، الهجرة غير الشرعية (الحاجة والضرورة الملحة) الطبعة 7، مصر مركز الإعلام الأمني، ص 07.

وتعتبر الجزائر هي الأخرى مثالا على تزايد معدلات الجنوح نحو الهجرة، فقد أصبحت عمليات إيقاف المهاجرين غير الشرعيين، خاصة إلى فرنسا، متكررة بصور شبه يومية، وكان في منتصف يناير 2015، حيث قامت قوات خفر السواحل بإنقاذ 20 شخصا على متن قارب يبعد 15 ميلا عن شواطئ ولاية مستغانم حيث تنطلق غالبية رحلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر من ساحل وهران.¹

وتشير بيانات الأمم المتحدة أيضا إلى أن أكثر من 35 ألف مهاجر وصلوا إلى أوروبا هذا العام، أغلبهم من ليبيا، من بينهم 23 ألفا وصلوا إلى إيطاليا، و 12 ألف إلى اليونان وقد وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا 219 ألف شخص في عام 2014، من بينهم 171 ألف من ليبيا، بما يشكل نسبة 400 بالمئة مقارنة بعام 2013. وأدت الهجرة غير الشرعية عبر البحار، إلى مقتل المئات، فأكثر من 3500 مهاجر غرقوا العام الماضي، فيما غرق في أول 4 أشهر من هذا العام 1600.

- عام 2011 وصل إلى إيطاليا 2189 مهاجرا ووصل إلى اليونان 995.
 - وفي عام 2012 وصل إلى إيطاليا 1500 مهاجر.
 - وفي عام 2013 زادت الأعداد مجددا ووصل في آلاف مهاجر إلى إيطاليا.
 - وفي عام 2014 وصل 4500 مهاجر إلى إيطاليا و 619 إلى اليونان.
 - ثم انخفضت في عام 2015 ووصل إلى إيطاليا 2700 مهاجر.
 - وفي يونيو 2016 وصل 2859 مهاجرا.²
- واستنادا أيضا إلى إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، فإن عدد الذين بلغوا الضفة الأخرى من المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من الشرق الأوسط وإفريقيا إلى الحدود الأوروبية إلى غاية 21 ديسمبر 2015،

¹ سميحة عبد الحليم، الهجرة غير الشرعية... هروب إلى المجهول، المتوفر على الرابط التالي: 31/05، الهجرة-غير-الشرعية-هروب-إلى-المجهول. <http://www.egynews.net/289149/2017,12:19>.

² أبوظبي-سكاي نيوز عربية، الهجرة غير الشرعية بالأرقام، المتوفر على الرابط التالي: 31/05/2017/12:56، الهجرة-الشرعية-بالأرقام، <http://www.masr alarabia.com/web/article/740726>.

بلغ عددهم نحو 970 ألف شخص، فيما توجه أكثر من 34 ألف شخص عبروا الأراضي التركية متوجهين إلى بلغاريا واليونان.

بالإضافة إلى تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الذي ذكر أنه خلال الـ 7 أشهر الأولى من عام 2016، وصل 2634 مهاجرا مصريا إلى إيطاليا، مقابل 344 فقط طوال عام 2015.

أما السلطات الإيطالية فأعلنت أنها استقبلت ما يقارب من 2500 طفل منذ مطلع عام 2016، لتحتل المرتبة الأولى بين البلدان المرسله للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم إلى إيطاليا.¹

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

أ- الجريمة المنظمة:

أولاً: التعريف اللغوي: تفيد كلمة جريمة لغة: الجرم الذنب، فيقال منه جرم وأجرم وأحترم. ووفقا لما انتهى إليه الفقه التقليدي يطلق لفظ الجريمة على العمل فعلا كان أو إمتناعا الذي يعطيه القانون ذلك الوصف، ويقرر له عقابا.

ونظم أي نظم اللولو جمعه في السلك وبابه ضرب ونضمه تنظيمًا. وفعل نظم Action d'organiser يفيد التبديل على الحالة أو الوضع الذي عليه الجامعة أو الاتحاد الذي جمعت إرادة أعضائي لتحقيق أهداف محددة. وعرفت الجريمة المنظمة Organized crime بأنها جريمة ترتكب من قبل مجموعة منظمة متحددة أنشأت بهدف ارتكاب جرائم خطيرة أو ترتكب من جمعية العصابات الإجرامية المنظمة والتي أنشأت لنفس الغرض.²

¹ أحلام حسين، تحقيق، 2016 عام - الهجرة - غير - الشرعية - لماذا ؟ المتوفر على الرابط التالي: 1309687-9-تحقيق، 2016-عام- الهجرة- غير - شرعية-لماذا؟/ <http://www.masr.alrabia.com>، 13:07، 2017/05/31، السياسة- الحياة،
² أديب محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2009، ص ص9-10.

ثانيا: **التعريف الاصطلاحي:** الجريمة المنظمة هي الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبني على أسس تشكيل هرمي من مجرمين يعملون على احترام وإطاعة قواعد خاصة ثقافة فرعية، و يخططون لارتكاب أعمال غير مشروعة مع استخدام التهديدات العنف والقوة، وتعطي منظمة الشرطة الدولية أي الإنتربول تعريفا للجريمة المنظمة على أساس أنها الأنشطة النابعة عن الجماعات ذات التخطيط الخاص والتي تسعى إلى تحقيق الربح بالطرق غير القانونية، وتستخدم ذلك النشاط الصادرة عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتمدة.¹

يرى الأستاذ أن **Cusson** الجريمة المنظمة هي: منظمة إجرامية تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على ارتكاب جرائم القتل. واستمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بارتباط أعضائها بالسكان وبالدولة وبالعلاقات تتنوع بين الحماية. كما يعرفها أيضا **Gassin** بأنها تلك الجريمة التي يتميز التخطيط لها وارتكابها بالتنظيم المنهجي، التي تمنح مرتكبها وسائل العيش، ويرى أنه يتعين التمييز بين أربعة أنواع من الجريمة المنظمة:

- الجريمة المنظمة التي تنسم بالطابع الوحشي أو العنيف كالخطف، الابتزاز، السطو القتل...
- الجريمة المنظمة التي تنسم بالذكاء كالاختيال، النصب، الغش المعلوماتي، التزييف، والتزوير.
- الجريمة المنظمة التي تستغل ضعف الغير كالدعارة، الاتجار في المخدرات والألعاب غير المشروعة.

- الجريمة المنظمة التي تباشر الجرائم الاقتصادية أو جرائم ذوي الياقات البيض white collar crime.

¹ محمد إبراهيم زيد، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص33.

الجريمة المنظمة هي ظاهرة قديمة عرفة صورتها التقليدية في جماعات المافيا كالمافيا الإيطالية وعصابات المثلث الصينية وعصابات الياكوزا اليابانية ومجموعة الكارنل الكولومبي، والمافيا الأمريكية والمافيا الروسية، منذ زمن طويل.¹

- أنواع الجريمة المنظمة:

نظرا لاتساع دائرة الجريمة المنظمة يسبب ما يشهده المجتمع الدولي من تطورات في شتى المجالات والتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال والاعلام وكذا التنقل السريع بين جميع الدول، فإن الجريمة المنظمة لم تعد تقتصر على نشاط إجرامي معين ومخصص بحد ذاته، وإنما أصبحت تقوم بمختلف الأنشطة الإجرامية طالما أنها تحقق لها الأرباح المالية الكبيرة، مما يصعب وضع لهذه الأنشطة الاجرامية، وتجعل الأمر مقصور على ذكر أهم أنواع الجريمة:

1- تجارة المخدرات:

تعد التجارة غير الشرعية للمخدرات من أهم وأقدم الأنشطة للجريمة المنظمة لمالها من عائدات مالية هائلة وهذا ما تم تأكيده في اجتماع الدول الثمانية الكبرى المنعقدة في أوكونا اليابانية في جويلية 2000، كما أشار برنامج الأمم المتحدة للمخدرات أن تجارة المخدرات تشكل 2% من التجارة العالمية، وقد أصبحت خطرا حقيقيا على كل شعوب العالم خصوصا منطقة المتوسط.²

2- تبييض وغسل الأموال:

عرفة فقرة العمل المعنية بالإجراءات المالية غسل الأموال بأنها: "تحويل الممتلكات مع العلم بأن مصدرها جريمة بهدف إلغاء أو إبقاء الأصل غير المشروع لتلك الممتلكات، وبغرض التخلص من

¹أديب محمد صالح، الرجع السابق ذكره، ص 18.

² مقال منشور بمجلة الشرطة العدد 64، أفريل 2002، ص 45.

الأموال الناتجة عن المخدرات يقوم زعماء المنظمات الإجرامية بطمس أي دليل لهذه الأموال وذلك بالقيام بالاستثمار في مشاريع مشروعة أو بتغيير أو تبديل الأوراق النقدية في البنوك.¹

3- تجارة الأسلحة غير الشرعية:

تقوم المنظمات الإجرامية باستغلال بؤر التوتر الحاصلة عبر دول العالم للمتاجرة بالأسلحة بحيث أصدرت دائرة الدفاع الأمريكية 1985 أنه مالا يقل عن مليار واحد دولار من الأسلحة والعتاد تضيع أو تسرق سنويا، وأصدرت الحكومة الأمريكية سنة 1996 قانون ينظم التجارة الخارجية للأسلحة، حيث عزز هذا القانون الصفقات التي بموجبها بيع الأسلحة.

4- التخريب وأعمال الشغب:

تلجأ الجريمة المنظمة إلى القيام بجرائم التخريب إثارة الشغب، كما تقوم بمجموعة أعمال توجه ضد المنشآت والموارد الحيوية لإضعاف قدرة الدولة مما يسمح لها بارتكاب مختلف النشاطات الإجرامية بكل حرية.

5- جرائم التزوير والغش:

تعمل الجريمة المنظمة كثيرا في مجال التزوير كما تضم خبراء مختصين في تزوير سواء في بطاقات الهوية، بطاقات الائتمان، جوازات السفر وحتى النقود كما تلجأ هذه الجماعات إلى الغش الضريبي للتهرب من الضرائب.

6- جرائم التجارة غير المشروعة بالأشخاص بما فيها الهجرة غير شرعية:

تقوم الجماعات الإجرامية للمنظمة باستخدام العديد من الأشخاص الفقراء من رجال ونساء للعمل في النشاطات القذرة والخطيرة والشاقة وتنشط بكثرة في المتاجرة غير الشرعية للأطفال، كما تنشط في مجال

¹ محمد محي الدين عوض، مخاطر غسل الأموال على الاقتصاد الوطني «مجلة الأمن والحياة»، العدد 188، ص27.

الهجرة غير الشرعية وهذا بنقل عدد هائل من الأشخاص دون أي مراقبة مما يؤدي إلى مشاكل خطيرة في النظام العام.

7- الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية:

تعد الجرائم الإلكترونية من أهم وأحدث الجرائم التي تستعملها المنظمات الإجرامية لتحقيق ثروات مالية ضخمة وجرائم الأنترنت شوهت كثير من صور الدول وقامت بالتجسس وإهانة الديانات وتهريب المخدرات، إضافة إلى الجرائم الأخلاقية ونشر الفضائح والنصب في العمليات التجارية الإلكترونية، واختراق شبكات العسكرية والاستراتيجية العامة للدول.¹

8- الإرهاب:

توصل المجتمع المدني إلى إعطاء مفهوم موحد للإرهاب باعتباره أكثر الجرائم المنظمة خطورة عن المجتمع المدني وقد عرف الاتفاق الدولي الاول المنعقد في جنيف بتاريخ 16 ديسمبر 1937 أعمال إرهاب بأن الأفعال الاجرامية الموجهة ضد دولة من الدول والتي من شأنها بحكم طبيعتها أو هدفها إثارة الرعب في نفوس شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة.

• ظاهرة الجريمة المنظمة في المتوسط:

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديا للدول واقتصادياتها، لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المادية للدول، كما أن هذه الظاهرة استفحلت في ظل العولمة حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل، كالتهديد والاختطاف والابتزاز بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل والتسليح والاتصال.²

تزداد الخطورة كلما زاد القرب الجغرافي مثل ما هو الحال في منطقة المتوسط كونها حوض صغيرا ومكانا هاما لتجارة الجماعات المنظمة وجرائمها، كما تؤكد الدول الأوروبية على أن هذه الجماعات تمثل

¹ Christian curtuelle ; cybercriminalité, les infractions, en hausse spectaculaire ; www. Le monde.29/04/2017,09 :35.

² محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، الرياض مركز الدراسات والبحوث، ص

تهديدا كبيرا لمواطنيها وإن كان مصدر هذه الجماعات ليست بالتحديد دول الجنوب، لكن الجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هذه المحطة، باعتبارها مركز عبور خاصة في تجارة المخدرات وتهريبها الى الدول الأوروبية اعتبار أمن بعض الدول في جنوب المتوسط، كما يعتبر المغرب الأقصى من أهم المنتجين والمصدرين للمخدرات وأنواعها مثل القنب الهندي، وأيضا لبنان التي تزود أوروبا بهذه المادة وتتروح صادرات المغرب نحو أوروبا من هذا المخدر حوالي 2000 طن سنويا وتصدر المغرب 60 % الى 80% من القنب الهندي المضبوط الى أوروبا.¹ كما تعتبر منطقة المتوسط معبرا هاما لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل الكوكايين والهيرويين الآتية من دول أمريكا اللاتينية والموجهة إلى السوق الأوروبية بكثرة عن طريق مضيق جبل طارق أو عبر الجزائر، والتي أصبحت معبرا أساسيا للتهريب نتيجة تضيق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

أما بخصوص الجرائم الأخرى كغسيل الأموال فإن أوروبا أو البنوك والشركات المالية الأوروبية هي المستفيد الأول من هذه الجريمة، حيث الدول الأوروبية لها وعي لقيمة الأموال الناتجة عن هذه العمليات والتي تصدر إلى أوروبا في أشكال عدة، ولهذا فمحاربة مثل هذه الجرائم التي تعتبر جرما داخل الاتحاد الأوروبي وتحوي عدة تشريعات وقوانين لمحاربتها والحد من نشاط الجماعات الأفراد في هذا المجال، وعلى الرغم من خطورة الجريمة في حد ذاتها ترى الدول الأوروبية على مستوى الفضاء المتوسطي أنها هي المغذي الرئيسي للبنوك و الاستثمارات الأوروبية .

وهذا على غرار تجارة البشر والأسلحة والتحف الأثرية، والتي تمثل جانبا كبيرا من الدخل الأوروبي، ويكون التعامل معها بأقل حدة داخل الاتحاد الأوروبي، ومنه فقضية الجريمة المنظمة في التصور الأوروبي لا تخرج عن النظرة البرغماتية النفعية المؤسسة على طبيعة وهوية الطرف المتأثر، أي قيمة هذه

¹ Rapport de la commission des affaires économiques et de développements (conseil de l'Europe – assemblée parlementaire). N- 9018- du 06.04.2001.

الأفعال وعوائدها على الجانب الأوروبي، ولهذا تبقى الجوانب التشريعية والقضائية في التعامل مع هذه القضايا متوسطة تبقى بعيدة كل البعد عن الفضاء ومحاصرة هذه الظواهر.

ومن أسباب شيوع الجريمة المنظمة في المتوسط تتمثل فيما يلي:

• **التطور التكنولوجي:**

من أهم العوامل المؤدية إلى انتشار الجريمة المنظمة هي الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصالات وفي الوقت الحالي شهد العالم ثورة تكنولوجية هائلة وتبرز مظاهرها في ثورة المعلومات والاتصالات بفضل التطور الذي عرفته الأنظمة الإلكترونية في البنوك والقطاعات المالية أصبح بالإمكان تغيير مبالغ كبيرة من النقد حول العالم بسرعة هائلة وهذا ما ساعد المنظمات الإجرامية في تبويض وغسل الأموال.¹

• **الأسباب السياسية:**

عدم الاستقرار السياسي في الدول يعتبر من أسباب انتشار الجريمة المنظمة ومن نتائج هذه الحالة انتشار الحروب والنزاعات الأهلية الداخلية، فقد تقوم الجماعات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق أغراض وزعزعة استقرار السلطات التشريعية في الدول وتهيء الأجراء لانتشار الاجرام المنظم وتسيير خاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية أو الدعارة... ، مثلما حدث في العراق المحتلة حيث بعد سقوط النظام مباشرة عرفت عمليات سرقة منظمات التحف الفنية العراقية وهي صور من صور الجريمة المنظمة.²

¹ محمد علي جعفر، الاجرام المنظم العابر للحدود وسياسته مكافحته، مجلة الامن والحياة الصادرة عن أكاديمية نايف للعلوم القانونية، الرياض، العدد 270 سنة، 2007، ص11.

² خليفة راشد الشعالي، محاصرة بعنوان الجريمة الدولية، الدورة التدريبية الاقليمية الثانية لموظفي الشرطة بالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أبوظبي، من 04 إلى 14 مارس 2000.

• الأسباب الاقتصادية:

أدت ظاهرة العولمة في مجال التجارة، وسيولة وتدفق رؤوس الأموال عبر العالم إلى تزايد جرائم الفساد المالي بحيث فتحت أسواق عالمية للسلع الغير المشروعة والمشروعة على حد سواء، كما أن اقتران نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية في العالم واعتماد العملة الصعبة كوسيلة للمبادلات التجارية وحجم هذه المبادلات وطبيعتها المعقدة تجعل من الصعوبة مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية، فقد ساعدت العولمة الاقتصادية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية.¹

• الأسباب الاجتماعية:

يعاني الفرد من مشاكل اجتماعية في أوطانهم مثل البطالة والتهميش، دفعت بهم إلى ارتكاب الجرائم لكسب رزقهم، وفي ظل هذه المعاناة يبحث الأفراد على الهجرة خارج أوطانهم بحثا عن العمل، كما تعاني بعض الدول من الشيخوخة وهذا ما يدفعها إلى تسهيل إجراءات الهجرة إليها مما زاد من نشاط المنظمات التي تعمل في مجال الاتجار بالأشخاص وتهريبهم ولاسيما الأطفال والنساء من خلال تزوير الجوازات للهجرة السرية، وهناك عوامل أخرى كانتشار الأمية وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الآفات الاجتماعية التي أدت إلى انتشار المنظمات الإجرامية.²

• انتشار أسلحة الدمار الشاملة:

- مفهوم أسلحة الدمار الشاملة:

ظهرة لأول مرة استخدام أسلحة الدمار الشامل في وصف للصحف البريطانية للطائرات الألمانية القاصفة عندما دمرت مدن بكاملها تدميرا شاملا مثل مدينة غيرنيكا الإسبانية حيث وصفت هذه الطائرات تعريفه الألمانية بأسلحة الدمار الشامل، بينما ظهر اتجاه آخر يقر أن أول استخدام لأسلحة الدمار الشامل

¹مجلة شرطة الإمارات، العدد 333، السنة 28 سبتمبر 1988، (العالم يخوض حربا ضد جرائم الفساد)، ص13.

²محمد علي جعفر، المرجع السابق ذكره، ص11.

كان في مشروع البيان الدولي بشأن قانون الحرب الذي صدر في بروكسل عام 1874، ومنع استخدام الأسلحة أو المسمومة.

فقد أكد المشروع الأمريكي عام 1998 على أن تعبير سلاح الدمار الشامل يعني ذلك السلاح الذي يحدث الموت أو الأذى الجسماني لعدد كبير من الناس، ويشمل هذا السلاح بعض المواد الكيميائية أو الجرثومية أو المشعة.

وفي إطار المنظمات الدولية اتجهت لجنة الأسلحة التقليدية التابعة للأمم المتحدة عام 1968 إلى تعريف أسلحة الدمار الشامل أنها تحتوي أسلحة الانفجارات الذرية والأسلحة المصنوعة من مادة ذات نشاط إشعاعي وأسلحة الفتك الكيميائية والبيولوجية وأي أنواع من الأسلحة الأخرى التي يتم صنعها في المستقبل والتي تتماثل خصائصها في الأثر التدميري مع القنبلة الذرية أو الأسلحة الأخرى.¹

لكن على الرغم من عدم الاتفاق حول تعريف أسلحة الدمار الشامل، إلا أن هناك مجموعة من التعاريف حاولت أن تقدم توصيفا مفاهيميا لأسلحة الدمار الشامل، حيث عرفها البعض بأنها تلك الأسلحة التي تحتوي على قوة تدميرية وإشعاعية وحرارية كوسيلة لإفناء أو إحراق أو تلويث الكائنات الحية وسحق مظاهر الحياة في منطقة الانفجار وعرفه آخرون تعريف أشمل لمفهوم هذه الأسلحة على أنه يتكون من الأسلحة النووية بأنواعها الذرية والهيدروجينية النيوترونية والأسلحة الكيميائية والغازات الحربية بأنواعها، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية والبكتولوجية بأنواعها.

وعلى ضوء هذه الخلافات حول بداية ظهور تعبير أسلحة الدمار الشامل ومفهومه وتعريفه، فإن الباحث يقترح التعريف القانوني الآتي لأسلحة الدمار الشامل على أنها تنوع من أنواع الأسلحة المحرمة أو المقنن استخدامها وفق القانون الدولي، نظرا لما تمتلكه من قدرات إشعاعية وحرارية وجرثومية، تحدث في

¹ د عبد الستار حسين الجميلي، النظام القانوني لنزع أسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي العام، جامعة السامراء: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص258.

المنطقة المستهدفة، تدميرا شاملا وواسع النطاق للكائنات الحية وفي مقدمتها الإنسان، قتلا أو إيذاء، والمظاهر المادية والبيئية، تخريبا أو إتلافا أو تلويثا.

• أنواع أسلحة الدمار الشامل ومخاطرها: تتفق غالبية الآراء بأن هناك ثلاث أنواع من أسلحة

الدمار الشامل وهي:

1- الأسلحة الكيماوية:

تشمل موارد كيماوية سامة مصنعة تسبب الموت أو العجز إما عن طريق تلف الرئتين أو إحداث بثور في الجلد أو طرز طريق إعاقة عمل الجهاز العصبي، وتتكون من مركبات كيميائية تنتج الدخان، أو الذات تأثير حارق أو سام أو مزرعج، وتأثيرها سام مباشر على الإنسان والحيوان والنبات، وينجم عنها العجز والوفاة،¹ ومن أنواع الأسلحة الكيماوية الغازات الكاوية وهي غازات حارقة، وتسبب الالتهابات والحروق، وقد تحدث تسمما عاما يؤدي إلى الوفاة، وتكتفي قنبلة من غازات اللويزيت تلقى من الجو لقتل سكان عشرة أحياء من مدينة كبرى كمدينة نيويورك.

وغازات الأعصاب وهي غازات التامون، زراين، زومان، وذات درجة تسمم عالية على العين والرئة وتسبب غالبا في الوفاة وقد أنتجت بريطانيا غازا جديدا أشد فتكا كما تمكنت الولايات المتحدة من تطوير غاز التابوت، إلى غاز جديد (فكس) تكفي جرعة صغيرة منه إلى الفتك بالإنسان²، غازات الدم وهي ذات تأثير سريع على الدم وجهاز الأعصاب المركزي إذ تحدث تلف في كريات الدم البيضاء و الحمراء، وهي تمنع الوصول الأكسجين إلى الأنسجة الحيوية في الجسم، ومن أنواعها سائل حمض السنيديك والأيدروجين المكبرت وسيانيد الهيدروجين وكلوريد السيانوجين.

¹ عبد الستار حسين الجميلي، المرجع السابق ذكره، ص 26.

² بدون مؤلف، أنواع أسلحة الدمار الشامل في الموقع:

<http://arabic.tebyan.net/Index.aspx?pid=95464,03/05/2017,08:14>.

2- الأسلحة البيولوجية:

تحتوي على كائنات مجهرية حية تولد في الانسان أمراضا تسبب العجز والتوكسيتات وهي مواد كيميائية سامة تشتق من البكتيريا أو من النبات أو من الحيوان، وقد عرف معهد ستوكهولم لأبحاث السلاح هذا النوع بأنه كائنات حية مهما كان نوعها وطبيعتها، أو مشتقة منها تنتقل العدوى وتسبب المرض والموت للإنسان الحيوان والنبات وتعتمد في تأثيراتها بقدرتها على التكاثف السريع جدا، وتعد أخطر فعالية من الأسلحة الكيماوية وأشد فتكا.¹ ومن أهم أنواع الأسلحة البيولوجية:

- البيكتريا المسببة للمرض وهي عبارة عن كائنات حية صغيرة جدا وتسبب الكثير من الأمراض الخطيرة مثل الطاعون والحمى المتموجة.
- الفيروسات وهي أصغر الكائنات الحية وتسبب بمرض الجدري والحمى الصفراء.
- سموم الميكروبات تشبه البكتيريا من ناحية الحجم والشكل وتسبب الكثير من الأمراض.
- الفطريات وهي من أصل نباتي ومعقدة التكوين، وتسبب التهابات حادة في الرئة.

3- الأسلحة النووية: هذه الأسلحة تصنف الى صنفين:

أ- الأسلحة الانشطارية (القنبلة الذرية) :

التي تستند الى مبدأ الانشطار المتسلسل لنوى ذرات اليورانيوم 235 والبلوتونيوم 239 عند قصفها بالنيوترونات التي تولد عند انشطارها نواتج الانشطار، وهي نظائر مشعة لعناصر أخرى تكون بالغة الخطورة والضرر ويصاحب ذلك انبعاث اشعاع ذي طاقات عالية يتسبب في الدمار الفوري للكائن الحي كما يرافق تحرر طاقة هائلة تتسبب في احداث حرائق واسعة وفي توليد عصف شديد، وتتراوح طاقتها

¹ عبد الستار حسين الجميلي، المرجع السابق ذكره، ص 162.

بآلاف الأطنان من مادة TNT¹. وتوجد بعض الدول تمتلك هذا النوع من السلاح وهي الولايات المتحدة الأمريكية 1941 الى 1945 الاتحاد السوفياتي 1949 ، بريطانيا 1952 ، فرنسا 1962، الصين 1964، الهند 1974، باكستان 1978 كما يمتلك الكيان الصهيوني السلاح النووي الا أنه لم يعلن عن ذلك رغم امتلاكه لهذا السلاح منذ نهاية الستينات.

ب- الأسلحة الحرارية النووية، (القنبلة الهيدروجينية):

هي أشد فتكا من القنبلة الذرية وتصنع من مادة اليورانيوم أو البلوتونيوم، وتغلفها كميات من مادتي الريتوريوم بشكل متسلسل لتوليد الطاقة، ويحدث هذا الاندماج عند درجات حرارة عالية جدا تتولد بواسطة قلب مكون من قنبلة انشطارية، ويصاحب عملية الاندماج انبعاث طاقة هائلة واشعاع مدمر وأجرى كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي السابق تجارب لتفجير عدد كبير من هذه القنابل تصل بعضها الى ملايين الأطنان من مادة TNT.

• ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المتوسط:

ليست الدول الأكثر تقدما هما الفاعل الوحيد في تهديد أمن واستقرار العالم كما كان خاصة في فترة الحرب الباردة، لكن هذه المرة الدول الضعيفة والمتخلفة التي تعاني من مشاكل في مختلف الميادين عاملا محفزا في تهديد استقرار العديد من مناطق العالم بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط.² ويمكن ربط هذه الدول بنوع أخطر من التهديدات كأسلحة الدمار الشامل الخطيرة بالنظر إلى حجم الخسائر التي تحدثها سواء على الصعيد البشري، البيئي، والمادي، وامتداد مجال تأثيرها الزماني والمكاني، وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من التطورات العلمية والعملية في مجال الثورة التكنولوجية التي مست العديد من الجوانب المتعلقة بامتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي.³

¹ حسين خليل، أسلحة الدمار الشامل في القانون الدولي العام، المتوفر على الرابط التالي -<http://www.drkhakhalilhussein.blog-spot.com/2009/01/blog-post-6926.html>, 03/05/2017, 09:04.

² محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2010، ص 117.

³ محمد عبد السلام، "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين"، السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، ص ص 232، 233.

وما يزيد من خطورة هذه الأسلحة هو حصول الجماعات الإرهابية على هذه الأخيرة واستخدامها بطرق عشوائية إضافة إلى ما تشكله الدول المارقة على النظام الدولي التي تملك هذه الأسلحة التي تمثل خطورة على أمن واستقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم، ومسألة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وفي تحديدها لنوع التهديد فإن الدول الأوروبية تتعامل مع هذا الوضع وفقا لمعادلة متمثلة في أن السلاح بيد الرفيق له نفس الأثر إذا كان في يد الخصم أو الخصم المحتمل، حتى وإن كان السلاح نفسه ومعنى هذه المقولة مرتبط بهوية ممتلك هذه الأسلحة، فإن كانت هوية ممتلك السلاح من المراعين والمؤيدين للقيم الأوروبية والغربية الديمقراطية لا يصنف ضمن الدول المهددة للأمن الأوروبي مثل الكيان الإسرائيلي، وإذا ممثل السلاح من الدول الضعيفة أو الفاشلة تتغير النظرة الأوروبية إلى هذه الدول ويعتبرون هذا تهديدا لأنهم وتوصف هذه الدول بغير العقلاني، مع إمكانية حصول هذه الأسلحة من طرف الجماعات الخرجة عن القانون، وهذا ما جعل الدول الأوروبية تنظر إلى تسليح دول الضفة الجنوبية. واحتوائها على أسلحة وصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى تعتبره تهديدا لأمنها وذلك بربط هذا النوع من الأسلحة بالسلاح النووي أو البيولوجي، وذلك للحد من احتمالية حصول هذه الدول على صواريخ بعيدة المدى ما يجعل دول الضفة الجنوبية غير قادرة حتى على حفظ حدودها الإقليمية إذا تعرضت لهجوم ما.¹

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا على الدول المتوسطية فبعد تفكيك ليبيا برنامجها النووي بقي الخطر قائما في ظل الإصرار الإيراني على تطوير أبحاثه النووية، يسعى الاتحاد الأوروبي الى التعاون مع الأطراف الأخرى عبر الجهود السياسية الدبلوماسية والدعم المالي للحد من التسليح ونزع السلاح، كما يعمل على احتواء انتشار أنظمة الايصال الخاصة بالصواريخ الباليستية ومنع انتاج المواد القابلة للانفجار لاحتمال استخدامها في الأسلحة النووية. في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة (salw)، القنابل العنقودية والألغام الأرضية يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال ويعمل على

¹ علي محمد علي، "أوروبا أمانة في عالم أفضل" على الرابط التالي: <http://haras.naseej.com/detail.asp?In> News Item: ID=128404 , 04/03/2017, 08:45.

تطوير نشاطات لمكافحة التهديدات التي تفرضها (salw) غير المشروعة، مثل ما حدث في ليبيا أثناء مهاجمة القوات التابعة لنظام القذافي على المدينتين والثوار بواسطة هذه القنابل العنقودية، ما أجبر الأطراف الأوروبية المشاركة في التحالف إلى قصف ليبيا لردع النظام وإجباره على عدم اللجوء إلى القوة العسكرية بشتى أشكالها، واحتمال خطر استعمال (salw) يبقى قائما في المتوسط، في ظل الحراك الشعبي وموجة المطالبة بسقوط الأنظمة العربية المتشددة بالسلطة.¹

وببقى خطر انتشار لأسلحة الدمار الشامل مهدد لأوروبا ضعيفا نسبيا في غرب المتوسط، وأكثر احتمالا في شرق المتوسط (منطقة الشرق الأوسط) في ظل معطيات الصراع العربي الإسرائيلي والانفراد النووي الإسرائيلي ما يؤدي بالأنظمة العربية إلى محاولة تطويره في حالة رفض إسرائيل الانضمام إل كل الاتفاقيات و المعاهدات الدولية بهذا الشأن، خصوصا أن الدول العربية صرحت بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل كدليل على قدراتها التقنية لتحسين منزلتها السياسية والاستراتيجية.²

المبحث الثاني: الرهانات السياسية في المتوسط:

عرفت منطقة المتوسط مجموعة من الرهانات السياسية التي أدت إلى عرقلت هذه المنطقة وهذا ما أدى إلى ظهور مختلف التحديات سواء على الصعيد الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي كالتحدي الديمقراطي الثورات العربية وانتهاك حقوق الإنسان وهذا ما جعل هذه المنطقة في حيرة من هذه التغيرات التي تنتج عدم استقرار هذا الحوض المتوسط.

المطلب الأول: التحدي الديمقراطي(حركات التغير السياسي الثورات العربية):

من اهم التحديات التي يواجهها العالم هي ظاهرة هشاشة الأنظمة السياسية التي تؤدي إلى إبراز الفشل الدولاتي وذلك لعدم قدرة النظام السياسي على بناء أمن وتنمية الأفراد والمجتمعات، وانطلاقا من هذه التحديات أدت إلى ظهور التهديدات الأمنية كالهجرة غير الشرعية والإرهاب وهذا ما نجده في دول

¹ « European security strategy » final report, 2008 at: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/the-European-security-strategy-2003-2008-boldinge-on-common-interests,06/05/2017,14:30>.

الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويظهر هذا في تغلغلها الاجتماعي وسط هذه التهديدات التي تعرقل بناء نظام سياسي ديمقراطي رغم المحاولات العديدة التي تسعى إلى بناء نظام ديمقراطي من أجل إحداث التغيير.¹

ولهذا ينطوي لغز التحول الديمقراطي والإصلاح في الأقطار العربية على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في متراكبات إدارة الحكم وحالات العجز في التنمية وبيئة إقليمية ودولية معقدة بحيث أظهرت الاحتجاجات التي عمت المنطقة العربية دخول عنصر رابع وهو إرادة الشعب العربي للأساس الذي يؤطر اللغز هو أن أية جهود نحو التحول الديمقراطي أو التعزيز في هذه المنطقة عليها أن تمنع أنظمة مفلسة خلفها الحكام المطلعون ورائهم، حيث كانت هذه هي الحال في العديد من نماذج التحول الديمقراطي في مختلف بقاع العالم وليس هناك ما يدعو إلى أن يختلف الحال في الأقطار العربية،² فالتحول الديمقراطي الذي شهدته الدول العربية تعود إلى القطع الأربعة والمتمثلة فيما يلي:

أ - إدارة الحكم:

يعود فشل إدارة الحكم في الدول العربية عامل مركزي وراء استياء الشعب، لكن سيقف هذا الارتفاع كعقبة هامة أمام تحقيق التحول إلى الديمقراطية فمعظم شعوب هذه المنطقة يدركون بقدراتهم الحديثة وخبرتهم أن الدول العربية جوفاء بعمق فسادها المتأصل وسريتها وفسادها وعدم كفاءتها، وغالبا ما يشار إلى الدولة في اللغة العربية على أنها عش الحكم الهزيل، بمعنى حكم التعتيم والقمع والفشل وتقديم تقارير التنمية البشرية العربية أن الدولة تحتكر الفضاء العام وتصر على السيطرة على كل شيء من العقيدة الدينية الشخصية إلى العلاقات الدولية، يعتبرها البعض بالقوية وبعبارة أخرى وأدق، العنيفة من قبل البعض الآخر تشغل البلد برمته وتسعى إلى قمع أي نوع من التغيير الذي يسلبها سلطتها على القيادة.

¹ كريم الصدر، دور الإسلام السياسي في التحولات العربية: العالم الثاني للبيوع العربي بين الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي وعلاقات القوى الجديدة، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، ص26.

² عادل عبد اللطيف، التحول الديمقراطي في الأقطار العربية ديناميكية التحول، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2011، ص124.

فهذه الدولة هي التي تقاوم اي تغيير أو اصلاح باستخدامها لأساليب مضطهدة وتصبح جزءاً من طبيعة المكان بحيث تغلق القنوات للاستماع الى مشاكل الناس وهذا ما يبعد السكان عن الدولة ويرونها أقل فأقل شرعية كل يوم يمر وكغازية للأرض التي تدعي أنها تحميها.

فالكثير من الشعب العربي عان من اساءات لا حصر لها لأمنها وحقوقها الإنسانية، لتعرضها للتهميش وعدم التمكن من، والطريقة الوحيدة التي يستطيع فيها الناس تحاشي غضب الدولة هو التسليم بأن السلطة أمر بديهي ولا سبيل في مساءلتها والشك بها.¹

ب- تحدي التطور ونمو ضامر وبطالة:

لا تؤكد الاتفاقات التي اكتسحت عموم المنطقة العربية الاستياء السياسي للشعب فحسب وانما خيبتهم المتزايدة بوجه اخفاقات المنطقة العربية المتشعبة بحيث كان تحت هذا الانقلاب ضغوط اجتماعية عارمة كاستقطاب المدخولات وارتفاع أسعار الأغذية ونقص السكن وبطالة شديدة بين الشباب، بالقياس الى النمو الاقتصادي الشامل كان أداء المنطقة العربية عموماً ضعيفاً وهزئياً على مدى الأربعين عاماً الماضية، ومن بين المناطق العالمية الست التي رصدها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تميزت الدول العربية بتسجيل كونه الوحيدة التي كان متوسط نمو اجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد لديها سالباً للمدة 1970-2008 وذلك بنسبة 1.1- % وهذا مقارنة مع 3.8 % في جنوب آسيا و 2.7 % في شبه الصحراء الافريقية، بحيث توجد مجموعة من العوامل وراء هذا الأداء الهزيل، أولاً الفشل التام للتصنيع والاستراتيجيات الزراعية المتبعة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً نسبياً بين الخمسينات والسبعينات. ثانياً الاعتماد الكلي على الصادرات الهيدروكربونية كمحرك للنمو، التي تشكل 74 % من واردات التصدير من المنطقة في 2008.

وثالثاً التراجع الكلي لأية فلسفة تنموية رصينة أو مؤسسات في الدول العربية.

¹ عادل عبد اللطيف، السابق ذكره، ص 126.

لقد استمرت تلك الدول القليل جدا في البحوث والتطوير في أي مجال أن يحفز الاندفاع، وهي أقل تصنيعا من اليوم مما كانت عليه في السبعينات ولا تتقبل سوى نسبة مأوية ضئيلة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومنذ هذه الفترة ازداد عدد سكان هذه المنطقة الى ثلاثة أضعاف، من 128 مليون الى 359 مليون نسمة في عام 2010 بحيث تهيمن الفئة الشبابية على هذا التنامي من السكان.

ج- تحدي المكان والالتزام الخارجي:

ما زالت المنطقة العربية تحتل موقعا مركزيا في السياسة العالمية على مدى التاريخ، فبحكم موقعها على أكبر احتياطات النفط والغاز المعروفة في العالم ووضعها على خطوط المواصلات البحرية والبرية بين آسيا، إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط فهي جزء من العالم ولا يمكن التخلي عنه. فهذه الأخيرة استقبلت تدخلا مباشرا بدلا من استثمارات أجنبية مباشرة، ولأهمية الجيوسياسية لها إيجابيات وكما لها سلبيات أيضا، إضافة إلى الوضع السياسي العالمي في الوقت الحاضر، بحكم موقعها الجيوستراتيجية كانت المجتمعات العربية التي تقام من أجل بناء صيغتها الخاصة للديمقراطية لها سبب للتوقع من أنها تستفيد من عمليات مماثلة، والشيء المستهدف للأقطار العربية لنشر الديمقراطية كان جزءا من الأجندة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد أثبتت التجربة أن الديناميكيات المعقدة لهذه القوى تميل مع مرور الزمن، إلى تفضيل الاستقرار والوضع الراهن في المنطقة والتي تدعم استمرار الحكام الأوتوقراطي.

ازدادت دعوة الإصلاح الديمقراطي في العقدين الأخيرين مثلا في أجندة الحرية للرئيس جورج وكر بوش، وقبلها في عملية برشلونة للاتحاد الأوروبي والهدف الرئيسي وراء أطهرهم السياسية يتمثل تحت هيمنة الاعتبارات الجيوستراتيجية كالطاقة وأهداف الأمن الدولي كالحرب على الإرهاب ومنع تدفق المهاجرين

من الأقطار العربية إلى الأقطار الأوروبية (شمال بحر الأبيض المتوسط) وأهداف أمنية إقليمية كأمّن إسرائيل واحتواء إيران.¹

د - الشعب العربي والبحث عن الحريات والحقوق:

القطعة الرابعة من اللغز هي الأحداث الشعب العربي، فالكثير منهم وقع ضحية إفقار في نظام من الفقر الظالم وعانو من تمييز عميق الجذور، ولمواجهة هذا الوضع أبدى الشعب العربي مختلف وسائل التعامل معهم فهناك من تابعوا حياتهم بعيدا عن الدولة ومنصرفون إلى حياتهم الخاصة ويسعى آخرون إلى ارتباطات ضمن العشائر والطوائف وغيرها من دلالات الهوية التي تمكنها تقديم ملجأ لهم من الظلم والركود على حد سواد، وشهدت المنطقة العربية زيادة ملحوظة في الاحتجاجات الاجتماعية إضافة إلى اضطرابات وتظاهرات ومن بعض هذه الاحتجاجات السياسية والبعض الآخر ذو طبيعة اقتصادية، اجتماعية كاحتجاجات الغذاء في عدة دول خلال عامي 2007 و2008 ومن أبرز صفات هذه الاحتجاجات تلقائيتها وافتقارها للتنظيم لأن هناك الكثير من المشاركين ليس لديهم انتماءات سياسية والأنواع المختلفة من المجتمعات الرسمية والغير الرسمية التي شاركت، من منظمات الشباب ومدونون وأحزاب سياسية وحركات سياسية، كتنظيمات وأسبقيات وطرق واسعة الاختلاق في السعي لتحقيق النفوذ،² من بين حركات التغيير العربية في المتوسط نجد:

- حركة التغيير في تونس:

بدأت المظاهرات في سبتمبر 2010 وذلك تضامنا مع الشباب محمد البو عزيزي في سيدي بوزيد الذي قام بإضرام النار في جسده في 14 ديسمبر احتجاجا عن بسبب استياءه البطالة لهذا خرج العديد من المتظاهرين والرافضين لأوضاع البطالة ولعدم وجود العدالة الاجتماعية وخاصة تفاقم الفساد داخل النظام التونسي كما نتج عن هذه الاحتجاجات والمظاهرات التي مست العديد من المدن التونسية سقوط عدد

¹ عادل عبد اللطيف، المرجع السابق ذكره، ص 127.

² عادل عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص 128.

كبير من القتلى نتيجة المواجهة بقوات الامن، وقام الرئيس زين الدين العابدين بن علي بإقالة بعض من الوزراء من بينهم وزير الداخلية وتقديم المصالحة لمشاكل التي يحلها المتظاهرون.¹

توسعت شدة الانتفاضة حتى أجبرت الرئيس بن علي التخلي عن السلطة، ومغادرته للبلاد بحماية أمنية لليبية إلى السعودية في جانفي 2011 وقرر وزير الأول الغنوشي توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك لسبب فشل أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل (56) من الدستور مع إعلان حالة الطوارئ وبعد ذلك تنصيب رئيس مجلس النواب فؤاد المبرع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية.²

- حركة التغيير في ليبيا:

اندلعت الثورة في ليبيا سنة 17 فيفري 2011 في شكل انتفاضة شعبية مسة معظم المدن الليبية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، ما أدى إلى احتجاجات عارمة التي اندلعت في العلم العربي في 2011 وخاصة الثورة التونسية بن علي والرئيس المصري مبارك.³ كانت بداية انطلاق المظاهرات في 15 فيفري إثر اعتقال محامي ضحايا سجن سبلن فتحي في مدينة بن غازي فخرج أهالي الضحايا لتخليصه، وذلك تقدم وجود سبب للاعتقال وتبته مظاهرات 16 فيفري للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء ما أدى إلى إطلاق رجال الأمن الرصاص وقتل بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجان وازدادت الاحتجاجات في 17 فيفري على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية.⁴

وازدادت الاحتجاجات حيث طالب المحتجين الحكومة بعدة اصلاحات، سياسية، اقتصادية واجتماعية ففي البداية كانت الثورة عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، ومع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة

¹ الجزيرة نت: بن علي، بعد اصلاحات ديمقراطية 25 أبريل 11:34، 2017.

² سي، إن بالعربية: الميزع يؤدي اليمين رئيسا "موقتا" لتونس: 25 أبريل 12:05، 2017.

³ محمد كامل عمرو: الجزائر: العلاقات السياسية مع مصر تتميز بالتنسيق والتشاور المستمر، 26 أبريل 09:30، 2017.

⁴ http://gat.ahram.org.eg.

⁴ بيبي سي العربية: ليبيا جرحى مظاهرات بنغازي والإعلان عن الإفراج عن معتقلين، 26 أبريل 11:15، 2017. http://bbc.uk.

كمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة، والقصف الجوي لقمع المحتجين والمتظاهرين، انقلبت إلى ثورة مسلحة تحت غطاء دولي أطاحت بالرئيس العقيد القذافي وانتهت الثورة بمقتله في 21 أكتوبر على يد الثوار.¹ وفي 17 جانفي أعلن الفنوشي عن تشكيل حكومة موحدة وطنية تنظم عدد من رموز المعارضة، مما أكد على فصل الحكومة عن الأحزاب وفي 27 فيفري أعلن أيضا استقالة من الحكومة المؤقتة وذلك لفشله في كسب تقدم الشعب.²

- حركة التغيير في مصر:

ثورة 25 يناير ثورة تونس وثورة الصبار هي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي انطلقت يوم الثلاثاء 25 جانفي 2011، هذا اليوم اختيرا ليوافق عيد الشرطة الذي حددته عدة جهات من المعارضة الفرنسية والمستقلين من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، والتي من أشهر مجموعة خالد سعيد وشبكة رصد وشبان الإخوان المسلمين، وفي عام 2008 قامت فتاة تدعى إسماء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذلك 30 عام من خلال موقعها على الفيس بوك، دعت إلى إضراب كلي في 6 أبريل 2008 احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية ولقيت استجابة من حوالي 70 ألف من الجمهور خصوصا في مدينة المحلة الكبرى، والنتيجة أن الإضراب نجح وأطلق على إسماء لقب فتاة الفيس بوك والقائدة الافتراضية ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا باحتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية.

أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري 2011، وفي 11 أبريل 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان على تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس

¹ صحيفة الأيام، الثوار يسيطرون على طرابلس ونظام القذافي يسقط، 26 أبريل 2011، 13:25، <http://www.al-ayyam.ps>.

² العربية: تونس مشاركة لزعماء المعارضة وفصل الدولة عن الأحزاب وانتخابات خلال أشهر، 28 أبريل 2011، 10:11، <http://www.arabiyat.net>

الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد وأعلنت القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى الأهداف الاجتماعية التي قامت من أجلها.¹

المطلب الثاني: انتهاك حقوق الإنسان:

• تعريف حقوق الإنسان:

أولاً- الحق لغة: الحق في اللغة يشير الى حق الشيء إذا ثبت ووجب، فأصل معناه لغويا هو الثبوت والوجوب وكذلك فإن الحق يطلق على المال والملك الموجود الثابت، ومعنى حق الشيء وقع ووجب بلا شك.

ثانياً- الحق اصطلاحاً: يمكن القول أن الحق مصلحة تثبت لإنسان أو شخص طبيعي أو اعتباري، أو لجهة أخرى والمصلحة هي المنفعة ولا يعد الحق حقاً إذا قرره الشرع والدين أو القانون والنظام والتشريع والعرق.²

أما تعريف حقوق الإنسان أنه مجموعة المعايير الأساسية للحياة الكريمة، التي تعد أساس الحرية والعدالة والسلام في المجتمعات، واحترام هذه الحقوق وتعزيزها في المجتمع يساهم في تنمية أفرادها على حد سواء إذ أن هذه الحقوق تعتبر حجر الأساس في استقرار المجتمعات ومقياساً لتقدم الدول. وهذا التعريف يتضمن:

1- اعترافاً بالارتباط بين حقوق الإنسان وبين السلام في المجتمعات.

2- بين الصلة بين الرفاه الاجتماعي وبين حقوق الإنسان.

ومن التعاريف التي ذكرت حقوق الإنسان مجموعة المعايير الدولية التي تعترف بكرامة الأفراد وسلامتهم، وتوفر لهم الحماية دون تمييز وتشكل جانباً من القانون الدولي العرفي وهي واردة في مجموعة

www.wikipedia-org.

¹ ثورة 25 يناير، وكيبديا الموسوعة الحرة 2017-04-29، 15:20.

² جابر جواد كاظم الحمداني، مفهوم حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4 العدد 3، ص 1.

متنوعة من الوثائق الوطنية، الإقليمية والدولية التي يشار إليها عموماً بصكوك حقوق الإنسان، وأبرزها ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.¹

• انتهاك حقوق الإنسان في المتوسط:

لقد أثبت تنوع وتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط منذ اتفاقية روما أن الحس في أوروبا لا يتسم بالظرية بل إنه ركن دائم في سياسة الاتحاد، ولكن الحقيقة في تعاون الأوروبيين مع جيرانهم في المتوسط هو انتقائي يعتمد على عوامل كثيرة، منها توفر الصيغة الأوروبية مثل الممارسات الديمقراطية ومدى القرب والبعد من الحضارة الغربية بكافة مضامينها وتمثل القدوة أمام الدول الأخرى خاصة القريبة منها مثل دول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيقها نموا مطردا في مستوى معيشة الفرد بمعايير مختلفة.

يعتبر المحور الخاص بحقوق الإنسان من أهم المحاور وأبرز المقترحات التي طرحتها فكرة الشراكة الأورو متوسطية، ولقي هذا المحور رواجاً كبيراً في مختلف الاجتماعات والنقاشات الدائرة في الآونة الأخيرة، وهذا يعود إلى حساسية هذا الموضوع كونه مؤشراً هاماً في تقارب أو تنافر وجهات النظر في المنطقة المتوسطية. وتم التأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية منذ مسار برشلونة 1995 بالممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والواجبات، وتم التشديد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.²

تعد دول الاتحاد الأوروبي من الدول المتحكمة في وضع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان كما تؤكد على ضرورة احترام سيادة القانون، والديمقراطية وحقوق الإنسان وتطالب الدول المطلة على بحر الأبيض المتوسط عامة، وجنوب شرق المتوسط خاصة بضرورة العمل على تحقيق هذه المبادئ الأساسية من خلال المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية للدول المتوسطية الجنوبية لتغيير مبادئ حقوق الإنسان،

www.nchr.org.jo.

¹ المركز الوطني لحقوق الإنسان على الرابط التالي: 11:13/2017/05/16.

² Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranéenne (27-28 novembre 1995) p 2-3.

لأن كما تصوره الدول الأوروبية هو غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول الجنوبية للمتوسط، لهذا سوف نتطرق الى أوضاع حقوق الإنسان في كل من الجزائر، المغرب، تونس:

1- حقوق الإنسان في المغرب:

لقد صدر البرلمان الأوروبي عدة اصدارات فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في المغرب، بحيث تضمن التقرير الذي صدرته المفوضية عن المغرب 2004 تحت عنوان الديمقراطي وحقوق الإنسان وتطبيق دولة القانون في المغرب عن طريق التدابير التي جاءت بها سياسة الجوار الأوروبي، ومن بين هذه التدابير اقامة نظام حزبي على أساس انتخابات نزيهة، انضمام المغرب للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة، ضمان استقلالية القضاء... كما لقيت المغرب انتقادات كثيرة في عهد الملك الحسن الخامس الذي قام باختيار حقائب وزارية كوزارة الداخلية والدفاع وفق صلاحياته دون استشارة رئيس الوزراء، كما قام باختيار محمد السادس بتأخير تشكيل الحكومة في انتخابات 2002 لتأكيد على استمرار الحكم المطلق لصالح الملك، رغم التعديلات وقوانين الاصلاحات التي جاءت بها قانون الأحوال الشخصية عام 2004 الذي يضمن المساواة بين الجنسين، اضافة الى التضيق الاعلامي الممارس في المملكة وكذا القمع ضد الحركات الإسلامية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.¹ وهذا ما أدى الى ظهور احتجاجات كثيرة في المغرب كاحتجاجات 20 فيفري 2011 التي شهدتها المدن المغربية، حيث قدر عدد المتظاهرين بحوالي 150 ألف متظاهر، وحملت شعارات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية كان أهمها:

- تعديل الدستور وقرار نظام ملكي يقوم على الديمقراطية البرلمانية.

- اقرار المزيد من الحريات العامة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية، ومرجعية سياسة توزيع الثروة.

¹ ابراهيم كينلي، أوروبا والاصلاح السياسي جنوب المتوسط رؤية تقييمية، سياسة الدولية، عدد 188، أكتوبر 2010، ص 67.

- دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، والعمل على تثمينها.

- تشديد سياسات الرقابة ومحاربة الفساد وإطلاق سراح السجناء السياسيين.¹

2- حقوق الإنسان في تونس:

يتسم الوضع العام في تونس في مجال حقوق الإنسان بالتضييق الشديد ولم يتأثر هذا الوضع بإعلان برشلونة، حيث ضلت الملاحظات تطال كل أطراف المعارضة للنظام خاصة الاسلامية كما صدر تعديل دستور عام 2002 لرئيس تونس الترشح مجددا للانتخابات الرئاسية وحصوله على الحصانة مدى الحياة وتعتبر تونس من أكبر الدول المغاربية تعتيما وتضييقا على حقوق الإنسان كما تحتل مراتب كارثية في مجال نظامها الديمقراطي ومدى الاصلاحات السياسية هناك.

لاتزال تونس تسجل تأخر فاضحا في مجال حقوق الإنسان، كونها أول من وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الا أنها أهملت هذا الموضوع، وعرفت فترة الرئيس بن علي قمع للحريات الأساسية الا أنها وللمفارقة ورغم تأييدها دوليا وأوروبا خاصة في قضايا تعاملها مع الجماعات الاسلامية، الهجرة غير الشرعية حقوق الإنسان، ففي هذه الحالة هناك ازدواجية حقيقية في المعايير التي يمارسها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع قضايا أساسية في الشراكة الأورو متوسطية متخوفين من مخاطر التحول الديمقراطي، فالدول الأوروبية تفضل الاستقرار الاقليمي المضمون ولو على حساب قيم عليا كحقوق الإنسان، ف قضية هذه الأخيرة تبقى منفصلة وحتى شكلية في العلاقات الأورو متوسطية.²

3- حقوق الإنسان في الجزائر:

لا يوجد اختلاف بين الجزائر والدول المتوسطية حول احترام حقوق الإنسان من خلال المنظور الأوروبي كون أنها تقوم بأي تقدم فعلي نحو التحرر السياسي، أو تحول ديمقراطي. فرغم اقامتها بخطوات

¹ ادريس لكريني، محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب. مجلة السياسة الدولية، العدد 184، القاهرة، أبريل، 2011، ص 91.

² عمر ومحمود عبد الرحمن السيد، العلاقات الأورو متوسطية والتعاون في قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، دراسة حالة العلاقات الأوروبية المصرية، المركز الديمقراطي، ص 13.

ملحوظة في هذا المجال كإقرارها بالتعددية الحزبية عام 1989 اضافة الى سماحها للأحزاب السياسية بإقامة نشاطاتها بكل حرية وهذا منذ عام 1988.

رغم كل هذا التطور المحقق من طرف الجزائر في هذا المجال لكن تبقى حالتها كحالة الدول المتوسطية الأخرى، بحيث وجهت انتقادات كبيرة لها فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، ولا تختلف الجزائر عن جيرانها الدول المتوسطية في هذه القضايا بالذات، كون أن التشريعات المتعلقة بملفات حقوق الإنسان غنية من حيث الشكل وفقيرة من حيث التطبيق على أرض الواقع.¹

¹ ابراهيم كينلي، المرجع السابق ذكره، ص67.

خلاصة الفصل:

اتضح من خلال هذا الفصل أن التهديدات الأمنية والسياسية في منطقة المتوسط قد شكلت عائقا كبيرا على الضفة الشمالية والجنوبية كون أنها أتت من الضفة الجنوبية لسوء الأوضاع المتدهورة وعدم وجود تنمية اقتصادية ما ينتج فقر، بطالة وهذا ما يدفع الى بروز هذه التهديدات وتفاقمها حتى مست الضفة الشمالية خاصة وحوض المتوسط عامة، ومن ابرز هذه الرهانات نجد الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما توجد رهانات سياسية كالتحدي الديمقراطي وانتهاك حقوق الإنسان، فهذه التهديدات السياسية والأمنية التي عرفتها هذه المنطقة أصبحت تحديات كبرى أمام الضفة الجنوبية والشمالية خاصة كون أن هذه الأخيرة تهدد أمن واستقرار حوض المتوسط بما فيها الدول الأوروبية خاصة التي أصبحت أكثر معرضة لهذه التهديدات.

الفصل الثالث

السلة الأمنية والسياسية من خلال
الشراكة الأورو متوسطة

تمهيد:

تعود فكرة الشراكة الأورو متوسطية الى الاقتصادي الفرنسي السابق فرانسوا بيرو في نهاية السبعينات من القرن الماضي حين تحدث عن ضرورة تحويل البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة للتنمية والسلام.

لقد ساهم التحول الذي مر به العالم مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات، وفي مقدمتها انتهاء مرحلة الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الضخمة حيث بدأ التوجه نحو اعادة صياغة العلاقات الدولية من خلال ما يسمى بالنظام العالمي الجديد اضافة الى العديد من التصورات التي طرحت من جانب الدول الأوروبية تجاه الدول المطلة على بحر المتوسط والمتمثلة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي تجد مصالحها لديها. وفي هذا الفصل سنتطرق الى دراسة تطور ودوافع قيام مشروع الشراكة الأورو متوسطية مروراً من مسار برشلونة وصولاً الى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الأول: مشروع الشراكة الأورو متوسطية

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق التي تسعى الدول الكبرى للهيمنة عليها فبعد نهاية الحرب الباردة عرف المتوسط تغيرات جذرية أدى بالدول الأوروبية الى حماية أمنها وأهدافها وذلك باتباع استراتيجية جديدة من خلال تطور مشروع الشراكة الأورو متوسطية وخصوصا تركيزها على السلة السياسية والأمنية لتحقيق الأمن والسلام في حوض بحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: تطور ودوافع قيام المشروع

1- تطور المشروع:

يعد حوض بحر الأبيض المتوسط من المناطق المهمة التي تسعى الدول الكبرى للسيطرة عليها وذلك بتوفيرها امكانيات من أجل تحقيق مصالح في كل المجالات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... فمنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت تغيرات عديدة في المتوسط ما أدى بالدول الأوروبية الى سعيها في تحقيق أمنها وأهدافها، وهذا ما يعكس مختلف السياسات الأوروبية التي عقدتها مع دول الجنوب المتمثلة كل من مسار برشلونة، حوار 5+5، سياسة الجوار، والاتحاد من أجل المتوسط، الا أن هذه السياسات ليست نقطة البداية بل كانت امتداد للتطورات والاتفاقات السابقة، في اطار ما يسمى بالسياسات المتوسطية الثلاثة (السياسة المتوسطية الجزئية 1958، السياسة المتوسطية الشاملة 1972، السياسة المتوسطية المتجددة 1990) التي تتمثل في اتفاقيات التعاون بين الجماعة الأوروبية والعديد من الدول المتوسطية.

أولاً- السياسة المتوسطية الجزئية:

جاءت السياسة المتوسطية الجزئية لأول مرة مباشرة بعد امضاء معاهدة روما 1957 وجوهر هذه السياسة اقتصادي، وهي عبارة عن اتفاقيات تفضيلية بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية .

تم توقيع اتفاقيات تفضيلية مثل: اتفاقية مع الجزائر سنة 1969،¹ وتم امضاء معاهدة تفضيلية خاصة بالشراكة والتجارة مع اليونان في نوفمبر 1962، ومع تركيا في 12 سبتمبر 1963، وكذا اتفاقيات تفضيلية لتقديم الدعم الفني للبنان ومصر في سنة 1972 وهذه الاتفاقيات التي أبر منها المجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطة ماهي إلا اتفاقيات تجارية تفضيلية محدودة في 5 سنوات.

ثانيا- السياسة المتوسطية الشاملة:

يعد فشل السياسة المتوسطية الجزئية قامت المجموعة الأوروبية في بداية السبعينات في إعادة هيكلة سياستها المتوسطية لتظهر بتسمية جديدة هي السياسة المتوسطية الشاملة في قمة باريس سنة 1972 وهي عبارة عن الجيل الثاني جاءت لإنعاش التبادلات التجارية، وجوهر هذه السياسة مثل سابقتها، وهدفها تسهيل التبادل الحر للبضائع الصناعية، إقرار معاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية، تخفيض الحواجز الجمركية. كما سعت هذه السياسة الى توسيع المجموعة مثل انضمام بريطانيا، الدنمارك ايرلندا الى المجموعة الأوروبية.²

ومن ناحية أخرى نجد هذه السياسة تعمل على دعم التنمية الفلاحية والصناعية عن طريق تقديم بروتوكولات مالية وتقديم قروض ودعم مالي.

فالسياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية جاءت باتفاقيات تقوم على أساس ثلاثة ركائز

وهي:

- التفضيلات التجارية: هذه الاتفاقيات تقوم بتحرير بعض المنتجات الصناعية ما عدا المواد النفطية المكررة وبعض أنواع النسيج.

¹Bichara khader, le partenariat euro- méditerranée, après la conférence de Barcelone, l'harmattan. academia,(paris, 1994) ,p 28.

² بدايان وابيت، "فهم السياسة الخارجية الأوروبية"، قراءة وترجمة كامبرج بوك ريفيز "الجزيرة نت"، 2001.

- **التعاون المالي والتقني:** هذه الاتفاقيات تقوم بمنح مساعدات مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية لكنها ليست كافية، لأنها تغطي إلا جزء قليل من المشاريع التنموية.
- **التعاون في المجال اليد العاملة :** جاءت هذه الاتفاقيات بإجراءات هامة لضمان شروط العمل الملائمة وكذلك حماية المهاجرين واليد العاملة القادمة من الدول المتوسطية نحو المجموعة الأوروبية.¹

ويمكن أن نستخلص من السياسة الأوروبية الشاملة أنها أتت لهدف أساسي متمثلا في تدعيم المبادلات التجارية بين الجماعة الأوروبية ودول المتوسط إضافة في دعم القطاع الصناعي والفلاحي بتقديم مساعدات وقروض مالية إلا أن هذه التبادلات التجارية ليست متوازنة بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط.

ثالثا - السياسة المتوسطية المتجددة:

عملت المجموعة الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات بسبب إخفاق السياسة المتوسطية الشاملة في تحقيق أهدافها المرسومة، وهذا ما جعل المفوضية الأوروبية إلى اقتراح سياسة أوروبية متجددة سنة 1990 تهدف إلى توطيد الروابط مع الدول المتوسطية من خلال زيادة حجم المساعدات ببروتوكولات مالية،² وبعد عامين 1992 تم وضع إطار قانوني جديد عرف باسم السياسة المتوسطية المتجددة والمحدودة على 5 سنوات (1992-1996)، ومن دوافع تجديد هذه السياسة يعود إلى تأزم الأوضاع في الجزائر ويوغسلافيا وحرب الخليج في سنة 1990 و 1991.

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 67.

² بشار الجعفري: مؤتمر برشلونة للأمن والتعاون في البحر المتوسط، معلومات دولية، دمشق: مركز المعلومات القومي، العدد 30، (أيلول 1995)، ص 35.

كما سعت هذه الأخيرة إلى تكملة النقائص التي وقعت فيها السياسة المتوسطية الشاملة بحيث إضافة محورين آخرين للتعاون والمتمثلين في البيئة ومساعدات الإصلاحات الاقتصادية وكذلك محاولة ترقية التعاون الأفقي ومن الأهداف التي جاءت بها السياسة المتوسطية المتجددة هي:

- دعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية للدول المتوسطية.
 - العمل على إنشاء فضاء اقتصادي أورو متوسطي في حدود عام 2010 .
 - مساعدة دول المشرق واسرائيل في الجهود الساعية إلى إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي مما يسمح بإنشاء سوق جهوية.
 - دعم الجهود الساعية إلى التقليل السريع لنسبة النمو الديمغرافي.
- من خلال تقييم السياسات الثلاثة التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية جوهرها واحد أي أنها سياسة مصلحة (مركنتيلية) في تعاملاتها التجارية والمالية في محاولاتها لترقية العلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية، إلى جانب تكملة النقائص التي ظهرت خاصة في عدم التكافؤ في الاهداف المرسومة لتحقيقها كذلك يعتبر اللاتوازن عائقا يصعب تجاوزه في تحقيق هذه الأهداف وهذا ما أدى إلى تشكيل مبادرات جديدة لخلق نوع من التقارب والتوازن بين ضفتي المتوسط لضمان أمن واستقرار المنطقة.

2-دوافع المشروع:

تبلورت فكرة الشراكة الأورو متوسطية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات لتشمل كل الدول المشاطئة على البحر الأبيض المتوسط منها الضفة الشمالية(الاتحاد الاوروبي) والضفة الجنوبية(الدول العربية) والهدف من هذه المبادرة تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وخاصة كسب الثقة المفقودة بين الطرفين وتوسيع علاقاتها وتعزيزها في المتوسط إثر التغيرات التي عرفتھا المنطقة سواء على المستوى الإقليمي والدولي ومن دوافع قيام هذا المشروع تعود إلى الأسباب التالية:

1- فشل الحوار العربي الأوروبي:

يعود فشل الحوار العربي الأوروبي من أهم دوافع قيام وظهور المتوسطية من جديد من طرف الرئيس التونسي بورقيبة والرئيس الجزائري هواري بومدين، والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، ووزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير بإعادة صياغة المتوسطية من جديد، وتركيزهم على المحاور الثلاثة المحور السياسي، الاقتصادي، الثقافي لكن فشلت هذه الفكرة لعدم التباين في المدركات والأهداف بين الاقتصاد الأوروبي والسياسة العربية.

وفي الثمانينات ظهر مرة أخرى الحوار العربي - الأوروبي بتسمية جديدة وهي الشراكة المتوسطية فكان الخلاف قائما مرة أخرى بين الجانبين حول الحوار، فالدول الأوروبية سعت إلى تأمين الحاجيات الطاقوية لها لتجاوز الأزمة التي عرفت في سنة 1973 عكس الدول العربية التي ركزت على الجانب السياسي، وذلك بتنظيم العلاقات العربية الأوروبية المتأزمة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي¹.

2- ظهور النظام الدولي الجديد:

بعد نهاية الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم وتسعى للهيمنة على النظام الدولي وذلك باعتمادها على قوتها العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية مثل تدخلها في حرب الخليج في ظل الوضع العالمي الجديد مما جعلها قوة منافسة للاتحاد الأوروبي في المنطقة² وذلك بانتهاجها سياسة ملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي بعد سقوطه وانهاره وقد انفردت الولايات المتحدة

¹رتيبة برء، المرجع السابق ذكره، ص104

² Stéphane darbot _turpiano, le partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite, In l'Espace politique,n2/ 2007-2.http://espacepolitique.revues.org/DOI :10,400/espacepolitique,844.10/05/2017. 12 :35.

الأمريكية في ادارة الصراع الدولي في منطقة المتوسط خاصة في منطقة الشرق الأوسط بين اسرائيل وفلسطين واقامتها للقواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي.¹

كما قامت بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وهذا ما دفع بالدول الأوروبية بقيام الشراكة مع الدول المتوسطية كقوة إقليمية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وتحجيم دورها وإقامة توازن في القوة والمصلحة.²

3- قضية الأمن بأبعاده الإقليمية والدولية:

من الدوافع التي أدت إلى تشجيع الاتحاد الأوروبي على قيام الشراكة الأورو متوسطية هي مسألة الأمن في منطقة المتوسط كون أن الدول الأوروبية ترى بأن أمنها مرتبطة بأمن الضفة الجنوبية، لأنه أصبح مهددا من عدة أخطار كالهجرة غير الشرعية، الارهاب، الجريمة المنظمة، والمخدرات المتجهة من جنوب المتوسط نحو شماله، وهذا ما جعل الدول الأوروبية المتوسطية إلى محاولة معالجة هذه التهديدات وكذلك الأسباب الناتجة عن تزايد الفجوة بين الصفتين خاصة تراكم ديون دول الجنوب مما يشكل عائقا كبيرا للمنطقة جراء شيوع وظهور حالة اللااستقرار واللامن فيها.³

• مشروع برشلونة:

يمثل مشروع برشلونة بدء مرحلة جديدة من التعاون الأوروبي مع بلدان المتوسط في الإطار الجديد المسمى بالشراكة الأورو متوسطية بحيث تعمل الشراكة على تحسين وتعزيز الروابط بين المشاركين، لتحقيق الأهداف المشتركة على المدى المتوسط والطويل فالشراكة الأورو متوسطية مبادرة

¹ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 2007، ص172.

²محمد يوسف، الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على بلدان اتحاد المغرب العربي، مجلة إدارة الجزائر : المدرسة الوطنية للإدارة. عدد2. 2000. ص103.

³رتيبة برد، المرجع السابق ذكره، ص106.

جاء بها الاتحاد الاوروبي للقيام بالتعاون في حوض المتوسط لحل الخلافات والنزاعات، ولمواجهة التحديات الجديدة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الضفة الشمالية كذلك توطيد العلاقات والروابط الثنائية للدول في مختلف المجالات ولقي اهتماما كبيرا لدى جميع المشاركين في الندوة رغم أن هذا المؤتمر يعتبر امتداد للمبادرات السابقة وتم انعقاد الندوة الأورو متوسطية الأولى في مدينة برشلونة يومي 27-28- نوفمبر 1995 بمشاركة 27 دولة.¹

- **خصائص المؤتمر من حيث المشاركة:** تضمنت ندوة برشلونة في لقائها الرسمي 27 دولة مشاركة رسميا في هذا المؤتمر منها 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية، ووجدت دول أخرى حاضرة في هذه الندوة ويمكن تكسيم هذه الدول إلى ثلاثة مجموعات حسب مشاركتها وحضورها:

أولاً- مجموعة المشاركين الرسميين: وهو يمثلون 27 دولة مشاركة رسميا في هذا المؤتمر وهذه الدول لديها حق التصويت على البيان الختامي للندوة وتنقسم إلى قسمين:

أ- الدول المتوسطية الشمالية: تتمثل في دول الاتحاد الأوروبي صاحبة المبادرة وعددها 15 دولة وهي: إسبانيا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، بريطانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال والسويد.

ب- الدول المتوسطية الجنوبية: تتمثل في الدول الشريكة للمبادرة وهي دول جنوب حوض المتوسط، عددها 12 وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، سوريا، الأردن، قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية.

ثانيا- مجموعة الدول الحاضرة في المنصة الدبلوماسية: في صدارة هذه المجموعة نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت في فعاليات المؤتمر كعضو شريك أو ملاحظ إلى جانب مجموعة

¹ محمد أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 140، أبريل، 2000، ص19.

من الدول الأوروبية الأخرى الممثلة في الندوة من طرف سفراءها المعتمدين بمديرد وهي: سويسرا، النرويج، روسيا، أكرانيا، جمهورية التشيك، المجر، سلوفاكيا، موناكو، بلغاريا، بولونيا، رومانيا، ألبانيا، ليتوانيا، ليتوانيا، إيستونيا، الفاتيكان، سلوفينيا، وهذه الدول ليس لها الحق للتدخل في فعاليات هذا المؤتمر أو أخذ الكلمة وإبداء الرأي.¹

ثالثا - مجموعة المدعويين الخاصين: حضرت في هذه الندوة بعض من الشخصيات مثل حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، كما حضر الوزير الخارجي لموريتانيا بحيث أعطية الكلمة للممثل الموريتاني يوم افتتاح الندوة ولم يمنح لهم حق المصادقة على البيان الختامي للمؤتمر، وما ميز فعالية هذا المؤتمر غياب ليبيا في الندوة بسبب تداعيات أزمة لوكربي.

• خصائص المؤتمر من حيث المحتوى:

يحتوي مؤتمر برشلونة من حيث محتواه مجموعة من المبادئ الأساسية لتفعيل الشراكة بين الأطراف وذلك من خلال تجسيد شراكة شاملة ومتعددة الأطراف على خلاف المبادرات السابقة وذلك من خلال المحاور الثلاثة البعد السياسي الأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي الثقافي ولهذا تستهدف دول الاتحاد الأوروبي على مشاركة مبنية على أساس:

- إنشاء منطقة تبادل حر عن طريق تشجيع اقتصاد السوق الحرة، وتعزيز التعاون والتكامل

الإقليمي، بإقامة منطقة تجارية حرة أوروبية متوسطية في حدود 2010.

- أكد إعلام برشلونة في بعده السياسي والأمني للشراكة الأورو متوسطية ضرورة التزام الدول

المشاطئة للمتوسط باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، وضمان حرية التعبير كما ألح

على دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية حكم القانون وتشجيع جهود المجتمع المدني.

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن.

¹رتيبة برد، المرجع السابق ذكره، ص109.

- حل الخلافات بطرق سلمية.

- احترام حق تقرير مصير الشعوب.¹

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو متوسطية.

يعتبر مؤتمر برشلونة محرك للعلاقات والتعاون بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط بحيث جاء أساسا بهدف إنشاء فضاء أورو متوسطي متعدد الأبعاد.

1- البعد السياسي والأمني:

قدم مشروع برشلونة أولوية وأهمية أمنية للتعاون السياسي والتبادلات للمعطيات الأمنية والتضامن لمكافحة ظاهرة الإرهاب ووضع كل الآليات لتحقيق الأمن المشترك ووضع هذا المؤتمر شروط عديدة تتمثل في:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

- تنمية دولة القانون والديمقراطية.

- التعددية الحزبية.

ومن خلال هذه الشروط تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

أ- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: أمن حوض المتوسط مرتبط بالدول بحيث أكد المشروع

على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي والحفاظ على الأمن الإقليمي مع وجوب احترام حرية

الأنظمة للدول سياسيا، اقتصادي، سيوسيو ثقافي وقانونيا.

ب- ترقية الامن الإقليمي: اقترح المؤتمر تدابير لأزمة تهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية

والكيماوية والبيولوجية وجعل منطقة حوض المتوسط يعم فيها الأمن والسلام.²

¹أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا"، دراسات دولية، عدد31، ص87.

²مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص ص97-98.

باعتبار أن أمن أوروبا مرتبط بأمن المتوسط لذلك أعطت الدول الأوروبية اهتماما كبيرا إذ يرى الطرف الأوروبي أن الخطر الأكبر يأتي من الجنوب وهو في عنصرين وهما:

- **تهديد السكاني** : السبب الرئيسي لظهور هذه الظاهرة يكمن في عدم اكتفاء الدول الجنوبية على تلبية حاجياتها وكذلك ارتفاع معدل البطالة، وهذا ما يدفع بشعوب هذه الدول للهجرة إلى شمال المتوسط بطرق شرعية أو غير شرعية، ولمواجهة هذه الظاهرة القادمة من الجنوب يستدعي اتخاذ إجراءات لازمة للحد منها.
- **التهديد الأصولي**: هي ظاهرة التطرف التي تمتد من شمال إفريقيا إلى الدول الأوروبية ومن أبرز مسببات هذه الظاهرة الفقر، الفساد، الهوة الاقتصادية والاجتماعية.¹ وقد جاءت هذه المبادئ في الاعلان الرسمي كما يلي:
- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان
- تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والقضائية.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير، الضمير والدين بدون أي تمييز على أساس العرق أو جنسية، أو اللغة.
- احترام المساواة بين الشعوب والحق في تقرير المصير.
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.
- عدم التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

¹أنور محمد فرج، المرج السابق ذكره، ص87.

- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة بما فيها كسب الأراضي بالقوة وحل خلافاتهم بأساليب سلمية.¹
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته وعلى هذا الأساس أكدت الدول العربية على ضرورة حاجتهم لتعاون أكبر من طرف الأوروبيين لمكافحة هذه الظاهرة المهددة للاستقرار التي لا تعتبرها أنها ظاهرة عربية وإنما هي ظاهرة دولية وضرورة التفريق والتمييز بين الإرهاب وبين حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ومشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي منها مقاومة حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية لقوى الاحتلال الإسرائيلي الموقف الذي أكده كل من لبنان وسوريا.²
- مكافحة ضد انتشار وتتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.
- العمل على الحد من التسليح ومنع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف الى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.
- كما تم عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة، وتم قيام لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية والشبكة الأورو-متوسطية لمعاهد السياسة الخارجية هدفها إثراء الحوار الخاص بطرق بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان³، وهذا بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

¹ Déclaration de Barcelone, op cit, p 2.

² أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورو-متوسطية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ص 140.

³ ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق ذكره، ص 189.

أجمعت الأطراف المتوسطية في عدة مؤتمرات ولقاءات ناقشت فيها المحور السياسي والأمني في المنطقة على غرار المؤتمر الثاني للشراكة الذي أقيم في فالييتا عاصمة مالتا سنة 1997 لتقييم انجازات مؤتمر برشلونة أما في أبريل 1993 عقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الثالث في شتوتغارت الألمانية بظهور عدة أزمات منها أزمة كوسوفو، وتراجع دور عملية السلام في الشرق الأوسط، كما عقد كذلك المؤتمر الرابع للشراكة الأورو متوسطية في مرسيليا في 15 نوفمبر 2000 بسبب الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، وعرفت مقاطعة كل من سوريا ولبنان أشغال القمة بسبب عدم ادانة الاتحاد الأوروبي لإسرائيل لانتهاكاتها الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني وفي 5 نوفمبر 2001 عادت كل من سوريا ولبنان للمشاركة في قمة المؤتمر وما ميز هذه القمة نقاشها الكبير حول موضوع الإرهاب والتطرف الأصولي للذان كانا جزء من هذه النقاشات.¹

2- البعد الاقتصادي والمالي:

يسعى مؤتمر برشلونة عبر هذا المجال الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والحد من الاختلافات الموجودة بين الضفة الجنوبية والشمالية للوصول الى درجات التكامل والتعاون، بحيث جاء هذا المحور للقضاء على المشاكل التي تعاني منها الدول المتوسطية خاصة الدول الجنوبية من فقر، بطالة والقضاء عليها أو محاولة تقليصها وذلك من أجل تحسين الوضع الاقتصادي لهذه الدول، ويعد البعد الاقتصادي من أهم المحاور الذي تم مناقشته في قمة برشلونة 1995 لتحسين وتوطيد العلاقات بين الضفتين²، وتتمحور النقطة الأساسية في هذا البعد في رغبة الأوروبيين بإنشاء منطقة للتبادل الحر تضم أكثر من أربعين دولة، اضافة الى تجمع سكاني استهلاكي يقدر بأكثر من 800 مليون نسمة، وتأسيسها يعود الى

¹ علي الحاج، سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 215.

² مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 98.

اتفاقيات الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي في حدود 2010 وتمس مجالات عديدة من التعاون الإقليمي في مستوى مستلزمات حرية التبادل بأبعادها الثلاث السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال.¹

ويمكن تلخيص ما جاء في هذا البعد الاقتصادي على النقاط التالية:

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به بحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة.

- اتباع سياسة لتسيير الاقتصاد والسوق والتكامل الوطني بالنظر الى مستويات التنمية.

- تشجيع التكنولوجيا بمختلف الوسائل.

- العمل على تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع القطاع الخاص والتحدي من الآثار السلبية.²

- رفع مساعدات مالية وترقية الاستثمار للبنى التحتية خلال 5 سنوات لكن ازدادت نسبة المديونية في 2002 ما أدى الى ظهور فرق بين الضفتين لكن الاتحاد فرض بالمقابل مشروطية ديمقراطية.

ركز هذا الاعلان على أهمية تحقيق فضاء مناسب لتطوير مجالات الاستثمار من خلال زيادة حجم المبادلات ونقل التكنولوجيا بالاطلاع على برنامج ميدا الذي كان الركيزة الأساسية في الشراكة وتقدر نسبة هذا البرنامج 3424.5 مليون أورو من 4685 مليون أورو من 1995-1999 لتعاون الاتحاد مع الدول المتوسطية إذ أن 90% من هذه المساعدات قدمت للشركاء و10% وظفت لمختلف الأنشطة الجهوية وتكون على التوالي:

- دعم جهود تحقيق منطقة تبادل حر .

¹ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق ذكره، ص 178.
²محمد لحسن علاوي، "اتفاقية الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية.. أم شراكة وارادات: مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، عدد 16، 2016، ص ص 141-142.

- دعم تخفيف تكاليف الانتقال الاقتصادي عبر آليات سياسية واجتماعية.¹
- ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يمول مشاريع التنمية وفق برنامجين:
- الأول من 1996-2000 تقدر القيمة المالية بـ3435 مليون أورو.
- الثاني من 2000-2006 بقيمة مالية تقدر بـ5350 مليون أورو للمساعدات وقد قام بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية.
- بالإضافة الى مساهمة البنك في تمويل مشاريع متنوعة منذ نشأته الى غاية إنشاء حافظة القروض.
- ومن أهداف هذه الشراكة الاقتصادية والمالية تكمن في النقاط التالية:
- إقامة منطقة للتجارة الحرة بدون حواجز جمركية.
- تطوير التنمية وتحقيق النمو.
- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
- إعادة بناء البنى الاقتصادية بإعطاء أهمية للقطاع الخاص.²
- خلق جو مناسب للاستثمارات الأجنبية.
- إعادة بناء البنى التحتية في مجال الاتصال والنقل.
- تحديث الامكانيات العلمية والفنية.

3- البعد الاجتماعي والثقافي:

يعتبر إطار برشلونة مزيج من الثقافات والعادات والتقاليد ويعود هذا الى أهمية منطقة المتوسط الذي كان منذ الأزل مهدا للحضارات والثقافات، هذا ما جعل بالدول المطلة على هذه المنطقة بالتقارب فيما بينها فهذا البعد دعا الى احترام الثقافات والحضارات بين الدول وحث على التعاون والتبادل الإنساني والعلمي والتقني لمكافحة الهجرة وظاهرة النمو الديمغرافي، الإرهاب والجريمة المنظمة الى جانب مشاكل

¹رتيبة برد، المرجع السابق ذكره، ص 133.

²رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية، جامعة مؤتة: كلية العلوم السياسية، 2007 ص 71.

أخرى. فعمل المشروع على اقتراح إنشاء شراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية التي تتمحور في النقاط التالية:

- إقامة حوار يحترم الثقافات والأديان.
 - تبادل الخبرات في مجالي التربية والتكنولوجيا.
 - دمج التعاون بين مختلف مكونات المجتمع.
 - التركيز على قضايا المرأة والشباب والعمل وتفعيل الشراكة حول هذه القضايا.¹
 - التعاون في مجال وسائل الإعلام.
 - احترام الحقوق الاجتماعية التي تحترم القوانين المدنية والإنسانية.
 - اظهار مكانة المجتمع المدني في الإنماء في الميادين الاجتماعية.
 - تعزيز التواصل الفكري والثقافي بين دول المتوسط.
 - العمل على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين والجالية ومساعدتهم للعودة الى أوطانهم الأصلية.
 - تشجيع الديمقراطية التي تفسح المجال للتعددية الفكرية السياسية.
 - تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والآفات الاجتماعية.²
 - تنظيم الهجرة باتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية.
 - طرح برنامج Tempus للتعاون والتعليم العالي والجامعي بين دول الشمال والجنوب.
 - تعزيز القيم العامة والمبادئ المشتركة والدفاع عنها لخلق فضاء مستقر وبسلام.
 - تكثيف الشراكة الأورو متوسطية لتحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- التركيز على أهمية استناد كل الموثيق على القيم المشتركة وهي:

¹فتح الله ولعلوا، المشروع المغربي و الشراكة الأورو متوسطية، الجزائر: دار توبقال للنشر، ص 14.

² Déclaration de Barcelone, op cit, p 10.

- حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية كحرية التعبير، الدين، التكوين.
- مكافحة التمييز العنصري.
- العدل في توزيع الثروة والفرص.
- الاستقرار الديمقراطي والمساواة.
- محاربة الفساد.
- تسوية النزاعات بأساليب سلمية.¹

جاء هذا المشروع بهدف تحقيق الاندماج السياسي واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المشاركة ولا يمانع هذه الدول على إقامة هيئات جهوية على اعتبارات قومية أو ثقافية لكن هذا لا يمنع من سعي الدول الأوروبية لإنشاء فضاء لتسويق منتوجاتها وهذا ما أدى إلى فوارق بين الضفتين ومحاولة الدول الأوروبية التعامل مع الدول الجنوبية بشكل منفرد.²

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة في اتفاقيات الشراكة.

بعد فشل السياسات المتوسطية الثلاثة (الجزئية، الشاملة، المجددة)، سعت الدول الأوروبية إلى تغيير استراتيجياتها في تعاملها مع دول جنوب المتوسط بتجديد مجموعة من المبادرات مرورا من حوار 5+5، مشروع برشلونة، سياسة الجوار الأوروبية حتى الاتحاد من أجل المتوسط وجوهر هذه المبادرات تحقيق شراكة أورو متوسطية تهدف إلى نشر الأمن والسلم في منطقة المتوسط.

المطلب الأول: حوار خمسة زائد خمسة (5+5):

أطلق حوار 5+5 بشكل رسمي سنة 1990 بروما فهو عبارة عن منتدى إقليمي غير رسمي يجمع دول منطقة المتوسط التي لها نفس وجهات النظر وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا، ليبيا، تونس،

¹ كاسوليس، ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات الجمعية البرلمانية لاتحاد من أجل المتوسط، 2011، ص ص 3 و 2.

² عابد شريط، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع، 39، الجزائر، 2008، ص 49.

الجزائر، المغرب، موريتانيا، الهدف من هذه المبادرة تحقيق أمن المنطقة المتوسطية وتعزيز التعاون بين هذه الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي.¹

طرح الحوار 5+5 لأول مرة عام 1983 حين أعلن الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران François Mitterrand عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط، كان في بدايته يجمع الدول الأوروبية والدول المغاربية، لكن بعد عدة ندوات ولقاءات أقر الجميع على توسع هذا الحوار بمشاركة الدول المشاطئة على البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، تجدد هذا الحوار عشرية كاملة 1991-2001 وذلك بعد الاجتماعين، اجتماع روما في 10 أكتوبر 1990 واجتماع الجزائر 26-27 أكتوبر 1991 لكن انبعثت روح جديدة لحوار 5+5 بجملة من اللقاءات أهمها في اجتماع لشبونة 25-26 جانفي 2001 وفق مبادرة من البرتغال لتفعيل هذا المشروع وأتى بعد اجتماع مماثل في تونس 5 و 6 ديسمبر 2003، بحيث حاولت فرنسا تفعيل هذا المنتدى خاصة فيما يتعلق بالأمن أثناء مبادرة 5+5 للدفاع في 21 ديسمبر 2004، وسمحت هذه المبادرة لكل الدول المشاركة في الاتفاقية بخطة عمل تقوم بها اللجنة المركزية حيث تجتمع هذه الأخيرة مرتين في السنة برئاسة دولة واحدة بالدور.

وفي ديسمبر تم المصادقة على كل أعمالها بالتركيز على القضايا الأمنية في المتوسط، كالسلامة البحرية وأمن وحماية المواطنين، والقيام بالعمليات التنسيقية بين مراكز العمليات البحرية للدول المشاركة وأعمالها متمثلة في مراقبة العمليات غير الشرعية في الفضاء كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة وحماية البيئة ومكافحة التلوث.²

في أكتوبر 2005 يليه اجتماع وزارة الخارجية في الرباط الذي ركز في أعماله حول مسألة الأمن في حوض المتوسط كما قام بوضع خطة صارمة لمكافحة كل أشكال وأنواع الجريمة المنظمة ومن جهة

¹ بدون مؤلف، مجموعة حوار 5+5 أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة، متوفر على الرابط التالي: <http://www.menara.ma/ar/2014/05/22/1178724-14/05/2017,11:32>.

² عزيزي نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص 106، 107.

أخرى تم التأكيد على ضرورة التعاون الدائم والتنسيق العملي بين دول المتوسط، وفي 12 ديسمبر 2005 انعقد الاجتماع الخاص بوزارة الدفاع بالجزائر وذلك لتقييم ما تم تحقيقه إلى جانب مناقشة المشاريع القادمة ووضع الخطط للعمل بها سنة 2006 وفي 10 جوان 2008 إنعقد اجتماع المدراء المركزيين لصالح الصحة العسكرية في الجزائر تحت راية التعاون والنجاح المفيد للجميع، وهذا الاجتماع أتى لتوضيح الإرادة في ترقية وتعزيز التعاون بين طرفي المتوسط.¹

كما أقيمت اجتماعات أخرى إلى غاية 13-14 ديسمبر 2010 في ليبيا بحيث أعمال هذا الحوار تدور حول نفس النقاط والأهداف المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، ظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات.²

• أهداف حوار 5+5:

وضع حوار 5+5 مجموعة من الأهداف من أجل تحقيق ما أتى والتي تتمحور في:

- جعل منطقة المتوسط فضاء للسلم والتعاون والاستقرار.
- ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط وكذا العمل في إطار ترقية وتعزيز السلم والتعاون في المنطقة المتوسطية.
- خلق مسار مكثف للحوار والتواصل واعتبار التطورات التي عرفت أوروبا، ومنطقة المغرب العربي من أجل وضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.
- اعتبار الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي، وذلك من أجل المساهمة في الحد من التوترات وتعزيز حسن الجوار.

¹رتيبة برد، المرجع السابق ذكره، ص 170.

²عزيز نوري، المرجع السابق ذكره، ص 107.

وبناء على هذه الأهداف التي وضعها هذا الحوار توصل وزراء الخارجية لهذه الاجتماعات الى وضع اطار خاص موجه لتفعيل الحوار السياسي وترقية الحوار والتعايش وتطوير التنمية الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية على مستوى المتوسط الغربي.

في كل عام يلتقي وزراء الخارجية مرة واحدة في اجتماعات تكون دورية وذلك من أجل الحفاظ على استمرارية الحوار وفعاليته، وذلك بدمج المعطيات السياسية والأمنية، الاقتصادية، الإنسانية والبيئة

- القيام ببرامج ومشاريع متوسطية خاصة.

- تطوير التنمية الاقتصادية والحوار والنقاش السياسي وبرامج التعاون لضمان الاستمرارية والفعالية.¹

- التعاون في غرب المتوسط يستوجب المشاركة الفعلية من كل أعضائها وأجهزتها، حيث تسعى الحكومات على خلق جو ملائم.

- تعزيز الحوار وتطويره في المجالات التالية: الاقتصادية، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية.²

• أسباب حوار 5+5:

يمكن تلخيص أهم العناصر التي بادرت في تنشيط هذا الحوار فيما يلي:

أ- فشل ومحدودية نتائج مسار برشلونة:

عرف مسار برشلونة عدة عراقيل وصعوبات أدت الى عدم قدرته على تحقيق الأهداف المرسومة فيه ويظهر ذلك في:

- وجود اختلاف في درجة الانضمام الفعلي في المسار لدى الضفة الجنوبية للمتوسط عكس الدول التي أمضت على الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

¹اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 131-132.
²اليامين بن سعدون، المرجع نفسه، ص 132.

- محدودية نجاح برنامج ميداء بسبب اتسامها بالتشعب والبطء وكذلك ضعف الموارد لتنفيذ البرامج الحيوية.

- عجز المساعدات المالية في تحقيق مطالب الدول الشريكة المتوسطية.
- عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة في مسار برشلونة.
- تأثر مسار برشلونة بقضية الشرق الأوسط الصراع العربي- الاسرائيلي.
- نقص الاهتمام الفعال من طرف الدول الأوروبية في انجاح هذا المسار الأورو متوسطي.

ب- توسع الاتحاد الأوروبي:

انضمام عشرة دول في نفس السنة 2004 ما أدى الى:

- اعتماد الاتحاد الأوروبي على مبدأ التوسيع شكل بعض الشكوك في الدول المتوسطية .
- تخوف الدول المتوسطية من التوسع تجاه الشرق ويكون على حساب الاهتمام بالفضاء المتوسطي.

- تخوف الدول الأوروبية من هذا التوسع باعتباره أول الدول المتوسطية غير الأوروبية التي أبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.¹

- خوف الدول الأوروبية من أن يدير لها الاتحاد الأوروبي ظهره بعد توسعه شرقا.²

ج- التنافس الأوروبي الأمريكي:

لقد زاد التنافس الأوروبي الأمريكي الى حد كبير في تفعيل حوار 5+5 ويعود ذلك الى تخوف الدول الأوروبية من ارتباط الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية في اطار مشروع الشرق الأوسط بعد ما حققت هذه الشراكة خطوات متتالية ومن هنا نرى أن كل من:

¹ فريجة أحمد، الآليات المتعددة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، عدد1، ص ص 197-198.
² رابح زاوي، بناء المبادرة الأمنية في بحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/سلم القوى دراسة حالة الحوار الأطلسي-المتوسطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص 141.

- الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يهدفان نحو التوسع في هذه المنطقة المغاربية والمتوسطية.
 - تخوف الدول الأوروبية من تحقيق شراكة أمريكية مغاربية على حساب المتوسط.¹
 - زيادة وانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة سريعة.
- فهذه الأهداف هي التي حفزت على ظهور هذا الحوار بالمقابل هي أهداف تميل الى الجانب الأوروبي عكس الجانب الجنوبي للصفة الجنوبية متخوفة من مصالحها أمام أمريكا في المنطقة.
- **مزايا حوار 5+5:**

- سعى حوار 5+5 بالجمع بين دول الضفة الشمالية الغربية والجنوبية الغربية للمتوسط.
- مشاركة وانضمام دولا الى مبادرة 5+5 التي لم تشارك في مسار برشلونة كليبيا وموريتانيا.
- قيام حوار 5+5 بطريقة غير رسمية مما سمح لها بمعالجة الكثير من المواضيع كالهجرة غير الشرعية في اطار اجتماع وزارة الداخلية والمسائل العسكرية والأمنية في اطار اجتماع وزارة الدفاع ورؤساء هيئة الأركان.
- عدم تأثر حوار 5+5 من الانعكاسات السلبية التي اتبعتها صراعات الشرق الأوسط.²

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية:

تبلورت سياسة الجوار عن الهيئات الأوروبية فهي تعتبر ثمرة من مشروع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بحيث أعلنت المفوضية الأوروبية في مارس 2003 عن هذه السياسة في الوثيقة الرسمية التي تم نشرها في اطار ما يسمى بأوروبا الموسعة والجوار وفي سنة 2004 تغيرت تسميتها لتصبح سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.

¹ فريجة أحمد، المرجع السابق ذكره، ص 199.

² ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص ص 129-130.

هدف هذه السياسة الأوروبية تسعى الى اقامة منطقة مستقرة وآمنة، متطورة من أجل الحصول على نسبة كبيرة من التعاون السياسي والاقتصادي.¹

السياسة الأوروبية للجوار شملت الدول المطلة للبحر المتوسط ولم تكتفي بالدول الشرق أوسطية الا أنها قامت بتوسيع الحدود وشمولية الدول المجاورة للدول الأوروبية خاصة الدول الشرقية، لاقتراحها نطاق جيوسياسي واسع سنة 2004.²

تهدف السياسة الأوروبية للجوار الى تحقيق علاقات متينة في المتوسط لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.³

• دوافع قيام سياسة الجوار الأوروبية:

- من أهم الدوافع التي أدت الى ظهور سياسة الجوار الأوروبية هي:
- وجوب الابتعاد عن مشكلة التشتتات في أوروبا كما يستوجب تلبية للحدود الجديدة.
- مسألة الجمع بين متطلبات الأمن الداخلي ومشكلة الحدود وذلك بإعادة صياغة الحدود بمشاركة الدول طبقا لمعايير متميزة خاصة.
- مسألة شمل الدول للانضمام في الاتحاد دون أي نزاعات على الدول الأخرى التي يسعى الاتحاد بقيام علاقات معها.
- مشكلة إنشاء مجموعة أمن داخل الاتحاد دون شعور الدول المجاورة بأنهم في طرف آخر.
- قضية تدخل الدول المجاورة في المسائل المهمة للاتحاد كالإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

¹سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، عدد5، ص 346.

² Commission des communautés européenne : document politique européenne de voisinage d'orientation, Bruxelles, 2004,p 02.

³ Lionel Vrdy, l'Europe et la méditerranée dix ans après Barcelone : voisins d'orénavant, l'année de Maghreb,2004, paris, p03.

- السياسة الأوروبية للجوار تهدف الى تقسيم المسؤوليات بين دول الاتحاد ودول الجوار، اضافة الى القضاء على كل الآثار السلبية التي تهدد الاستقرار في المنطقة، وهذا ما أكدته الوثيقة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي 2003 وذلك بتقاسم المهام والمسؤولية المشتركة للرد على كل التهديدات والتحديات في المتوسط.¹

وتعمل سياسة الجوار وفق ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

- **الملائمة:** وذلك بمشاركة البلدان دون الضغط في اختيار الأولويات والبرامج.
 - **التمايز:** المتمثل في عدم التفريق بين الدول.
 - **التدرج:** أن كل عمل يقابله عمل منجز بحيث كل دولة تقوم بتقديم بطاقة لذلك العمل.
- ويتم تقرير أوجه التكليف الإيجابي زيادة الحافز المالي والتعاون أو التكليف السلبي يصدر العقوبة ويفرق الجار عن جاره، فهذه السياسة تتمحور على أصعدة وهي:
- **الصعيد البنيوي:** يشرع القوانين ويتوجب على الدول احترامها ويقوم بتقسيم العمل على المشاركين.
 - **الصعيد الإداري:** يقوم بتقديم النهج الذي ينبغي متابعته ويتوجب اتباعه.
 - **صعيد الأداء:** يقوم بالتخطيط والتنظيم للوصول الى حلول منافسة لبلوغ مبتغاه.
- وهناك مجالات متعددة أعطت لها سياسة الجوار أهمية:
- التعاون والابتعاد عن الخلافات والعمل بالقيم المشتركة .
 - التعاون في الشؤون الداخلية والأمور القضائية.
 - المساهمة في بناء جو تعايش وتقارب بين الدول.
 - ترقية البنى التحتية وتطوير المجال البيئي.

¹ خديجة بركة، المرجع السابق ذكره، ص ص 105-106.

- تعزيز العلاقات الثنائية وسياسة الجوار.

- القيام بالجهود لتطوير التعليم والتنمية المستدامة.¹

• آليات سياسة الجوار الأوروبية:

تقوم سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من مخططات العمل ذات الطابع الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في هذه السياسة، ويتم تطوير هذه السياسة من خلال التشاور والتنسيق فيما بينها تماشياً مع التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة، والمخططات تم الاعتماد عليها من طرف المجلس الأوروبي في فيفري 2005 وتتمثل في:

1- الحوار السياسي المدعم:

يتمثل في الوقاية من الأزمات وإدارتها من التهديدات المشتركة كالإرهاب، الجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل إضافة إلى إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

2- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

وذلك عن طريق تقديم الدعم والمساعدات المالية، وتوطيد الروابط الثقافية، التربوية، البيئية والعلمية.

3- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:

وذلك بتنظيم القوانين والمقاييس التجارية في شتى المجالات الادارية، الجمركة، الزراعة، الصحة والغذاء ما يسهل في دخولها الى الأسواق.

4- العدالة والشؤون الخارجية:

هدفها تنظيم الحدود المشتركة بين الدول وإدارتها وكذلك العمل وفق إجراءات كمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة وكذلك دعم الأنظمة القضائية بتوسيع القضائي والشرطي.

¹سهم حوري، الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغربية، مجلة الفكر، عدد8، ص ص 353-354.

5- ربط الحوار:

في العديد من المجالات كالطاقة النقل، البيئة، مجتمع المعلومات والبحث والابداع.

6- الاتصال بين المجموعات:

يعني تنمية الموارد البشرية ولاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

7- التعاون الجوي:

وذلك بتعزيز التعاون في نطاق أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه وبين دول الجوار ذاتها، خاصة القريبة جغرافيا مع بعضها البعض.¹

• أهداف سياسة الجوار:

- تهدف سياسة الجوار الأوروبية الى القيام بعلاقات تعاونية مع جيرانها لمعالجة المشاكل الأساسية.
- اقامة منطقة مشتركة يعم فيها الأمن والسلم، التعاون والعدالة.
- تهدف السياسة الى تحقيق وضمان حدود آمنة وفعالة.
- تطوير وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة التحديات المشتركة.
- العمل على تحرير التجارة لتحقيق التكامل التجاري الإقليمي وجعل المنطقة الاقتصادية فعالة للتنمية المستدامة.
- جعل الفضاء المتوسطي منطقة للتبادل الاجتماعي، الثقافي، من خلال وسائل الاعلام والاتصال.
- تقديم المساعدات المالية التي تربط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة من خلال الاتفاقيات الثنائية.¹

¹ جعفر عدالة، المرجع السابق ذكره، ص 6.

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.

1- نشأة فكرة الاتحاد المتوسطي:

تعود فكرة تأسيس الاتحاد المتوسطي الى ما يقارب قرن من الزمن بل هي فكرة قديمة بحيث كانت فكرة تأسيس هذا الاتحاد من طرف المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي "هينري قينو" الذي طرح هذا المشروع لأول مرة في 27 فيفري 2007 في مدينة طولون الفرنسية، أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" وبعد فوزه في الانتخابات الرئاسية أصر في خطابه الرئاسي عن تجسيده فكرة الاتحاد المتوسطي في شهر ماي 2007 وذلك خلال زيارته لمدينة طانجا المغربية في 23 أكتوبر أعلن رسميا من شعوب المنطقة أن تتحد معا حول أكبر وأجمل الأفكار الإنسانية وطالب من جميع الدول المتوسطية العمل سويا من أجل تحقيق هذه المبادرة²، وفي يوليو 2008 أعلن الرئيس الفرنسي "ساركوزي" عن انطلاق هذا الاتحاد وذلك في قمة باريس التي ضمت 44 قادة ووزراء الدول الأعضاء ويهدف هذا المشروع الى إقامة مشروعات تنموية بشأن المتوسط ودوله، إلا أن العواصم الأوروبية عرفت تحفظها اتجاه المبادرة الفرنسية ولهذا تدخلت ألمانيا عبر "أنجيلا ميركل" عن التخوفات الأوروبية من هذا المشروع وعبرت عن شكوكها في رغبة فرنسا لعب دور الفارس الوحيد لتوسيع نفوذها في الجنوب بحيث توصلت "أنجيلا ميركل" في 8 مارس 2008 الى تعديل صيغة المشروع الفرنسي بصيغة تخدم أوروبا وتخدم أوروبا الموحدة وتم تحويل صيغة المشروع من الاتحاد المتوسطي الى صيغة أشمل وأنسب مسار برشلونة الى الإتحاد من أجل المتوسط.³

2- دوافع قيام المشروع:

من بين أهم دوافع إنشاء المبادرة الجديدة:

¹نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمو لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص 119.

²عبد القادر المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والأفاق، د ب ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 45.

³رتيبة برد، المرج السابق ذكره، ص ص 227-228.

- الخلل الذي وقع فيه مسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية يعد سببا رئيسيا في إعادة صياغة وإحياء الفكرة المتوسطية وتفعيلها من اللاحاح الأوروبي عموما والألماني خصوصا على طرح هذه الفكرة الجديدة في إطار الاستمرارية مع مسار برشلونة.
- تأزم الأوضاع في الشرق الأوسط وتعدد الأزمات والخلافات في منطقة المتوسط هو السبب الرئيسي في تبلور هذه المبادرة من أجل تفعيل دور الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم لأوروبا دور إقليمي أكبر في حل قضايا المتوسط، من خلال تكثيف الجهود لدعم مسار السلام في الشرق الأوسط.

كما يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي حجرة العثرة الأساسية أمام مشاريع الشراكة الأورو متوسطية إضافة الى قضية الصحراء الغربية التي تعد شكل من أشكال تصفية الاستعمار في القرن الواحد والعشرين الأمر الذي أدى الى جهود التعاون بين الضفتين.¹

وتعد قضية الأمن من الأسباب الرئيسية لبناء إطار جديد لمواجهة كل التهديدات والتحديات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة المتوسطية التي أصبحت من المناطق الأكثر تهديدا في العالم بتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، والمخدرات وما ينتج عنها من جريمة منظمة عابرة للحدود.²

3- الدول المعنية بالمشروع:

غرب المتوسط: دول أوروبية منها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال.

دول عربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا.

شرق المتوسط: المتمثلة في دول أوروبية مالطا، قبرص، اليونان.

والدول العربية: السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، مصر. الى جانب تركيا واسرائيل.

تجمعات: الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي.

¹ يمينه عطيش، المرجع السابق ذكره، ص 111.
² رتيبة برد، المرجع السابق ذكره، ص 230.

4- محتو المشروع:

خرج رؤساء وحكومات الدول مجتمعة في اعلان مشترك مكون من 10 صفحات ويتشكل من مقدمة و33 فقرة وفيها الخلاصة والفقرتين 23،33 شكلت خاتمة البيان واقترحت هذه القمة ستة مشاريع وهي كالتالي:

- اقامة برنامج للطاقة الشمسية.
 - العمل على تنمية المؤسسات الاقتصادية للدول العضوة.
 - انشاء جامعة أورو متوسطية ولم يتم انجازها بعد.
 - تنقية مياه بحر المتوسط.
 - بناء طريق سريعة برية، بحرية، لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع بين دول المتوسط.
 - العمل المشترك على انشاء حماية مدنية ضد الكوارث الطبيعية.¹
- يعتبر الاعلان أن الهدف الأساسي لهذا المشروع هو التفاهم على مختلف المستويات في المستقبل وأن الاتحاد له أغراض مشتركة حيث ينبغي على المشاركين التخلي على الرهانات ومحاولة تحقيق النمو و السلام، محاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، كما يتمحور الإعلان أيضا على خلق المتوسط على أساس مبادئ مشتركة حقوق الإنسان، الديمقراطية، حقوق المرأة والأقليات ومحاربة العنصرية.
- وأصر كذلك على الدول المشاركة بنشر مجموعة من القيم الديمقراطية، التعددية الحزبية، احترام حقوق الإنسان، والحريات وتوصل الاعلان الى منهج عمل المشروع وهذا يكون بتعدد كل عامين بالتناوب بين الدول المتوسطية واجتماع وزراء الخارجية مرة في السنة، كما تم إنشاء مجلسين لهذا المشروع:
- الأمانة العامة.
 - اللجنة الدائمة المشتركة.

¹رتيبة برد، المرج السابق ذكره، ص 235.

وقد وافق الطرف العربي على الرئاسة المشتركة (المصرية-الفرنسية) بعد الاجتماع بينهم بحيث عقدت القمة التأسيسية لهذا الاتحاد في باريس يوم 13-14 جويلية 2010.¹

جاءت هذه السياسة لتقديم دفعة جديدة لمسار برشلونة وتفعيلها لتصبح شراكة تامة بين الضفتين من خلال:

- تأييد التلاحم بين الأطراف بواسطة اقتراح مشاريع.
- تقييم المسؤوليات لمواجهة التحديات الأمنية، الإرهاب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية.
- القيام بمشاريع ضخمة ملموسة لها بعد أمني كمنع اجراءات مناورات عسكرية في حوض المتوسط وإزالة التلوث الكيميائي والصناعي.
- الارتقاء بالمستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.²

5- أهداف وآليات الاتحاد من أجل المتوسط:

القيام بمجلس منتظم يكون تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوروبي لمعالجة قضايا الطاقة والأمن، الهجرة، ومكافحة الإرهاب أي مناقشة الركائز التالية:

- البيئة والتنمية.
- حوار الثقافات.
- النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
- الأمن المتوسطي.
- مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية باحتياطات الغازية لشمال افريقيا خاصة الجزائر، ليبيا، مصر.

¹ مهدي شحادة، الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة شؤون الأوساط، م:3، 2009، ص ص 41-45.
² قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من متطور أقطابه. التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 111.

- جعل الاتحاد المتوسطي محركا للتعاون في منطقة المتوسط.
- ومن الآليات المقترحة لتجسيد أهداف هذا الاتحاد تتمحور حول:
- انشاء بنك متوسطي للاستثمار مماثل لنموذج البنك الأوروبي للاستثمار يقوم بتقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.
- إقامة أمانة عامة للاتحاد لتحضير القمم القادمة مشكلة مجموعة الثمانية وتكون هذه الأمانة خفيفة في هياكلها وأعمالها تجنباً للبيروقراطية وهذه القمم هي المجلس المتوسطي على شكل المجلس الأوروبي.
- ضرورة تزويد الاتحاد بنظام الأمن المشترك وأيضاً مجلس رئاسي تتناوب رئاسته على مستوى قمم دورية على شكل قمم الاتحاد الأوروبي.
- حسنت قمة الاتحاد الأوروبي ببروكسل في 14 مارس 2008 لطرح اشكالية التداخل بين الاتحاد المتوسطي ومسار برشلونة وتم تعديل تسميته من الاتحاد المتوسطي الى مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط وقد جاء هذا القرار انعكاسا لما يلي:
- انتقال الوصاية على المبادرة المشروع من فرنسا الى الاتحاد الأوروبي.
- اعادة الصيغة الثانية للمبادرة تحديثا لمسار برشلونة ودفعة جديدة له.
- الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع وليس الدول المتوسطية فقط.¹
- الشراكة الأورو جزائرية في التعاون الأمني:

قبل التطرق لمحور الشراكة الأورو جزائرية يجدر بنا الإشارة الى أن التهديدات الأمنية التي عرفتھا منطقة المتوسط لها دور فعال في إيجاد سبل الشراكة والتعاون بين ضفتي المتوسط بشكل عام،

¹ جعفر عدالة، المرجع السابق ذكره، ص 9.

وإبراز التعاون الأورو جزائري بشكل خاص من خلال تأسيس مجموعة 5+5، بحيث التزمت هذه المجموعة بالمساهمة في تحويل المتوسط الى منطقة للسلم والتعاون.

كانت الجزائر في اجتماع بعث حوار 5+5 بلشبونة 2001 ثم تونس 2003، بحيث شاركت في كل النشاطات العسكرية والأمنية لمجموعة 5+5 منذ تأسيسها، واحتضانها اجتماعات لجنة الدفاع المكونة من وزراء دفاع المجموعة مرتين سنة 2005، كما احتضنت وقادت لأول مرة في أكتوبر 2008 مناورات الماد وهذا من خلال مجموعة 5+5 أما من جهة اتفاق الشراكة الأورو جزائرية فقد وقعت العديد من دول جنوب المتوسط على الاتفاقية الأولى مع دول الاتحاد الأوروبي، وهذه الاتفاقية عرفت مرحلة جديدة في علاقاتها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، باستثناء الجزائر التي لم توقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، الا بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001، وهدف هذه الاتفاقية انشاء منطقة تبادل حر، كما تضمنت المحاور الرئيسية الثلاث التي درجت في اعلان برشلونة.

ففيما يخص محور السياسة والأمن فيتضح في فضل العدالة والشؤون الداخلية من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الذي يتمحور حول معالجة قضايا انتقال الأشخاص والتأشيرات ضمن المادة 860، الهجرة غير الشرعية ضمن المادة 84، التعاون القانوني والقضائي في مادة 85، الوقاية من الجريمة المنظمة وفق المادة 88، مكافحة المخدرات المادة 89، التعاون فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب ضمن المادة 90.

تعد مشكلة الإرهاب من أولويات واهتمامات دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث كانت الجزائر مازالت تعاني من ظاهرة الإرهاب وهذا ما أدى بالطرفين الى الاتفاق عن التعاون من أجل الوقاية من الأفعال الإرهابية وردعها، اضافة الى تبادل المعلومات حول الجماعات الارهابية وشبكات دعمها، وعلى تبادل الخبرات حول أفضل الوسائل والتقنيات لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

ومن خلال هذا يظهر دور الجزائر في تدويل قضية الإرهاب على المستوى الدولي، الاتحاد الأوروبي، والحلف الأطلسي وهذا ضمن اعلان الحرب الدولية على الإرهاب بعد الاعتداءات الإرهابية على مركز التجارة العالمي.¹

أما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية نجد المادة 84 من الاتفاق حول تنقل الاشخاص والتأشيرة، السلطات الجزائرية اتخذت مجموعة من التدابير الأمنية والتشريعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008 الذي ينص على حبس المهاجرين غير الشرعيين لمدة 6 أشهر كاملة ويتم محاكمته ثم يتعرض لرهن الحبس المؤقت وفق المادة 175 من القانون 10/190 الصادر في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 651/66 المؤرخ في 8 ماي 1966 الذي يحتوي على قانون العقوبات الجزائريين، وتشديد العقوبة بالنسبة للمورطين في الاتجار بالبشر ومساعدتي شبكات الهجرة، بحيث تصل عقوبتهم الى عشر سنوات اضافة في اتباعها لسياسات مختلفة للقضاء على هذه الظاهرة، من خلال وضع عدة مخططات اقتصادية وقامت باستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة. فممنذ عام 2000 قامت الدولة بوضع برامج سياسية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتجسيد آليات كالوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Anseg ووكالة صندوق التأمين عن البطالة Engem .

وفي عام 2003 أكد اتفاق الشراكة على ضرورة تسهيل تنقل الأشخاص، التي نصت عليها المادة 83 من هذه الاتفاقية، أن الأطراف يعملون على تسهيل تنقل الأفراد فيما بينهم فإنهم سيسهرون وفق التشريعات الاتحادية والوطنية السارية من أجل سرعة وسائل منح التأشيرات.

كما يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشركة الأورو جزائرية أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي الأمني والاجتماعي كمسألة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب لذا أكد الطرفان على

¹مراد مقعاش ، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو جزائري، المتوفر على الرابط التالي: <http://www.democraticac.de/?p=42040,22/05/2017>، 11:17.

ضرورة التعاون في هذا المجال بدعم التنسيق المتبادل في معالجة النزاعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري والعائلي إضافة الى تبادل الخبرات في هذه المجالات كحقوق الإنسان والديمقراطية حيث حددت المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مسؤوليتهما في احترام دعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها خاصة في الجزائر وقد خصصت المفوضية الأوروبية نسبة 10.3% من مبلغ إجمالي قدره 100 مليون أورو لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين.

إلى جانب اتفاق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل اجراءات تسليم التأشيرة في اطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي، إضافة الى مراقبة الهجرة غير الشرعية دون تطويرها باستخدام الوسائل في اطار احترام القوانين الدولية.

وللمهاجرين الشرعيين في أوروبا، قدمت لهم الشراكة الأمنية والاجتماعية ظروفًا سكنية مواتية كتعليم الأطفال، والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية في قوانين الدول المضيفة، وقد نصت المادة 68 على أنه يعامل العمال الجزائريين أو من دول أخرى بنفس التعامل الذي يطبق على الأوروبيين من دون تمييز أو تفرقة في حقوقهم المادية والمعنوية وكذلك العكس.¹

كذلك عرف التعاون الأورو جزائري ازديادا في المجال الأمني من خلال زيادة الترابط وتبادل المعلومات أكثر بين الإنتربول والجزائر منذ بروز تنظيم داعش، خاصة بعد اعلان زعيمه أبو بكر البغدادي الجزائري ولاية تابعة لتنظيمه، كما تلقت الجزائر في الفترة الأخيرة مذكرة أمنية تحت تسمية تنامي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان تخص تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب والجريمة الالكترونية والهجرة غير الشرعية والجريمة المالية.

دعت التوصية الأولى الواردة في المذكرة بأن الجزائر يجب عليها أن ترفع من توزيع المعلومات حول المقاتلين الأجانب وعرقلة سفرياتهم، واستغلال القواعد البيانية الخاصة بمراقبة الحدود، كما نهبت

¹ منيرة بلعيد، ديناميكيات الأمنية الجديدة في الاقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، ملتقى قسنطينة، 2008، ص 109.

الشرطة الدولية في توصياتها الثانية الجزائر الى تقوية تدابير مكافحة الجريمة الالكترونية من خلال تدعيم تبادل المعلومات واستعمال آليات منظمة الإنتربول من أجل دعم التحقيقات والتحسيس بالمخاطر المترتبة عن هذا النوع من الجريمة.

ومن هنا يسعى الإنتربول وراء هذه التوصيات باعتمادها على الجزائر لخدمة مصالح الدول الأوروبية، وجعله كجندي يواجه هذه التهديدات، بدعوى التعاون لتحقيق ترتيبات أمنية في المتوسط، الا أنها تندرج في سياق علاقات مصلحة، فالإنتربول هدفه حماية الدول الأعضاء التي تنتمي اليه، خاصة بعد تفاقم الهجمات الإرهابية في أوروبا وتداعيات الجريمة التي تتخطى الحدود.¹

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورو متوسطية.

يواجه مستقبل الشراكة الأورو متوسطية ثلاثة سيناريوهات خصوصا بعد التغيرات والتحولات التي شهدتها منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبهذا سنحاول أن نفصل في كل سيناريو جميع الاحتمالات التي يمكن أن يقع فيها المسار المستقبلي للشراكة سواء في الغد القريب أو المستقبل البعيد.

المطلب الأول: سيناريو نجاح الشراكة الأورو متوسطية.

هذا السيناريو مرتبط أساسا على فكرة التنمية المشتركة والتي تستند على فكرة تضامن المصالح والأهداف وتداخلها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط والتي استطاعت بتوجيه وتركيز بعض الصناعات غير المنافسة التي حكم عليها بالفشل وذلك بإعادة بناء الفضاء الأوروبي.

فالمؤسسات التي تعاني من بعض الصعوبات تم تحويلها الى مناطق أخرى من أجل كسب منافع للطرفين، كما سمح هذا التحول لدول جنوب حوض المتوسط بتوفير مناصب العمل وتطوير طاقة الانتاج والتصدير وتنمية الخبرات الفنية والتكنولوجية لتحقيق الاستثمار أما من جهة الاتحاد الأوروبي هذا التحول سمح بإنقاذ مشاريعها التي تعيقها بعض التحديات والمشاكل، ما يسمح لها بالتنافس، وكذا البحث عن

¹مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو جزائري على الرابط التالي:

<http://www.democraticac.de?p=42040/22/05/2017,11:52>.

أسواق جديدة، فهذه الفكرة لا يمكنها أن تتكرر درجة التفاوت الاقتصادي بين الضفتين الا أنها أكدت بأن هناك عوامل موجودة للتكافؤ والتلاحم بين الدول.

- المتغير الأول:

المتمثل في نمط العلاقات بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي اذ نجحت عملية الاندماج في أوروبا، كما نصت عليه اتفاقية ماسترخت واتفاقية أمستردام، خصوصا في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فاحتمالات تدعيم العلاقات الأورو متوسطية تكون كبيرة جدا في هذه الحالة.¹

وهذا السيناريو يمكن تحقيقه في حالة القضاء على الخلافات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي حول السلوك الخارجي كالخلاف الموجود بين ألمانيا وفرنسا، وهذا ما ينعكس ايجابيا على مشروع الشراكة الأورو متوسطية، ويمكن تجاوز مشكلة الوزن النسبي لدول أوروبا الجنوبية في ظل مشروع التوسيع نحو الشرق بالقضاء على التخوفات القائمة حول الدور الألماني داخل أوروبا الموحد وهذا ما يشكل رهانا متوسطيا في اطار اعادة تشكيل وتنظيم المحيط الأوروبي في هذه الحالة.

- المتغير الثاني:

المتمثل في نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض المتوسط كون أن الاتحاد الأوروبي يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية مشروعا شاملا وجديدا، يختلف عن السياسة المتوسطية الأوروبية لثلاث أسباب:

- امتلاك الأوروبيون نظرة استراتيجية ومستقبلية لحوض المتوسط بفضل إنشاء منطقة تبادل الحر.

- أن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص ص 136-137

- تطوير مجالات التعاون ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والاتصالات.

ومن ناحية أخرى المشروع الأورو متوسطي وُلِدَ مجموعة من المخاوف المترتبة عن التحدي الأمني بسبب تفاقم الفوارق بين صفتي المتوسط في شتى الميادين، كما لعب التغير الجيو اقتصادي في تبلور عولمة الاقتصاد تزامنا مع الثور التكنولوجية في مجال المعلومات والمواصلات في تفعيل المسار الأورو متوسطي.

وفي الأخير اذا استطاع الاتحاد الأوروبي ببناء علاقة تشاركية مع دول جنوب الحوض تتمحور على أساس فكرة التضامن وتداخل المصالح بفضل القرب الجغرافي وابتعاده عن الوصاية والتدخل، هذا ما يؤدي حتما في نجاح المشروع.¹

- المتغير الثالث:

الذي يتضمن علاقة القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تحت حركية العولمة الإقليمية، لمنافسة القوى الاقتصادية الكبرى كاتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا وأخرى آسيوية، وهذا ما جعل الاتحاد الأوروبي في وضعية لا يستطيع فيها دخول المنافسة الا بإقامة منطقة يسودها الاستقرار سياسيا واقتصاديا مع شركائه للضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط. وهذا المشروع جاء لاعتبارين أساسيين هما:

- اعتبار سياسي استراتيجي كحاجة أوروبا في توحيد آرائها رغبة في مواجهة العجز منذ تفكك الاتحاد السوفياتي كحرب الخليج، البوسنة، ألبانيا، كوسوفو.

- اعتبار اقتصادي لتكوين أوروبا لمنافسة اقتصادية كبرى مع الولايات المتحدة واليابان.

¹ إبراهيم قلوز، الشراكة الأورو-متوسطية ورهانات الأمن والسلام في المنطقة متوفرة على الرابط التالي:

<http://www.arbrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533-في-المنطقة-السلام-الأمن-وراهانات-الشراكة-الأورو-متوسطية>
ht ml,17/05/2017,18:30.

يمكن اعتبار حوض المتوسط فضاء تتلاقى وتتصادم المصالح الأوروبية والأمريكية، وهذا ما أدركه الأوروبيون بأن المصالح الأوروبية ليست بالضرورة ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها، بحيث كانت ندوة برشلونة محاولة أوروبية لا عادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وذلك لامتلاكها وسائل لا تمتلكها الولايات المتحدة كالقرب الجغرافي وترابط المصالح الاقتصادية والاجتماعية وكل هذا تعد أوراق رابحة لصالح الاتحاد الأوروبي .

كما أن النجاح في إنشاء منطقة التبادل الحر في حد ذاته يعتبر انجازا للشراكة، ويبقى الدور على دول الضفة الجنوبية لغزو الأسواق الأوروبية وانتزاع الاعترافات القيمة من الاتحاد لشعوب المنطقة، وكل مدخل مستقبلي من وراء هذه الشراكة يمنح تحفيزات جديدة لتطوير وتعزيز التكامل الأورو متوسطي اضافة الى الاصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية فتحت مجالا واسعا أمام امكانية إعادة العلاقات الأورو متوسطية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية.¹

المطلب الثاني: سيناريو اخفاق الشراكة الأورو متوسطية.

تعطل المسار الأورو متوسطي وانهيائه يقوم على جملة من الافتراضات، وهي كالتالي:

يعد اخفاق مسار برشلونة بإخفاق التكامل بين الطرفين من خلال فشل التجربة التكاملية في الضفة الجنوبية للمتوسط عكس التجربة الأوروبية الذي يتمثل في عدم قدرتها على الاستمرارية للوصول الى الأهداف المرغوبة التي رسمتها منذ البداية.

- اضافة الى الخلاف التركي اليوناني، قضية الصحراء الغربية، الخلافات في منطقة البلقان كل هذه الخلافات والنزاعات تزداد وتتفاقم وهذا ما يشكل عجزا كبيرا على الاتحاد الأوروبي ومسار برشلونة وحوار 5+5 على حل هذه القضايا ما يؤدي الى فشل تحقيق السياسي والأمني في هذه المنطقة المتوسطية.

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 138.

ويمكن تصور مجموعة من الاحتمالات غير المرغوبة، بداية من المساعدات الأوروبية وصولاً إلى المواجهة العسكرية، ويعود للأسباب التالية:

- تفكك الكتلة الشرقية دفع الأوروبيين منذ الحرب الباردة إلى عزل واختيار جيرانها المفضلين والتخلي عن حوض المتوسط بقرار سياسي، واعتبارها منطقة متخلفة لانعدام الامكانيات المتاحة للقضاء على هذه المشكلة.¹

من جهة أخرى التطور السياسي لأي دولة في وجهة نظر دول الجنوب تعني نقص الإدارة للتكامل مع جيرانها وعدم قبولها للمشاركة لغياب المساواة في العلاقات الجديدة المبنية في المنطقة.

- غياب وسائل بناء الثقة والأمن بين دولتين أو أكثر يؤدي إلى ظهور صراع في المنطقة ويمكن تصور سيناريو اخفاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية من خلال المتغيرات الثلاثة:

- **المتغير الأول:** يتمحور حول نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي، بحيث تعد الأوضاع التي عاشتها أوروبا في الوضع الراهن أدى بها إلى تغيير سياستها وذلك بتوجهها الداخلي وانطوائها على الذات وهذا يعود لسببين هما:

- الأزمة البلقانية التي نبهت الأوروبيين إلى المشاكل الجديدة التي قد تعصف المشروع الأوروبي، حيث ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية تطرح في أوروبا مشكل الإثنيات.

- عدم وجود الاستقرار الذي تركه الاتحاد السوفياتي بعد تفككه، دفع الأوروبيين بالاهتمام والتركيز على الشرق، على حساب الجنوب.

وهذا الانسحاب قد ينتج الخلافات التقليدية بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وهذا ما سنعكس سلباً على مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، بحيث لا يمكن إخفاء التوجهات كل من بريطانيا الأطلسية اتجاه الولايات المتحدة والتطلعات الألمانية نحو الشرق بمعنى أن ليس من مصلحة ألمانيا أن تتحول من جديد

¹ بدون مؤلف، إنجازات وإخفاقات الشراكة الأورو-متوسطية، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/programmes/fromeurope/2005/5/11,17/05,2017,18>: 45.

إلى خط فاصل بين عالمين مختلفين أي أوروبا الغربية الغنية المستقرة من طرف، وأوروبا الشرقية التي تعيش فوضى اقتصادية ولا استقرار سياسي من طرف آخر.

- المتغير الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، أشير في البداية أن

دول جنوب المتوسط استقبلت انتصار الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية، وفي نفس الوقت

عبرت الدول المتوسطية الجنوبية عن تخوفها من تصحيح اقتصاديات أوروبا بالشرقية على

حسابها ومنافستها على مستويين:

1- مستوى اليد العاملة: فهي يد عاملة مؤهلة أفضل من اليد العاملة في جنوب المتوسط.

2- مستوى الاستثمارات: توفرها لإمكانات كبيرة لوجود قاعدة صناعية إنتاجية سابقة.

- المتغير الثالث:

نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالرغم من علاقة أوروبا بجوارها الجغرافي إلا أنها تعرضت للانعكاسات السلبية المترتبة عن حالة اللااستقرار التي عرفت المنطقة.

لقد شكل تشتت يوغوسلافيا والحرب في البوسنة وكوسوفو اختبار حقيقي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، خاصة في جانب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي عجزت في تسوية هذه الأزمة، هذا ما أدى إلى استمرارية الدور الأمريكي داخل أوروبا.

إضافة لهذه المؤشرات عرفت منطقة المتوسط أربعة عوائق في إنشاء منطقة للتبادل الحر:

1- تموقع منطقة المتوسط بين مناطق الاضطراب السوسيو سياسي في العالم، وهذا ما يؤدي إلى

عدم التشجيع على التكامل والاستثمار.

2- حجم منطقة المتوسط المتواضع، وقدرتها التنافسية الضعيفة.

3- عرفت منطقة المتوسط حالة من التفتك.

4- المحورية والانفصال، أدى بدول المنطقة للبحث عن شريك محوري واحد هو أوربا، وهذا ما يشكل

عجز في بناء علاقات سلمية فيما بينها.¹

المطلب الثالث: سيناريو الوضع القائم.

هو سيناريو يفترض على استمرارية الوضع على حالته دون تغيير كون أن الاتحاد الأوروبي مترددا ومتخوفا في تعاملاته مع جنوبه، على عكس الولايات المتحدة التي تسعى إلى بسط نفوذها والهيمنة على المنطقة، بحيث يشكل المتوسط مجالا للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للاعتبارات التالية:

1- أوربا اليوم لم تعد متفرقة، لكن ليست موحدة بالشكل الكافي، وهذا يعود لغياب قاسم مشترك

لتوجهاتها السياسية في المستقبل.

2- التواجد الأمريكي في أوروبا ينعكس على طبيعة العلاقات الأورو أمريكية.

3- صعوبة تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة البحر المتوسط كما جاءت به برشلونة، بسبب

الخلاقات القائمة بين فرنسا وألمانيا حول المساعدات المالية المقدمة لكل من مطقتي شرق أوروبا

وحوض المتوسط.

وتستمر حالة الشك حول مستقبل المتوسط وعلى العلاقات الأورو-متوسطية، بانتقال العدوى من دول

عرفت أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة، إضافة إلى المشاكل الكبيرة التي تعيشها المنطقة

ونجاح هذا السيناريو يعني أن المنطقة في طريقها إلى الانفجار وهذا ما يأخذ أشكال مختلفة ومتعددة:

1- تقاوم الهجرة نحو الشمال مثل الأزمة الألبانية بحيث يتضاعف عددها في هذه المرة.

2- القيام بعمليات انتقامية في الشمال كالاغتيالات والتفجيرات.

3- التدخل العسكري المباشر.

ويمكن شرح هذا السيناريو من خلال المتغيرات الثلاثة:

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص ص140، 141.

- **المتغير الأول:** نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي، واستمرارية حالة من الشك نحو السلوك الألماني اتجاه شرق ووسط أوروبا وستبقى مسألة الوزن النسبي لدول القوس اللاتيني داخل الاتحاد الأوروبي تطرح نفسها كما تحافظ بريطانيا على ارتباطها التقليدي الأطلسي.

بعد مرور عام تقريبا على استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف باسم والذي هز الأسواق ستقوم تيريزا غدا باستصدار المادة 50 لتفعيل بدء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد عام من الحملات المؤيدة والمضادة لاشتراك بريطانيا في الاتحاد الأوروبي وفي الثالث والعشرين من يونيو 2016، تم إجراء تصويت للشعب حول ما إذا كان ينبغي على المملكة المتحدة المغادرة أو البقاء في الاتحاد الأوروبي. احتل خيار المغادرة نسبة 51.9 % من التصويت مقابل 48.1 %، مما يعني أن أغلب المصوتين بالمملكة المتحدة رجح الصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ستبدأ المملكة المتحدة غدا، عند استصدار المادة 50، عملية التفاوض بشأن شروط خروجها مع المسؤولين بالاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع إنتمام الخروج في وقت ما عام 2019. وهذا كله ما يؤدي إلى عرقلة تفعيل الشراكة الأورو-متوسطية.¹

- **المتغير الثاني:** نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ويظهر ذلك في تخوف الاتحاد الأوروبي واستمرارية شكه في التعامل مع الضفة الجنوبية بسبب مخاوفه ضد التحديات الامنية المتصاعدة من جنوب المتوسط غير المستقرة والفقيرة، أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط لديها نظرة شك وارتياح نحو الاتحاد الأوروبي اتجاه نواياه الحقيقية المرتبطة

¹ <http://ar-blog-ufx-com/7/05/2017,14:42> متابعة-خروج-بريطانيا-من-الاتحاد-الأور

بسياسات الاحتواء والهيمنة إضافة إلى التبعية التي تسيطر على العلاقات الأورو متوسطية اليوم.¹

- المتغير الثالث: نمط علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومن خلال غياب نظام دولي جديد يؤدي إلى استمرار الفوضى التي تتحكم بها العولمة الإقليمية بفعل تأثيرها على العلاقات الدولية وذلك باستمرار التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كون أن الفضاء المتوسطي فضاء مناسباً للتنافس والصراع. إضافة إلى تغيير طفيف في منطلق أن محددات الشراكة لا زالت تعيقها مجموعة من العقبات المستعصية على الحل، كالصراع العربي الإسرائيلي، استمرار العقدة الحضارية والدينية من خلال تنامي العداء ضد الإسلام، وعجز أوروبا على اتخاذ سياسات خارج الأطر التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكون أن دور الاتحاد الأوروبي لا يناقض خيارات أمريكا وإسرائيل بل هو مكمل له. كما يساهم التشتت العربي وانعزال السياسات القطرية في الاكتفاء بهذه الحصيلة المحدودة من الشراكة.²

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 142-143.

² إبراهيم قلوز، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/delbat/show.art.asp?aid=527500,17/05/2017,19:37>.

خلاصة الفصل:

إن المبادرات الأوروبية في حوض المتوسط أتت مباشرة بعد شعور الاتحاد الأوروبي بالتحديات والتهديدات الآتية من الجنوب وقد سعت من خلال هذه السياسات إلى ضمان أمن واستقرار حوض المتوسط بهدف تحقيق مصالح مشتركة إلا أن نوايا الاتحاد الأوروبي الحقيقية تتمثل في تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح المشتركة، ويظهر ذلك في تعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة مع الضفة الجنوبية على حدى وهذا ما يؤدي إلى عدم تحقيق الوحدة للدول الجنوبية ونظرا لما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن كل هذه السياسات لم تحقق كافة الأهداف المسطرة، مما أدى بهذه المبادرات إلى التعثر والفشل ويعود ذلك أسباب عديدة، بحيث نجد الاتحاد الأوروبي، يحقق محتوى هذه الاتفاقيات على أرض الواقع وهذا ما جعل دول جنوب المتوسط تابعة للضفة الشمالية أي دول شمال المتوسط وهذه المبادرات السياسية حقيقية تصب في وعاء واحد وهو تحقيق المصلحة الأوروبية.

خاتمة

خاتمة

شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا في قيام دراسة العلاقات الدولية، إثر التحولات والتغيرات بحيث وجد الأكاديميون والسياسيون انقسم أمام سباق دولي جديد يتميز بتسارع الأحداث سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي لكل دولة، وذلك من أجل سرعة التكثيف مع هذه التحولات والاستجابة للبنية الدولية الجديدة بكل أبعادها.

تعتبر الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولات على الساحة الدولية بفعل تنامي التهديدات والرهانات الأمنية الجديدة الصاعدة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة لإعادة التنظيم في النظام الدولي والعلاقات الدولية، واعتبرت كمعطيات أساسية لإعادة صياغة مفهوم الأمن من أجل الاستجابة لهذه الرهانات والتحديات بوضع مقاربات ملائمة للتفسير والتحليل والتنبؤ بالوضع القائم.

إن مفهوم الأمن من المفاهيم التي عرفت تحولا، بحيث خرج هذا المفهوم من اطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة فالمنظور التقليدي نجد المدرسة الواقعية التي حصرته في البعد العسكري، حيث ركزت دراستها على القوة العسكرية كعامل محدد في تحقيق مصلحة الدولة وهو البقاء، الى مفهوم أوسع ليشمل أبعاد جديدة كالثقافة الاقتصاد والبيئة وقد كان لإسهام مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية برائدها باري بوزان الذي انطلق من قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية ونجد باري بوزان انطلق من نظريته الأمنية بتعريف أوسع وأشمل وجديد للأمن وأنه التحرر من التهديد.

إن تنامي التهديدات على الصعيد المحلي، الاقليمي، الدولي يشكل تهديدا على أمن كل دولة ولذا نجد ضرورة الاستفادة من الأطر النظرية المفسرة لها، من أجل بناء استراتيجيات لمواجهة ومحاصرة هذه

التحديات كون معظمها تهديدات عابرة للحدود، أصبحت مسألة دولية تستدعي الى وضع وبناء جهود من حيث التنسيق والتعاون والحوار بين الفواعل الدوليين، اقليمية.

ولعل من أبرز الأقاليم المعنية بهذا السياق الجديد هو الفضاء المتوسطي الذي يعتبر همزة وصل بين القارات الثلاثة (آسيا، أوروبا، إفريقيا) مركز العالم القديم ومهد الحضارات والديانات السماوية فموقعه الجيواستراتيجي أدى الى تزايد الاهتمام الكبير من طرف القوى الكبرى في العالم من أبرزها دول الاتحاد الأوروبي .

إن التغيرات الدولية التي جاءت على مستوى النظام الدولي بعد الحرب الباردة جعلت الاقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن وذلك يعود الى تنامي التهديدات الأمنية بحيث ادراك دول الاتحاد الأوروبي، أن الاقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللآمن لبروز مصادر تهديد جديدة والمتمثلة في ثلاثية، الارهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بفعل تنامي ظاهرة الإرهاب والتي تظهر من خلال الاعتداءات الإرهابية التي شهدتها العلم في الآونة الأخيرة، وتزايد الهجرة السرية وتعتبر الدول الجنوبية مصدرا لها الى جانب عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول المتوسطية الجنوبية خاصة مع ظهور ثورات الربيع العربي.

إن تنامي هذه التهديدات أرغم دول الاتحاد الأوروبي الى رسم مخطط استراتيجي لإقامة مشروع لاحتواء هذه التهديدات وذلك بأولوية الجانب الأمني ترتيب يساهم في بناء أمن كل طرف.

انطلاقا من الاستراتيجيات الأوروبية التي جاءت بها من أجل إنشاء فضاء أمني في المتوسط بدءا من مسار برشلونة 1995، وحوار 5+5 وسياسة الجوار الأوروبية وصولا الى الاتحاد من أجل المتوسط فهي تعتبر وسيلة من أجل اقامة حوارات بين كلا الطرفين من أجل اقامة ترتيبات أمنية مشتركة.

يعتبر المحور السياسي الأمني من أهم المحاور الأمنية التي تهدف الى تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه المشترك بين ضفتي المتوسط.

إن تعدد التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط من داخلية، اقليمية وعالمية مسألة عالقة بحيث دول الضفة الجنوبية تعاني من مشاكل عديدة، غياب المشاركة السياسية التي تبقى من العوامل الرئيسية التي أدت الى بروز تهديدات حادة ومستعصية الحلول نتيجة الأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج ظهور حركات العنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي.

إن محورية الرهان الأمني والسياسي في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية كرهان واحد لا يساهم في تحقيق بناء الأمن من كلا الطرفين بحيث طبيعة المشروع الأوروبي يعكس حقيقتين، كون المشروع أوروبيا يعكس بالضرورة المقاربة الأوروبية فهو يتفاوض من موقع قوة وما كان على الدول المتوسطية سوى القبول بالشروط لأنها في موقع تفاوضي ضعيف.

إن مشروع الشراكة يظهر أنها اتفاقيات تمت بين كتلة موحدة هو الاتحاد الأوروبي وبين كل دولة متوسطية على حدى.

إن اقامة منطقة أورو متوسطية يعمها السلم والأمن والاستقرار يقتضي رؤية شاملة للأمن على جميع مستوياته.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج والاستنتاجات يمكن أن نوجزها في النقاط

التالية:

عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة في مضمونه، حيث ظهر الى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية أخرى مغايرة بحيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، كما تطورت هذه النظرة ضمن المقاربات والنظريات النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة ومعقدة للتهديد مثل قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وهذا

ما أدى الى وضع آليات واستراتيجيات قادرة على استيعاب كل هذه التهديدات، التي تجاوزت المنظور التقليدي الذي اقتصر فقط على التهديد العسكري.

هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعاد متنوعة، اجتماعية واقتصادية، سياسية وأمنية وبيئية.

فبفعل تنامي وبروز مصادر التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة المتوسط، والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية، الارهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات دفع بالاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذه الدول المتوسطة لاحتواء هذه المخاطر والتهديدات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة كون أن أمن الاتحاد الأوروبي مرتبط بأمن المتوسط.

أن السياقات الفكرية والنظرية للدراسات الأمنية أفرزت عدة تعاريف لمفهوم الأمن غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف مهما اختلفت أشكاله ومصادره وبهذا تتأكد الفرضية الأولى في الدراسة بأن هناك توافق وإدراك في مصادر التهديد للأمن لدول منطقة المتوسط.

ان المنطقة المتوسطة لا تزال نموذجا للسياسات الأمنية الأوروبية وذلك لأهميتها الاستراتيجية، لكونها منطقة تماس والنقاء بين ثلاث قارات بحيث تصل بين أوروبا وآسيا وتعتبر بوابة لا فريقيا وتربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط، اضافة الى أهميتها الاقتصادية لامتلاكها على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الشمالية الصناعية.

نظرا لهذه المعطيات عرف مسار العلاقات الأورو متوسطة عدة استراتيجيات واتفاقيات ومبادرات مختلفة من أجل بناء منطقة ذات أمن واستقرار، الا أن الواقع فرض علاقات غير متكافئة ومتوازنة بين الطرفين دول الضفة الشمالية تتعامل ككتلة موحدة وواحدة بينما الدول المتوسطة الجنوبية كل واحدة على

حتى، ومجمل هذه المبادرات أتت بها الضفة الشمالية الاتحاد الأوروبي بحيث طغى عليها عامل التبعية لشمال متقدم ومتطور وجنوب متخلف ما جعل هذه الأخيرة أن تكون مستهلكة لا مشاركة.

وبمشاركة جميع أطرافه، إذ أن الحاصل في إطار المشاريع الأورو متوسطية وتغليبها للنظرة الأوروبية دون الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر دول جنوب المتوسط، والتي أفطت إلى جعل هذه الدول حراسا للبوابة الأوروبية فبدلا من تحقيق التنمية والرفاه عملت هذه الدول على عسكرة حدودها، إضافة إلى اعتماد المقاربة الأوروبية للتهديدات الأمنية.

إذ كانت أوروبا تتوجس من الهجرة غير الشرعية، فإن جنوب المتوسط يتوجس من هجرة الأدمغة والهجرة الانتقائية، هذه الأخيرة التي تعتبر نزيف لاقتصادياتها، عليه فبدلا من الانشغال بترتيبات الحد من الهجرة غير الشرعية لا بد من ضرورة توفير فرس وعوامل جذب لإبقاء نخبتها ومتقفيها لكبح أسراب هجرة الأدمغة.

إلى ذلك نجد تعميم النظرة الأوروبية حول الظاهرة الإرهابية بربطها بالديانة الإسلامية، ومن هنا يكون لزاما على دول جنوب المتوسط إعادة التفكير في مضمون الرؤية حول تعريف الشمال المتوسطي للإرهاب، يضاف إلى ذلك ضرورة العمل على اعتماد مقاربة جنوب المتوسط في معالجة الظاهرة الإرهابية والقائمة أساسا على منطق الربط بين المعالجة العسكرية وتحقيق التنمية الشاملة، بدلا من عسكرة المنطقة وجعلها ملاذا لبيع وتجارة الأسلحة، وخير مثال على ذلك هو ما آلت إليه الأوضاع بعد التدخل الدولي في ليبيا خاصة في مجال وتوسيع الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة.

فما تحتاجه المنطقة بالفعل هو توفير الأمن، لكن مع ضرورة إرفاق الأمن بمتغير التنمية ولتحقيق ما سبق لابد من تضافر جهود دول جنوب المتوسط وتجميع قدراتها بدلا من التشتت، والسعي لتحقيق مصالح فئوية بدلا من المصالح العامة والعمل على الدخول في اتفاقيات ككتلة موحدة وليس

اتفاقية ثنائية لذلك لابد من خلق وتفعيل المبادرات والتكتلات الإقليمية جنوب المتوسط على غرار الاتحاد
المغاربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ المصادر:

• القرآن الكريم.

1. الآية (4) من سورة قريش، القرآن الكريم.
2. الآية (83) من سورة النساء، القرآن الكريم.
3. الآية (81)، (82) من سورة الأنعام، القرآن الكريم.

❖ الكتب:

• اللغة العربية:

1. أحمد فاروق زاهر، جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، الرياض، 2008.
2. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع د س ن.
3. أحمد محسن عبد الحميد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999.
4. أدبية محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009.
5. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربه في العالم المعاصر، د ب ن.
6. إيف لاکوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة درويش، 2010.
7. بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
8. بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، الجزائر: دارهومة، 2008.
9. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكتونية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
10. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية: مركز الخليج للدراسات والابحاث، 2004.
11. حتي ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
12. رشا عدنان محمد مبيضين، دور الارهاب في اعادة صياغة العلاقات العربية الاوروبية، جامعة مؤتة: كلية العلوم السياسية، 2007.

13. زيد محمد إبراهيم، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
14. شعبان حمدي، الهجرة غير الشرعية بين الحاجة والضرورة، مصر: مركز الاعلام الأمني.
15. عادل عبد اللطيف، التحول الديمقراطي في الاقطار العربية ديناميكية التحول، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط، 2011.
16. عباس محمد علي، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق (1970-2007)، العراق: مركز العراق للدراسات، 2013.
17. عبد القادر المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، د ب ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
18. عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2007.
19. عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2007.
20. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
21. عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
22. غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.
23. فاروق زاهر أحمد، جرائم الاحتيايل والاجرام المنظم، الرياض، 2008.
24. فتح الله لعللوا، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.
25. فلاح صالح عمر، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الأمنية والآفاق المستقبلية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، د ب ن، دار الهدى، 2005.
26. قيراط محمد مسعود، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجية مكافحته، الرياض، 2011.
27. كريم الصدر، دور الاسلام السياسي في التحولات العربية للعام الثاني للربيع العربي بين الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي وعلاقات القوى الجديدة، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط، 2012.
28. محمد صالح جمال الدين، الإرهاب الفكري أشكاله وممارسته، الرياض، 2008.
29. محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض: مركز الدراسات

والبحوث، 2010.

30 . مصباح عامر، نظريات التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

31 .ناضم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما

بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

32 هایل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، د
س ن.

• باللغة الفرنسية

1. Bichera Kader, le partenariat euro-méditerranéen, après la conférence de Barcelone, l'harmattan-academia, paris 1994.
2. Jean jaque Roche, théories des relation internationales, entièrement refondue Montchrestien, paris 2004.
3. Helén viau, la (re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique : quelque pistes de réflexion sur les concepts. De sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal : centre d'études science politique et étrangères de sécurité, 2000.

• باللغة الإنجليزية:

1. Alexander wendt: anarchy is what state make of it the social construction of power politics international organization, 1992.
2. Reginaldj harrisson, European section theories of regional international integration London:1974.
3. Richard devetak, « Criticale theory » in scout burchill and others, theories of international relation now york: polagrave micmillan,2005.

❖ المجالات:

1. إبراهيم كينلي، أوروبا والاصلاح السياسي جنوب المتوسط رؤية تقييمية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 188.
2. إدريس لكريني، محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة احتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب مجلة السياسة الدولية العدد 184، 2011.
3. إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب بين تحديات المخاطر وواقع المقاربات الإنفرادية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002 .
4. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا، دراسات دولية، عدد 31.
5. بدون مؤلف، العالم يخوض حرب ضد جرائم الفساد، مجلة شرطة الإمارات، العدد، 33، 1988.
6. بديان وايت، فهم السياسة الخارجية الأوروبية قراءة وترجمة كامبرج بوك ريقوز الجزيرة نت.
7. بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر المتوسط، مجلة معلوماتية دمشق: مركز المعلومات القومي، العدد 30، 1995.
8. جابر جواد كاظم الحمداني، مفهوم حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، م، العدد، 3.
9. جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014.
10. سهام حروري، الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر ، العدد 8 .
11. سهام حوري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية، مجلة الفكر، العدد 5.
12. عابد شريط، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد العشرين، الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، 2008.
13. عبد الستار حسين الجميلي، النظام القانوني لنزع أسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي العام جامعة السامراء، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
14. فريجة أحمد، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، العدد 1.
15. محمد علي جعفر، الأجرام المنظم العابر للحدود وسياسة مكافحة، الرياض: الصادرة عن أكاديمية نايف للعلوم القانونية مجلة الأمن والحيات العدد، 270، 2007.
16. محمد أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة سياسة دولية، العدد 2000، 140.

17. محمد لحسن علاوي، اتفاقية الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة وإدارات: مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات عدد 16، 2016.
18. محمد محي الدين عوض، مخاطر غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، مجلة الأمن والحياة، العدد 188.
19. محمد يوسف، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على بلدان اتحاد المغرب العربي، المدرسة الوطنية للإدارة، مجلة إدارة الجزائر، عدد 2، 2000.
20. محمود عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد، 161، 2005.
21. مقال منشور بمجلة الشرطة، العدد 64، أبريل 2002.
22. مهدي شحادة، الشراكة الأورو متوسطية، مجلة شؤون الأوساط مجلد، 3، 2009.

❖ الندوات و الملتقيات:

1. خليفة راشد الشعالي، محاضرة بعنوان الجريمة الدولية، الدورة التدريجية الإقليمية الثانية، لموظفي الشرطة بالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أبو ظبي، 2000.
2. سمير محمد عياد، الهجرة في المجال الاورو متوسطي "العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.
3. عميور دعاس صالح، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري، التحدي و الاستجابة، الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق جامعة قسنطينة، 2008.
4. منيرة بلعيد، ديناميكيات الأمن الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينة، 2008.
5. ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، 2008.

❖ المنشورات و المذكرات:

1. العايب خير الدين، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الاقليمي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.
2. اليامين بن سعدون، الحوارات الامنية في متوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
3. أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.
4. تباري وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الارهاب، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية 2014-2011.
5. خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية للانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي، حالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.
6. خديجة بتقة، السياسة الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.
7. رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008 .
8. سايل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الازمة الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.
9. عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، قسم التسيير، 2003-2004.
10. عزيزي نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
11. فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011.
12. قريب بلال، السياسة الامنية للإتحاد الأوروبي من متطور أقطابه، التحديات والرهانات مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

13. قويدر شاكر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2010-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية 2014-2015.
14. نادية بن بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012.
15. يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأرومتوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2007-2008.

❖ المواقع الالكترونية:

1. أيمن حسن، الجامعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة، وتقدم وثيقة لنيل العنف، 8 سبتمبر 2016، 15:05 في الموقع. <http://www.musl.net>
2. أبو ضبي-سكاي نيوز، الهجرة غير الشرعية بالأرقام، المتوفر على الموقع: 31/05/2017
<http://www.shynewsarabbia.com/web/article/740726/>
3. أحلام حسين، تحقيق 2016 عام الهجرة غير الشرعية... لماذا؟ على المتوقع على الرابط: 1309687-تحقيق-2016-عام-الهجرة-غير-الشرعية-لماذا؟.
<http://www-masraalarabia.com/>
4. إبراهيم قلوز، الشراكة الأورو متوسطية ورهانات الأمن والسلام في المنطقة متوفرة على الرابط التالي:
<http://www.arbrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533-الشراكة-الأورو-متوسطية-وراهانات-الأمن-والسلام-في-المنطقة> ml,17/05/2017,18:30.
5. إبراهيم قلوز، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.ahewar.org/delbat/show.art.asp?aid=527500,17/05/2017,19:37>.
6. العربية نت: تونس: مشاركة لزعماء المعارضة وفصل الدولة عن الأحزاب وانتخابات خلال 6 أشهر، 28 أفريل 2017، 10:11. <http://www.arabiyat.net>

7. الجزيرة نت: بن علي، بعد إصلاحات ديمقراطية 25 أبريل 2017، 11:34.
<http://www.aljazeera.net>
8. المركز الوطني لحقوق الإنسان على الرابط التالي: 2017/05/16، 11:13.
www.nchr.org.jo.
9. بيبي سي العربية: ليبيا جرحى مظاهرات بنغازي والإعلان عن الإفراج عن معتقلين، 26 أبريل 2017، 11:15.
<http://bbc.uk>.
10. بدون مؤلف، انجازات واخفاقات الشراكة الأورو متوسطية، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.aljazera.net/programmes/fromeuropa/2005/5/11,17/05,2017>
18:45.
11. بدون مؤلف، مجموعة حوار 5+5 أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.menara.ma/ar/2014/05/22/1178724-,14/05/2017,11:32>
12. بدون مؤلف، أنواع أسلحة الدمار الشامل في الموقع:
<http://arabic.tebyan.net/Index.aspx?pid=95464,03/05/2017,08:14>
13. ريما صالح، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، 27 أبريل 2017، 16:05 المتحصل عليه:
www.almarbiya.net
14. سي، إن بالعربية: المبزع يؤدي اليمين رئيسا "مؤقتا" لتونس: 25 أبريل 2017، 12:05
<http://arabic.com>
15. سميحة عبد الحليم، الهجرة غير الشرعية... هروب إلى المجهول، المتوفر على الرابط التالي:
16. 31/05، الهجرة-غير-الشرعية-هروب-إلى-المجهول.
<http://www.egynews.net/289149/2017,12> 19.
17. صحيفة الأيام، الثوار يسيطرون على طرابلس ونظام القذافي يسقط. 26 أبريل 2017 13:25
<http://www.al-ayyam.ps>
18. ثورة 25 يناير، وكيبيديا الموسوعة الحرة 2017-04-29، 15:20. www.wikipedia-org.
19. عبد الحق عباس، الهجرة غير الشرعية ماهي؟ وسبب نشأتها؟ تاريخ 03 تصفح: 11، 2007/ سا
16:17 على الرابط: <http://chihab.net/modulls.php?name=newskfile=print&sid=1251>

20. عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة"، في الموقع: <http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar 7.5.doc>
21. علي محمد علي، "أوروبا آمنة في عالم أفضل" على الرابط التالي: <http://haras.naseej.com/detail.asp?In> News Item ID=128404 , 04/03/2017,08 :45.
22. محمد كامل عمرو: الجزائر: العلاقات السياسية مع مصر تتميز بالتنسيق والتشاور المستمر، 26 أفريل 2017، 09:30: [http :gate.ahram.org.eg](http://gate.ahram.org.eg)
23. مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو جزائري على الرابط التالي: <http://www.democraticac.de?p=42040/22/05/2017,11:52>.
24. حسين خليل، أسلحة الدمار الشامل في القانون الدولي العام، المتوفر على الرابط التالي: <http://www.drkha> khalilhussein.blog-spot.com/2009/01/blog-post-6926.html,03/05/2017,09:04.
25. Christian curtuelle ; cybercriminalité, les infractions, en hausse spectaculaire ; www. Le monde.29/04/2017.09 :35.
26. European security strategy »final report,2008 at: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/the-European-security-strategy-2003-2008-boldinge-on-common-interests>, 06/05/2017, 14:30.
27. Hélène Viau, « la théorie critique, et le concept de sécurité en relation internationales, » available at 1,<http://www.er.upama/nobel/ccpes/note8.htm> ,01/05/2017,15 :40.
28. Jean françois Thibault, « représenter, et connaitre les relation iternationales : alexandre vendt et le paradigme constructiviste » « [http :www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7_html](http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7_html). »13/08/2010,04/052017,17 :45.

❖ وثائق دولية:

1. Commission de communautés européenne : document politique européenne de voisinage d'orientation Bruxelles, 2004.
2. Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranéenne, 27-28 novembre 1995.
3. Lionel Urdy, l'Europe. Et la méditerranée dix ans après Barcelone voisins d' dorénavant, l'année de Maghreb paris, 2004.
4. Rapport de la commission des affaires économique et de développement (conseil de l'Europe- assemblée parlementaire). N9018- du 06/04/2001.
5. كاسوليس، ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات، الجمعية البرلمانية لاتحاد من أجل المتوسط، 2011.

ملاحق

الملحق رقم 1

الخريطة الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط



Source : <https://pixabay.com/fr/geographie-carte-mediterranienne-mer-42292>

الملحق رقم 2

برشلونة ندوة بيان

DECLARATION DE BARCELONE ADOPTÉE LORS DE LA CONFERENCE EURO MEDITERRANEEENNE (27/28 Novembre 1995)

Novembre 1995)

Le Conseil de l'union européenne, représenté par son Président, M. Javier SOLANA, Ministre des affaires étrangères d'Espagne.

La commission européenne, représentée par M. Manuel MARIN, Vice- Président, L'Allemagne, représentée par M. Klaus KINKEL, Vice- Chancelier et Ministre des affaires étrangères.

L'Algérie représentée par M. Mohamed Salah DEMBRI, Ministre des affaires étrangères.

L'Autriche, représentée par Mme Benita FERRERO-WALDNER, Secrétaire d'Etat au Ministère des affaires étrangères.

La Belgique, représentée par M. Erik DERYCKE, Ministre des affaires étrangères.

Chypre, représentée par M. Alecos MICHAELIDES, Ministre des affaires étrangères.

Le Danemark, représentée par M. Ole Loensmann POULSEN, Secrétaire d'Etat au Ministère des affaires étrangères.

L'Egypte, représentée par M. Amr MOUSSA, Ministre des affaires étrangères.

L'Espagne, représentée par M. Carlos WESTENDORP, Secrétaire d'Etat aux Relations avec la Communauté européenne.

La Finlande, représentée par Mme Tarja HALONEN, Ministre des affaires étrangères.

La France, représentée par M. Hervé de CHARRETTE, Ministre des affaires étrangères.

La Grèce, représentée par M. Karolos PAPOULAS, Ministre des affaires étrangères.

L'Irlande, représentée par M. Dick SPRING, Vice- Premier Ministre des affaires étrangères.

Israël, représentée par M. Ehud BARAK ; Ministre des affaires étrangères.

L'Italie, représentée par Mme Susanna AGNELLI, Ministre des affaires étrangères.

La Jordanie, représentée par M. Abdel- Karim KABARITI, Ministre des affaires étrangères.

Le Liban, représentée par M. Fares BOUEZ, Ministre des affaires étrangères.

Le Luxembourg, représentée par M. Jacques F. POOS, Vice- Premier Ministre et Ministre des affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la Coopération.

Malte, représentée par M. le Prof, Guido DE MARCO, Vice premier Ministre et Ministre des affaires étrangères.

Le Maroc, représentée par M. Abdellatif FILALI, Premier Ministre et Ministre des affaires étrangères.

Les Pays-Bas, représentée par M. Hans van MIERLO, Vice- Premier Ministre et Ministre des affaires étrangères.

Le Portugal, représentée par M. Jaime GAMA, Ministre des affaires étrangères.

Le Royaume-Uni, représentée par M. Malcolm RIFKIND QC MP, Ministre des affaires étrangères.

La Syrie, représentée par M. Farouk AL-SHARAA, Ministre des affaires étrangères.

La Suède, représentée par Mme Lena HJELM-WALLEN, Ministre des affaires étrangères.

La Tunisie, représentée par M. Habib Ben YAHIA, Ministre des affaires étrangères.

La Turquie représentée par M. Deniz BAYKAL, Vice- Premier Ministre et Ministre des affaires étrangères.

L'Autorité Palestinienne, représentée par M. Yassir ARAFAT, Président de l'Autorité palestinienne.

Participant à la conférence euro- méditerranéenne de Barcelone.

- Soulignant l'importance stratégique de la Méditerranée et animés par la volonté de donner à leurs relations futures une dimension nouvelle, fondée sur une coopération globale et solidaire qui soit à la hauteur de la nature privilégiée des liens forgés par le voisinage et l'histoire.

- Conscients que les nouveaux enjeux politique, économique et sociaux de part et d'autre de la méditerranée constituent des défis communs qui appellent une approche globale et coordonnée.

- Décidés de créer à cet effet, pour leurs relations, un cadre multilatéral et durable, fondé sur un esprit de partenariat, dans le respect des caractéristiques, des valeurs et des spécificités propres à chacun des participants.

- Considérant que ce cadre multilatéral est complémentaire d'un renforcement des relations bilatérales, qu'il est important de sauvegarder en accentuant leur spécificité.

- Soulignant que cette initiative euro- méditerranéenne n'a pas vocation à se substituer aux autres actions et initiatives entreprises en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle contribuera à favoriser leur succès. Les participants appuient la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen Orient, basé sur les résolutions pertinentes du conseil de sécurité des nations unies et les principes énoncés dans la lettre d'invitation à la conférence de Madrid sur la paix au Moyen-Orient, y compris le principe « des territoires contre la paix » avec tout ce que cela implique.

- Convaincus que l'objectif général consistant à faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix, la stabilité et la prospérité exige le renforcement de la démocratie et le respect des droits de l'homme, un développement économique et social durable et équilibré, la lutte contre la pauvreté et la promotion d'une meilleure compréhension entre les cultures d'éléments essentiels du partenariat.

conviennent d'établir entre les participants un partenariat global, partenarial euro-méditerranéen à travers un dialogue politique renforcé et régulier, un développement de la coopération économique

et financière et une valorisation accrue de la dimension sociale, culturelle et humaine, ces trois axes constituant les trois volets du partenariat euro méditerranéen.

PARTENARIAT POLITIQUE ET DE SECURITE : DEFINIR UN ESPACE COMMUN DE PAIX DE STABILITE

Les participants expriment leur conviction que la paix, la stabilité et la sécurité de la région méditerranéenne sont un bien commun qu'ils s'engagent à promouvoir et à renforcer par tous les moyens dont ils disposent. A cet effet, ils conviennent de mener un dialogue politique renforcé et régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et réaffirment un certain nombre d'objectifs communs en matière de stabilité interne externe.

Dans cet esprit, ils s'engagent, par la déclaration de principes suivante à :

- agir conformément à la Charte des Nations Unies et à la Déclaration universelle des droits de l'homme, ainsi qu'aux autres obligations du droit international, notamment celles qui découlent des instruments régionaux et internationaux auxquels ils sont partis.

- développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique tout en reconnaissant dans ce cadre le droit de chacun d'entre eux de choisir et de développer librement son système politique, socio - culturel, économique et judiciaire.

- respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice

effectif et légitime de ces droits et libertés, y compris la liberté d'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la pensée de conscience et de religion individuellement ainsi qu'en commun avec d'autres membres du même groupe, sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la religion et le sexe.

- considérer favorablement, à travers le dialogue entre les parties, les échanges d'informations sur les questions relatives aux droits de l'homme, aux libertés fondamentales, au racisme et à la xénophobie.

- respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ses différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'homme et de libertés fondamentales.

- respecter leur égalité souveraine ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté et exécuter de bonne foi leurs obligations assumées, conformément au droit international.

- respecter l'égalité de droits des peuples et leur droit à disposer d'eux – même, en agissant à tout moment conformément aux buts et aux principes de la Charte des Nations Unies et aux normes pertinentes du droit international, y compris celles qui ont trait à l'intégrité territoriale des états, tels qu'ils figurent dans des accords entre les parties concernées.

- S'abstenir en conformité avec les normes du droit international de toute intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieures d'un autre partenaire.

- Respecter l'intégrité territoriale et l'unité de chacune des autres partenaires.

- Régler leurs différends par des moyens pacifiques, inviter tous les participants à renoncer à la menace ou à l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale d'un participant, y compris l'acquisition de territoire par la force et réaffirmer le droit d'exercer pleinement la souveraineté par des moyens légitimes, conformément à la charte des Nations Unies et au droit international.

- renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme, notamment par la ratification et l'application d'instruments internationaux auxquels ils ont souscrit par l'adhésion à de tels instruments ainsi que toute autre mesure appropriées.

- Lutter ensemble contre l'expansion et la diversification de la criminalité organisée et combattre le fléau de la drogue dans tous ses aspects.

- Promouvoir la sécurité régionale et, à cet effet oeuvrer, entre autres, en faveur de la nonprolifération

nucléaire, chimique et biologique en adhérant et en se conformant à une combinaison de régimes internationaux et régionaux de non- prolifération, et d'accords de limitation des armements et de désarmement, tels que le TNP, la CWC, la BWC, le CTBT, et /ou à des arrangements régionaux, comme des zones exemptes d'armes, y compris leurs systèmes de vérification ainsi qu'en respectant de bonne foi leurs engagements au titre des conventions de limitation des armements, de désarmements et de nonprolifération.

- les parties s'emploieront à faire du Moyen-Orient une zone exempte d'armes de destruction massive nucléaires, chimiques et biologiques et de leurs vecteurs, qui soit mutuellement et effectivement contrôlable.

En outre, les parties:

- Envisageront des mesures pratiques afin de prévenir la prolifération d'armes nucléaires, chimique et biologique ainsi qu'une accumulation excessive d'armes conventionnelles.

- s'abstiendront de développer une capacité militaire qui au-delà de besoins légitime de défense tout en réaffirmant leur détermination de parvenir au même niveau de sécurité et d'instaurer la confiance mutuelle avec la quantité la moins élevée possible.

- Favoriseront les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relations de bon voisinage entre eux et soutenir les processus visant la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous régionale.

- Etudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participant en vue de la consolidation d'un « espace de paix et de stabilité en méditerranée » y compris la possibilité à terme de mettre en oeuvre à cet effet un pacte euro-méditerranéen.

PARTENARIAT ECONOMIQUE ET FINANCIER : CONSTRUIRE UNE ZONE DE PROSPERITE PARTAGEE

Les participants soulignent l'importance qu'ils attachent au développement économique et social durable et équilibre dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagé.

Les partenaires reconnaissent les difficultés que la question de la dette peut entraîner pour le développement économiques des payes de la région méditerranéenne. Et conviennent, compte tenu de l'importance de leurs relation, de poursuivre le dialogue a fin de parvenir à des progrès dans les enceinte.

Constatant que les partenaires ont à relever défis communs, bien que ce présentant à des degrés différents les participants se fixent les objectifs a long terme suivant :

- accélérer le rythme d'un développement sociale – économique durable
- améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euro – méditerranéenne.
- Promouvoir la coopération et l'intégration régionale.

En vue d'atteindre ces objectifs, les participants conviennent d'établir un partenarial économique et financier qui, en tenant compte des différents degrés de développement, sera fondé sur :

- L'instauration progressive d'une zone de libre-échange.
- La mise en oeuvre d'une coopération et d'une concertation appropriées dans les domaines concernés.
- L'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union européenne à ses partenaires.

a) Zone de libre-échange

La zone de libre –échange sera réalisée à travers les nouveaux accords euro - méditerranéens et des accords de libre-échange entre les partenaires de l'Union européenne. Les participants ont retenu l'année 2010 comme date objectif pour instaurer progressivement cette zone qui couvrira l'essentiel des échanges dans le respect des obligations découlant de l'OMC.

En vue de développer le libre échange graduel dans cette zone : les obstacles tarifaires et non tarifaires aux échanges des produits manufacturés seront progressivement éliminés selon des calendriers à négocier entre les partenaires ; en partant des flux traditionnels et dans la mesure permise par les différents politiques agricoles et en respectant dûment les résultats atteints dans le cadre des négociations du GATT, le commerce des produits agricoles sera progressivement libéralisé par l'accès préférentiel et réciproque entre les parties ; les échanges de services y compris le droit d'établissement seront progressivement libéralisés en tenant dûment compte de l'accord GATS.

Les participants décident de faciliter l'établissement progressif de cette zone de libre-échange en :

- adoptant des dispositions adéquates en matière de règles d'origine, de certification de protection des droits de propriété intellectuelle et industrielle et de concurrence.
- Poursuivant et développant des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs.
- Procédant à l'ajustement et à la modernisation des structures économiques et sociales, la

priorité étant accordée à la promotion et au développement du secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. De même, ils s'efforceront d'atténuer les conséquences négatives qui peuvent résulter de cet ajustement au plan social en encourageant des programmes les plus démunies :

- promouvant les mécanismes visant les transferts de technologie.

b) Coopération et concertation économiques

La coopération sera développée en particulier dans les domaines ci-dessous à cet égard les participants :

- reconnaissent que le développement économique doit être à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement, et par des investissements étrangers directs.

Ils soulignent qu'il importe d'instaurer un environnement qui leur soit propice notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements ce qui pourrait conduire aux transferts de technologies et augmenter la production et les exportations ;

- affirment que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire, notamment en vue de développer les échanges entre les partenaires eux-mêmes. Constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange

- encouragent les entreprises à conclure des accords entre elles et s'engagent à favoriser cette coopération et la modernisation industrielle, en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable. ils considèrent nécessaire l'adoption et la mise en oeuvre d'un programme d'appui technique aux PME ;

- soulignent leur interdépendance en matière d'environnement, qui impose une approche régionale et une coopération renforcée, ainsi qu'une meilleure coordination des programmes multilatéraux existants. en confirmant à la conversation de Bareeloc et au PME. ils reconnaissent qu'il importe de concilier le développement économique avec la protection de l'environnement. d'intégrer les préoccupations environnementales dans les aspects pertinents de la politique économique et d'atténuer les conséquences négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement. ils s'engagent à établir un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme, y compris en matière de lutte contre la désertification, et à concentrer des appuis techniques et financiers appropriés sur ces actions ;

- reconnaissent le rôle clé des femmes dans le développement et s'engagent à promouvoir la participation active des femmes dans la vie économique et sociale et dans la création d'emplois ;

- soulignent l'importance de la conservation et de la gestion rationnelle des ressources halieutiques et de l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources, y compris l'aquaculture, et s'engagent à faciliter la formation et la recherche scientifiques et à envisager la création d'instruments communs ;

- reconnaissent le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique euro méditerranéen et décident de renforcer la coopération et d'approfondir le dialogue dans le domaine des politiques énergétiques. décident de créer les conditions cadre adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergies, en coopérant pour créer les conditions permettant à ces compagnies d'étendre les réseaux énergétiques et de promouvoir les interconnexions ;

- reconnaissent que l'approvisionnement en eau ainsi qu'une gestion appropriée et un développement des ressources constituent une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et qu'il importe de développer la coopération en ces domaines ;

- conviennent de coopérer en vue de moderniser et de restructurer l'agriculture et de favoriser le développement rural intégré. cette coopération sera axée notamment sur l'assistance technique et la formation, sur le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production. sur la réduction de la dépendance alimentaire et sur la

promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement. Conviennent également de coopérer en vue de l'éradication de culture illicites et pour le développement des régions éventuellement affectées.

Les participants conviennent également de coopérer dans d'autres domaines et à cet égard :

- soulignent l'importance d'un développement et d'une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport. le développement des technologies et la modernisation des télécommunications. a cet effets, ils conviennent d'élaborer un programme de priorités.
- s'engagent à respecter les principes du droit maritime international et en particulier la libre prestation de services dans le domaine du transport international et le libre accès aux cargaisons internationales. les résultats des négociations commerciales multilatérales sur les services de transport maritime menées actuellement dans le cadre de l'OMC seront pris en compte une fois convenu ;
- s'engagent à encourager la coopération entre les collectivités locales et en faveur de l'aménagement du territoire ;
- reconnaissent que la science et la technologie ont une influence significative sur le développement socio-économique, conviennent de renforcer les capacités propres de recherche scientifique et développement. de contribuer à la formation du personnel scientifique et technique, de promouvoir la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques ;
- conviennent de promouvoir la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanger des données.

c) Coopération financière

Les participants considèrent que la réalisation d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro- méditerranéen reposent sur un accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout un développement endogène et durable et la mobilisation des acteurs économiques locaux. Ils constatent à cet égard :

- que le conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance financière des crédits d'un montant de 4.685 millions d'écus pour la période 1995-1999, sous forme de fond budgétaires communautaires disponibles. a cela s'ajoutera l'intervention de la BEI sous forme de prêts d'un montant accru, ainsi que les contributions financières bilatérales des Etats membres ;
- qu'une coopération financière efficace, gérée dans le cadre d'une programmation pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacun des partenaires est nécessaire ;
- qu'une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. a cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leurs politiques économiques respectives et sur la manières d'optimiser la coopération financière.

PARTENARIAT DANS LES DOMAINES, CULTUREL ET HUMAINE :

DEVELOPPER LES RESSOURCES HUMAINES, FAVORISER LA COMPREHENSION ENTRE LES CULTURES ET LES ECHANGES ENTRE LES SOCIETE CIVILES

Les participants reconnaissent que les traditions de culture et de civilisation de part et d'autre de la Méditerranée, le dialogue entre ces cultures et les échanges humain, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perfection mutuelle.

Dans cet esprit, les participants conviennent de créer un partenariat dans les domaines social, culturel, et humain. A cet effet :

- ils réaffirment que le dialogue et le respect entre les cultures et les religions sont une condition nécessaire au rapprochement des peuples. A cet égard, ils soulignent l'importance

du rôle que peuvent jouer les médias dans la connaissance et la compréhension réciproques des cultures, en tant que source d'enrichissement naturel :

- ils insistent sur la caractère essentiel du développement des ressources humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation des jeunes que dans le domaine de la culture.

Ils manifestent leur volonté de promouvoir les échanges culturels et la connaissance d'autres langues, respectant l'identité culturelle de chaque partenaire, et de mettre en oeuvre une politique durable de programme éducatifs et culturels ; dans ce contexte les partenaires s'engagent à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives ;

- ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour le développement durable et manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien être de la population.

- Ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement du partenariat euro- méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples ;

- En conséquence, ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre acteurs du développement dans le cadre des législations nationales : responsable de la société

politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, des syndicats et les entreprises privées et publiques ;

- Sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;

- Ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'Etat de droit et de la société civile ;

- Ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique ;

- Ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrants dans leurs relations. Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen entre autres de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leurs territoires respectifs ;

- Dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou arrangements bilatéraux les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants en situation illégale. A cet effet, pour les Etats membres de l'Union européenne, seront considérés ressortissants les nationaux des Etats membres tels que définis communautaires :

- ils conviennent de renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme :

- de même, ils estiment de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de drogues, la criminalité internationale et la corruption :

- ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à fin.

Suivi de la conférence Les participants :

- considérant que la Conférence de Barcelone jette les bases d'un ouvert et appelé à se développer ;

- réaffirmant leur volonté d'établir un partenariat basé sur les principes et objectifs définis par la présente déclaration ;

- résolu à donner une expression concrète à ce partenariat euro-méditerranéen ;

- convaincus que, pour atteindre cet objectif, il est nécessaire de poursuivre le dialogue global engagé et de réaliser une série d'actions concrètes ;

Adoptent le programme de travail ci-joint.

Les ministres des Affaires étrangères se réuniront périodiquement afin d'assurer le suivi de l'application de la présente déclaration et de définir les actions propres à permettre la réalisation des objectifs du partenariat.

Les diverses actions feront l'objet d'un suivi sous forme de réunions thématiques ad hoc de ministres de hauts fonctionnaires et d'experts, d'échanges d'expériences et d'informations, de contacts entre les participants de la société civile, ou par tout autre moyen approprié.

Les contacts au niveau des parlementaires des autorités régionales des collectivités locales et des partenaires sociaux seront encouragés.

Un « Comité euro –méditerranéen du processus de Barcelone » au niveau de Hauts Fonctionnaires, composé de la Troïka de l'Union européenne et d'un représentant de chaque partenaire méditerranéens, tiendra des réunions périodiques pour préparer la réunion des Ministres des Affaires étrangères, faire le point et évaluer le suivi du processus de Barcelone dans toutes ses composantes et pour mettre à jour le programme de travail.

Le travail approprié de préparation et de suivi des réunions résultant du programme de travail de Barcelone et des conclusions du « Comité euro- méditerranéens du processus de Barcelone » sera assumé par les services de la Commission.

La prochaine réunion des Ministres des Affaires étrangères se tiendra au cours du 1^{er} semestre de 1997 dans l'un des douze Etats méditerranéens partenaires de l'Union européenne, à déterminer

par le biais de consultations futures.

PROGRAMME DE TRAVAIL

(ANNEX DE LA DECLARATION DE BARCELONE)

I- Introduction :

Le présent programme a pour but de traduire dans les faits les objectifs définis dans la Déclaration de Barcelone, et d'en respecter les principes, par des actions régionales et multilatérales. Il est complémentaire de la coopération bilatérale, mise en oeuvre notamment en vertu des accords conclus entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et de la coopération qui existe déjà dans d'autres enceintes multilatérales.

La préparation et le suivi des différentes actions s'effectueront suivant les principes et les modalités indiqués dans la Déclaration de Barcelone.

Les actions à mener en priorité pour développer la coopération sont énumérées ci-après. Elles n'excluent pas que la coopération euro –méditerranéenne soit étendue à d'autres actions, si les partenaires en décident ainsi.

Les actions peuvent s'adresser aux Etats, à leurs entités locales et régionales et aux acteurs de la société civile.

Avec l'accord des participants d'autres pays ou organisations pourront s'associer aux actions prévues par le programme de travail. La mise en oeuvre doit s'effectuer d'une manière souple et transparente.

Avec l'accord des participants, à l'avenir, la coopération euro – méditerranéenne tiendra compte comme il conviendra, des avis et recommandations issus des dialogues pertinents à différents

niveaux dans la région.

La mise en oeuvre du programme devrait débiter dès que possible après la Conférence de Barcelone. Un bilan sera dressé lors de la prochaine conférence euro- méditerranéenne sur la base d'un rapport établi par les services de la Commission européenne, notamment à partir de rapports émanant des différentes réunions et des différents groupes mentionnés ci-après, et approuvé par le « Comité euro- méditerranéen du processus de Barcelone » institué par la

Déclaration de Barcelone.

II- Partenariat politique et de sécurité : définir un commun de paix et de stabilité.

En vue de contribuer à l'objectif d'instaurer progressivement une zone de paix de stabilité et de sécurité dans le Bassin méditerranéen, des hauts fonctionnaires se réuniront périodiquement à compter du premier trimestre de 1996. ils :

- procéderont à un dialogue politique afin de déterminer les moyens les plus appropriés de traduire dans les faits les principes de la Déclaration de Barcelone et ;
- présenteront des propositions concrètes en temps opportun, en vue de la prochaine réunion euro – méditerranéenne des ministres des affaires étrangères.
- Les instituts de politique étrangère de la région euro- méditerranéenne seront encouragés à former un réseau de coopération plus intense, qui pourrait devenir opération à partir de 1996.

III. Partenaire économique et financier : construction d'une zone de prospérité partagé.

Des réunions se tiendront périodiquement au niveau de ministres, de fonctionnaires ou d'experts selon les besoins, afin de promouvoir la coopération dans les domaines ci-après. Ces réunions pourront être complétées, au besoin, par des conférences ou des séminaires auxquels pourra aussi participer le secteur privé.

Etablissement d'une zone euro- méditerranéenne de libre échange L'Etablissement d'une zone de libre-échange conformément aux principes énoncé dans la déclaration de Barcelone est un élément essentiel du partenariat euro- méditerranéen.

La coopération portant plus spécialement sur des mesures concrètes, destinées à favoriser le libreéchange et tout ce qui en découle, à savoir.

- L'harmonisation des règles et des procédures dans le domaine douanier, en particulier dans la perspective de l'introduction progressive de l'origine cumulative, le cas échéant, seront examinées entre-temps dans un esprit favorable des solutions ad hoc dans des cas particuliers.
- L'harmonisation des normes, notamment au moyen de réunions par les organisations européennes de normalisation.
- L'élimination des entraves techniques injustifiées aux échanges de produits agricoles et adoption de mesures appropriées concernant les règles phytosanitaires et vétérinaires et d'autres réglementations sur les denrées alimentaires.
- La coopération entre organisme de statistique, qui devrait permettre d'obtenir des données fiables, établies selon des méthodes harmonisées.
- Les possibilités de coopération régionale et sous- régionale (sans préjudice des initiatives prises dans d'autres cadres) Investissement

La coopération aura pour but de contribuer à la création d'un climat favorable à l'élimination des obstacles à l'investissement, en approfondissant notamment la réflexion sur l'identification de ces obstacles et de moyens, y compris dans le secteur bancaire pour favoriser ces investissements.

Industrie

La modernisation industrielle et l'amélioration de la compétitivité constitueront des facteurs clés du succès du partenariat euro- méditerranéen. A cet égard, le secteur privé pourra jouer un rôle plus important dans le développement économique de la région et la création d'emplois. La coopération portera notamment sur:

- L'adaptation du tissu industriel à la modification de l'environnement international notamment à l'émergence de la société de l'information.
- Le cadre et la préparation de la modernisation et de la restructuration d'entreprise existantes, notamment dans le secteur public, y compris la privatisation.
- L'utilisation de normes européennes ou internationales et la modernisation des tests de conformité, des procédures de certification et d'agrément, ainsi que des normes de qualité.
- Une attention particulière sera accordée aux moyens d'encourager la coopération entre entreprise y compris les PME, et de créer les conditions propices à leur développement, y

compris éventuellement par l'organisation de séminaires, en mettant à profit l'expérience acquise dans le cadre du programme MED-INVEST et au sein de l'Union européenne.

Agriculture

Tout en rappelant que ces questions relèvent pour l'essentiel des relations bilatérales, la coopération en ce domaine sera axée sur

- Le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production
- La réduction de la dépendance alimentaire
- La promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement
- Le rapprochement entre entreprise, groupements et organisations professionnelles des partenaires sur une base volontaire.
- Le soutien à la privatisation
- L'assistance technique et la formation
- Le rapprochement des normes phytosanitaire et vétérinaires
- Le développement rural intégré incluant l'amélioration des services de base et le développement d'activités économiques annexes.
- La coopération entre régions rurales, l'échange d'expérience et de savoir faire en matière de développement ;
- Le développement des régions affectées par l'éradication des cultures illicites.

Transports :

L'existence de liaisons efficaces et inter opérables entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et entre les partenaires eux-mêmes, ainsi que le libre accès au marché des services dans le secteur des transports maritimes internationaux, sont essentiels pour le développement des flux commerciaux et le bon fonctionnement du partenariat euroméditerranéen.

Au cours de l'année 1995, deux réunions des ministres des transports des pays de l'ouest du Bassin méditerranéen ont eu lieu et à la suite de la Conférence régionale pour le développement des transports maritimes dans le Bassin méditerranéen, un programme pluriannuel a été adopté par le Group méditerranéen des transports par voies d'eau.

La coopération portera notamment sur :

- la mise en place d'un système efficace de transport multimodal air- mer transméditerranéen à travers l'amélioration et la modernisation des ports et aéroport, la suppression des restrictions injustifiées, la simplification des procédures, l'amélioration de la sécurité maritime et aérienne, l'harmonisations des règles environnementales à un niveau élevé y compris un contrôle plus efficace de la pollution due aux transports maritimes et la mise en place de systèmes harmonisés de gestion du trafic ;
- la création de liaisons terrestres est- ouest sur les rives sud et est de la Méditerranée et ;
- la connexion des réseaux de transports méditerranéens au réseau transeuropéen, de manière à assurer leur interopérabilité.

Energie

Une conférence à haut niveau s'est tenue en 1995 en Tunisie, avec une réunion de suivi à Athènes et une conférence sur l'énergie à Madrid le 20 novembre 1995.

Dans le but de créer un environnement propice à l'investissement et à l'activité des sociétés de production d'énergie, la coopération future se concentrera notamment sur :

- les moyens de favoriser l'association des pays méditerranéens au traité sur la Charte européenne de l'énergie ;
- la planification énergétique ;
- l'encouragement du dialogue entre producteurs et consommateurs ;
- en ce qui concerne le pétrole et le gaz, la prospection, le raffinage, le sport, la distribution, ainsi que le commerce régional et transrégional ;
- la production et la manutention du charbon ;

- la production et le transport d'électricité, l'interconnexion des réseaux et la construction de réseaux ;
- l'efficacité énergétique ;
- les sources d'énergie nouvelles et renouvelables ;
- les questions environnementales liées à l'énergie ;
- le développement de programmes communs de recherche ;
- les activités de formation et information dans le secteur de l'énergie.

Télécommunications et technologie de l'information

Dans le but de mettre en place un réseau de télécommunications moderne et efficace, la coopération portera plus spécialement sur :

- les infrastructures dans le domaine de l'information et des télécommunications (cadre réglementaire minimal, normes, tests de conformité, interopérabilité des réseaux, etc.) ;
- les infrastructures régionales, y compris les liaisons avec les réseaux européens ;
- l'accès aux services et les nouveaux services dans des domaines d'application prioritaires.

L'existence d'infrastructures plus efficaces dans le domaine de l'information et des communications facilitera l'intensification des échanges euro-méditerranéens et l'accès à la nouvelle société de l'information qui est en train de prendre corps.

Il est prévu qu'une conférence régionale ait lieu en 1996 dans le but de préparer le terrain à la réalisation de projets pilotes destinés à montrer les avantages concrets que peut apporter la société de l'information.

Aménagement du territoire

La coopération portera plus spécialement sur :

- la définition d'une stratégie d'aménagement du territoire pour la zone euro – méditerranéenne, qui réponde aux besoins et spécificités des pays ;
- l'encouragement de la coopération transfrontalière, dans les domaines d'intérêt mutuel.

Tourisme

Les coopérations du Tourisme, réunis à Casablanca, ont adopté en 1995, la Charte méditerranéenne du tourisme. Les actions de coopération qui seront lancées porteront en particulier sur les domaines de l'information, de la promotion et de la formation.

Environnement

La coopération portera plus spécialement sur :

- l'évaluation des problèmes environnementaux du Bassin méditerranéen et la définition des initiatives à prendre, s'il y a lieu ;
- la formulation de propositions en vue de l'élaboration puis de l'actualisation d'un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme dans le domaine de l'environnement, coordonné par la Commission européenne et complété par des actions à long terme. Parmi les principaux domaines d'actions de ce programme devraient figurer :
la gestion intégrée des eaux, des sols et des zones côtières ; la gestion des déchets ; la prévention de la pollution de l'air et de la Méditerranée et la lutte contre cette pollution ; la conservation et la gestion du patrimoine naturel, des paysages et des sites ; la protection, la conservation et la reconstruction de la forêt méditerranéenne, notamment par prévention et la maîtrise de l'érosion de la dégradation des sols, des incendies de forêt et la lutte contre la désertification ; le transfert de l'expérience communautaire en matière de technique de financement, de législation et de contrôle de l'environnement ; la prise en compte des considérations environnementales dans toutes les politiques ;
- l'instauration d'un dialogue régulier pour suivre la mise en oeuvre du programme d'actions ;
- la consolidation de la coopération régionale et sous régionale et le renforcement de la coordination avec le Plan d'action pour la Méditerranée ;
- l'encouragement à mieux coordonner les investissements d'origines diverses et à mettre en oeuvre les conventions internationales en matière ;

- la promotion de l'adoption et la mise en oeuvre de mesures législatives et réglementairement, lorsque cela est nécessaire, notamment de mesures préventives et de normes appropriées d'un niveau élevé.

Sciences et Technologie

La coopération portera plus spécialement sur :

- la promotion de la recherche et développement, en s'attaquant au problème de la disparité croissance des performance scientifiques, en tenant compte du principe de l'avantage mutuel ;
- l'intensification des échanges d'expériences dans les secteurs et les politiques scientifiques les plus à même de permettre aux partenaires méditerranéens de réduire l'écart par rapport à leurs voisins européens et de promouvoir le transfert de technologies ;
- la contribution à la formation du personnel scientifique et technique en intensifiant la participation à des projets de recherche conjoints.

Un comité de surveillance a été institué à la suite de la réunion ministérielle qui a eu lieu à Sophia Antipolis en mars 1995 ; ce comité tiendra sa première réunion immédiatement après la Conférence de Barcelone. Il s'attachera à faire des recommandations en vue d'une mise en oeuvre conjointe des actions prioritaires définies au niveau ministériel.

Eau

La charte méditerranéenne de l'eau a été adoptée à Rome en 1992.

L'eau est une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et son importance ne fera que croître à mesure que les ressources en eau se feront plus rares.

La coopération dans ce domaine aura pour but de :

- Faire le point de la situation en tenant compte des besoins actuels et futurs ;
- Définir les de renforcer la coopération régionale ;
- Faire des propositions en vue de rationaliser la planification et la gestion en commun, le cas échéant des ressources en eau.

-

Pêche

Compte tenu de l'importance que revêtent la convention la gestion rationnelle des stocks de poissons de la Méditerranée, la coopération dans le cadre du conseil général des pêches pour la Méditerranée sera renforcée.

A la suite de la Conférence ministérielle sur la pêche qui s'est tenue à Heraklion en 1994, une action de suivie appropriée sera entreprise dans le domaine juridique, sous la forme de réunions qui auront lieu en 1996.

La coopération sera améliorée dans le domaine de la recherche sur les ressources halieutiques, y compris l'aquaculture, et dans le domaine de la formation et de la recherche scientifique.

IV. Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les ressources humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre les sociétés civiles

Développement des ressources humaines

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration du niveau d'éducation dans l'ensemble de la région, une attention particulière devant être accordée aux partenaires méditerranéens. A cet effet, les politiques en matière d'enseignement feront l'objet d'un dialogue régulier qui, dans un premier temps, portera plus particulièrement sur la formation professionnelle, la technologie appliquée à l'éducation, les universités et autres institutions d'enseignement

supérieur et la recherche. A cet égard, ainsi que dans d'autres domaines, une attention particulière sera accordée au rôle des femmes. L'Ecole euro-arabe d'administration des entreprises de Grenade et la fondation européenne de Turin apporteront aussi leur contribution à cette coopération.

Une réunion de représentants du secteur de la formation et l'enseignement supérieur aura

lieu. La commission européenne renforcera son programme MED-campus.

Une réunion sera également convoquée dans le domaine de la technologie appliquée à l'éducation.

Municipalités et régions

Les municipalités et les autorités régionales doivent être étroitement associées au fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen. Des représentants de villes et de régions seront encouragés à se rencontrer chaque année pour passer en revue les défis communs qu'ils ont à affronter et pour confronter leurs expériences. Ces rencontres seront organisées par la Commission européenne en mettant à profil l'expérience passée.

Dialogue entre cultures et civilisations

Compte tenu de l'importance que revêt l'amélioration de la compréhension mutuelle par la promotion des échanges culturels et de la connaissance des langues, des fonctionnaires et des experts se réuniront afin de faire des propositions d'actions concrètes portant, entre autres, sur les domaines suivants : le patrimoine culturel et artistique, les manifestations culturelles et artistiques, les coproductions (théâtre et cinéma), les traductions et autres moyens de diffusion de la culture, la formation.

Une meilleure compréhension entre les principales religions présentes dans la région euroméditerranéenne favorisera la tolérance mutuelle et la coopération. La tenue de réunions périodiques de représentants des religions et des institutions religieuses, ainsi que de théologiens, d'universitaires et d'autres personnes concernées, sera soutenue dans le but de vaincre les préjugés, l'ignorance et la fanatisme, et d'encourager la coopération à la base. Les conférences qui se sont tenues à Stockholm (du 15 au 17 Juin 1995) et à Tolède (du 4 au 7 Novembre 1995) peuvent servir d'exemples à cet égard.

Médias

Une interaction étroite des médias favorisera une meilleure compréhension culturelle.

L'Union européenne encouragera activement cette interaction, en particulier par le biais du programme MED-Media. Une réunion annuelle de représentants du monde des média sera organisée dans ce contexte.

Jeunesse

C'est au moyen des échanges de jeunes qu'il faudrait préparer les générations futures à une coopération plus étroite entre les partenaires euro-méditerranéens. Un programme euroméditerranéen d'échanges de jeunes devrait donc être mis en place, sur la base de l'expérience

acquise en Europe et en tenant compte des besoins des partenaires ; ce programme devrait tenir compte de l'importance de la formation professionnelle, notamment pour ceux qui n'ont pas de qualifications, et de la formation d'animateurs et d'assistants sociaux destinés à travailler avec les jeunes. La Commission européenne fera les propositions nécessaires avant la prochaine réunion euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères.

Echanges entre les sociétés civiles

Des hauts fonctionnaires se rencontrent périodiquement afin d'examiner les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains découlant du partenariat euro-méditerranéen, spécialement ceux qui concernent les fonctionnaires, les scientifiques, les universitaires, les hommes d'affaires, les étudiants et les sportifs, y compris par l'amélioration et la simplification des procédures administratives, notamment en ce qui concerne l'existence éventuelle d'obstacles administratifs non nécessaires.

Développement social

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration des conditions de vie et de travail et à l'augmentation du niveau d'emploi de la population des partenaires méditerranéens, en particulier des femmes et des couches les plus démunies. A cet égard, les partenaires attachent une importance particulière au respect et à la promotion de droits

sociaux fondamentaux. A cet effet, les acteurs de la politique sociale se réuniront périodiquement au niveau approprié.

Santé

Les partenaires conviennent d'axer la coopération en ce domaine sur :

- les actions de sensibilisation, d'information et de prévention ;
- le développement des services de la santé publique, en particulier système de soins, centres de santé primaire, services de santé maternelle et infantile, planning familial, système de surveillance épi.

الملخص

إن نهاية الحرب الباردة لم تكن مجرد الإعلان عن نهاية مرحلة تاريخية ميزت العلاقات الدولية بل كان حدثا تاريخيا، إذ أحدثت تغيرات جذرية وذلك بفعل تسارع الأحداث أمام النظام الدولي الجديد، بحيث تعتبر الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولات على الساحة الدولية وبدأ هذا المفهوم بالخروج من المفهوم الضيق الذي ينحصره المنظور التقليدي في البعد العسكري، الى المفهوم الأوسع ليشمل أبعاد جديدة الاقتصادية، السياسي، الثقافي، البيئي...

تعتبر منطقة المتوسط فضاء استراتيجي باعتبارها همزة وصل بين القارات الثلاث، ما أدى إلى تزايد الاهتمام بها من طرف القوى الكبرى كالاتحاد الأوروبي وفي ظل التحولات جعلت هذه المنطقة رهانا أساسيا حول إشكالية مفهوم الأمن وذلك يعود الى تنامي التهديدات في هذه المنطقة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، انتهاك حقوق الانسان، انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما أرغم دول الاتحاد الأوروبي على تبني استراتيجيات عديدة من أجل مواجهة هذه التحديات وذلك تحت عنوان الشراكة الأورو متوسطية والتي أتت بمبادرات أخرى مكملتها من صيغة 5+5، وسياسة الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط. وانطلاق منها نجد أن البعد السياسي والأمني يشكل رهان محوري الذي ينادي الى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بحيث أن أمن الدول الأوروبية مرتبط بأمن دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

الفهرس

كلمة شكر

اهداء

خطة البحث

02		مقدمة
04		• أهمية الدراسة
04		• أهداف الدراسة
05		• مبررات اختيار الموضوع
05		• إشكالية الدراسة
06		• التساؤلات الفرعية
06		• الفرضيات
06		• حدود الدراسة
07		• أدبيات الدراسة
07		• الاطار النظري و المنهجي للدراسة:
08		• الإطار المنهجي
08		• تقسيم الدراسة

الفصل الأول :

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

11		تمهيد
12		المبحث الأول: ماهية الأمن
12		• المطلب الأول: مفهوم الأمن في إطار النظريات التقليدية
20		• المطلب الثاني: تطور النظريات المفسرة للأمن
33		المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمتوسط
33		• المطلب الأول: التحديد الجيو سياسي للمتوسط
34		• المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لحوض بحر الأبيض المتوسط

39	المبحث الثالث: الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية.....
39	• المطلب الأول: مفهوم الشراكة والمصطلحات المشابهة
42	• المطلب الثاني: نظريات التكامل.....
50	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني:

الرهانات الأمنية والسياسية في منطقة المتوسط

51	تمهيد.....
52	المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط.....
52	• المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.....
69	• المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.....
83	المبحث الثاني: الرهانات السياسية في المتوسط.....
83	• المطلب الأول: التحدي الديمقراطي(حركات التغيير السياسي الثورات العربية).....
89	• المطلب الثاني: إنهاك حقوق الانسان.....
94	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث:

السلة الأمنية والسياسية من خلال الشراكة الأورو متوسطية.

96	تمهيد.....
97	المبحث الأول : مشروع الشراكة الأورو متوسطية.....
97	• المطلب الأول: تطور ودوافع قيام المشروع.....
105	• المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو متوسطية.....
112	المبحث الثاني : الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة في اتفاقيات الشراكة
112	• المطلب الأول: حوار خمسة زائد خمسة(5+5).....
117	• المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية.....
121	• المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.....
130	المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورو متوسطية.....
130	• المطلب الأول: سيناريو نجاح الشراكة الأورو متوسطية.....

133	• المطلب الثاني: سيناريو اخفاء الشراكة الأورو متوسطية
136	• المطلب الثالث: سيناريو الوضع القائم.....
139	خلاصة الفصل.....
141	خاتمة.....

قائمة المراجع

ملاحق

ملخص